

Dr. M. Abu Baker Siddique

M. M., B. A. Hons., M. A. (Dhaka), Ph. D. (Aligarh)

PROFESSOR & EX-CHAIRMAN

DEPARTMENT OF ARABIC

UNIVERSITY OF DHAKA

DHAKA-1000, BANGLADESH



31/F, ISA KHAN ROAD
RESIDENTIAL AREA

UNIVERSITY OF DHAKA

DHAKA-1000, BANGLADESH

PHONE : Off. 9661900-59/4293

Res. 9661104

Ref.....

Date.....15.12.....1997

TO WHOM IT MAY CONCERN

Certified that Abul Kalam Md. Ibrahim Azad, a Ph. D. student of the Department of Arabic, University of Dhaka, submitted his THESIS entitled "**TANZĪM AL-ĪLĀQAH BAIN AL-HĀKIM WA AL-MAḤKŪM FĪ NIZĀM AL-ḤUKM AL-ISLĀMĪ**" under my supervision. The work is an original one and entirely his own.

I wish him all success in life.

382349



A.B. Siddique 15.12.97

(Dr. M. Abu Baker Siddique)

Professor & Supervisor

Department of Arabic

University of Dhaka

Dhaka-1000, Bangladesh.

تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم
في نظام الحكم الإسلامي

أطروحة

قدمت إلى جامعة داكا لنيل شهادة الدكتوراة
في

العربي



382349



الباحث

أبو الكلام محمد إبراهيم آزاد

إيم. اے (داكا)

تحت الإشراف

الدكتور محمد أبو بكر صديق

بی ایچ، دی (علیکرہ)

الأستاذ في القسم العربي، جامعة داكا، بنغلاديش.

GIFT

شعبان ۱۴۱۸ هـ

المحتويات

صفحة			
أ	كلمة الشكر
ب	مقدمة
٩-١	...		الباب الأول: نظرية نظام الحكم الإسلامى وأهميته
١	...		الفصل الأول: فى نظام الحكم الإسلامى
١	النظام لغة
١	الحكم لغة
٢	نظام الحكم الإسلامى اصطلاحا
٣	موضوع نظام الحكم الإسلامى
٣	382349 غاية نظام الحكم الإسلامى
٤	...		الفصل الثانى: فى أهمية نظام الحكم الإسلامى
٨٦-١٠	الباب الثانى: أسس نظام الحكم فى الإسلام
١٠	الأساس الأول: أهلية الإمام
١٤	الأساس الثانى: الشورى
٢٠	الأساس الثالث: المساواة فى الإسلام
٢٠	أولا: المساواة فى النشأة البشرية
٢٣	ثانيا: المساواة فى القيمة الإنسانية
٢٨	ثالثا: المساواة فى العبودية لله الخالق تعالى
٣٠	رابعا: المساواة أمام القانون
٣٦	خامسا: المساواة أمام القضاء
٣٩	سادسا: المساواة فى الشؤون الاقتصادية
٤٤	سابعا: المساواة فى الحقوق السياسية...

صفحة

٤٨	...	ثامنا: المساواة فى حق التعليم والثقافة
٥٢	...	تاسعا: المساواة أمام منهج الدعوة الإسلامية
٥٣	...	عاشرا: المساواة الدولية
٥٨	...	قضية المساواة بين الرجل والمرأة
٦٦	...	فكرة المساواة التامة وطبيعة الرجل والمرأة
٧٠	...	الأساس الرابع: الحرية العامة فى الإسلام
٧١	...	أ. الحرية الفردية أو حرية الذات
٧١	...	ب. حرية المأوى
٧٢	...	ج. حرية الملكية
٧٤	...	د. حرية الاعتقاد أو الحرية الدينية
٧٦	...	هـ. حرية الرأى
٧٨	...	و. حرية التعليم
٧٩	...	ز. الحرية السياسية
٨٠	...	ك. حرية المساواة
١٠٣-٨٧	...	الباب الثالث: شروط الخليفة وأهل الاختيار
٨٧	...	الفصل الأول: فى تعريف الخليفة وشروطه
٨٧	...	الخليفة لغة
٨٨	...	الخليفة اصطلاحا
٨٩	...	ورود لفظ الخليفة فى القرآن الكريم
٨٩	...	شروط اختيار الخليفة
		الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ليتحقق به
٩٩	...	الصواب فى هذه المذاهب
٩٩	...	الفصل الثانى: فى شروط أهل الاختيار
٩٩	...	الشرط الأول
١٠٠	...	الشرط الثانى

ঢাকা
বিশ্ববিদ্যালয়
প্রশাসন

382349

صفحة			
١٠٠	الشرط الثالث
١٠١	مكانة الخلافة من الحكومة الإسلامية
٢٠١-١٠٤	الباب الرابع: العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى النظام
١٠٤	الفصل الأول: فى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم
١٠٤	الحاكم لغة
١٠٥	الحاكم اصطلاحاً
١٠٥	المحكوم لغة
١٠٥	المحكوم اصطلاحاً
١٠٥	تنظيم العلاقة بينهما
١١٣	الفصل الثانى: فى الواجبات للحاكم إلى الرعايا
١١٤	أولها: صون العقيدة والشريعة
١٢٤	ثانيها: إقامة القضاء
١٢٩	ثالثها: الأمن العام
١٣٣	رابعها: تنفيذ الأحكام الجنائية
١٤٦	خامسها: إعداد وسائل الدفاع
١٥٠	سادسها: الجهاد ضد الأعداء
١٥٤	سابعها: جباية الأموال
١٧٢	ثامنها: توزيع الحقوق والرواتب
١٧٣	تاسعها: اختيار الأكفاء الأمناء للمناصب
١٧٥	عاشرها: الإشراف المباشر على الأمور
١٧٧	حقوق غير المسلمين فى النظام الإسلامى
١٨٥	الفصل الثالث: فى واجبات الرعية نحو الحاكم
١٨٥	الطاعة
١٩١	حدود الطاعة

صفحة			
١٩٤	النصرة للحاكم ...
١٩٥	نصرة الحاكم بالفعل
١٩٩	نصرة الحاكم بالقول
٢١٦-٢٠٢	...		الباب الخامس: النظر في التسعير وولاية الحسبة
٢٠٢	...		الفصل الأول: في وقف الحاكم من تسعير السلع
٢٠٢	التسعير لغة
٢٠٢	التسعير في اصطلاح الفقهاء
٢٠٣			جملة القول في موقف الحاكم من التسعير أن التسعير نوعان
٢٠٤	الفصل الثاني: في ولاية الحسبة
٢٠٤	الحسبة لغة
٢٠٥	الحسبة اصطلاحاً
٢٠٥	حكم الحسبة
٢٠٥	الأدلة على مشروعية الحسبة
٢٠٦	نشأة الحسبة ومكانتها
٢٠٧	تعريف المحتسب
٢٠٨	شروط والى الحسبة
٢٠٩	عمل الحسبة
٢١٣	الحسبة والقضاء
٢١٤	ولاية الحسبة وولاية المظالم
٢١٥	علاقة الحسبة بصاحب الشرطة
٢١٧	الخاتمة
٢١٩	البيلوغرافيا

كلمة الشكر

فى إنجاز هذه الأطروحة، لقد واجهت مشاكله شتى ومساعدى عديدة. فمن البداية إلى النهاية، ما مرّ لفظ أو أمر دقيق إلا أرشدنى ونبهنى إليه أستاذى ومشرفى فضيلة الدكتور محمد أبو بكر صديق. الأستاذ فى كلية اللغة العربية بجامعة داكا. كان لى كالأب الرحيم، والقائد المنصف الكريم. وقد أرشدنى إلى المراجع والمصادر النادرة وساعدنى فى وضع الخطة والأفكار، وترتيب العناصر. وشرفنى بنصائحه القيمة فى كل لحظة. حتى لم يترك كلمة أو فكرة إلا وقد صححها.

إعتماذا على قول الله المجيد "لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابى لشديد". أقدم خالص شكرى و تقديرى من غزير قلبى أولاً: لأستاذى المشرف، كما أدعو له بالرقى و التقدم فى الدنيا، والفلاح والنجاه فى الآخرة. وثانياً: لنائب الرئيس للجامعة والعميد بكلية اللغة العربية والأساتذة والمتعاونين على إنجاز هذه الأطروحة. كذلك للمؤلفين السالفين الذين بذلوا قصارى جهدهم فى هذا المجال وسهلوا لنا هذا الطريق.

ولا يفوتنى أن أوجه شكرى وتقديرى لصديقى الحميم الحاج محمد نور الحق صاحب المؤسسة "الحق للتجارة وخدمة الكمبيوتر"، جاترا بارى، داكا، الذى ساعدنى فى الطباعة وتزيين هذه الأطروحة. أيضاً للجامعة داكا التى أناحت لنا الفرصة وهيئت لنا جميع الأسباب لإنجاز هذه الأطروحة العلمية، ولموظفى مكتبة الجامعة لمساعدتهم وحسن تعاملهم معنا خلال مراجعتنا للمكتبة.

وأخيراً لا يمكننى أن أنسى زميلى ورفيقى محمد عبد الحى الذى يصاحبنى كل حين. وأرشدنى إلى شراء المراجع عند التخرج من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وحثنى لإكمال الدكتوراه. وساعدنى إلى حسن الخواتيم. والحمد لله أولاً وأخيراً.

مقدمة

لا يوجد فى الكون خلق إلا وقد شرع الشارع له النظام، ولا يوجد زمن من أحقاب الزمان إلا وقد نزل من الخالق المدبر ضوابط وأحكام ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الإنسان رغم كونه أكرم المخلوقات فى هذه الدار الدنيا. فلا بدّ من القواعد والأسس أن توضع وتخضع وينظم بها شئون الحياة الفردية والجماعية والاقتصادية والدولية وغيرها، لكى يفلح فى حياته الدنيوية ويدخل الجنة فى حياته الأخروية.

والحق أن الله تعالى خلق الإنسان وجعله خليفة له فى الأرض وأعطاه القواعد والنظم وما على الإنسان إلا تطبيقها وتحقيقها. فلا غضاضة لوقلنا إن من أهم العناصر لتحقيق هذه الخلافة هى "تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم" انطلاقاً من قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".^١

ولما كانت إطاعة أولى الأمر واجبة على الرعية أى المحكوم، كذلك الحكم بالعدل على الراعى أى الحاكم. كما قال تبارك وتعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".^٢

لأنه مسئول عن رعيته حيث يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته إلخ...".^٣ فكان على المعنيين الإطلاع بالتفصيل على قدر الإطاعة من جانب وعلى قدر مسئولية الحاكم من جانب آخر. وهذا الإطلاع لا يتم إلا بالبحث والتقصي فى هذا المجال. ولا شك أن مسئولية هذا النوع من البحث ملفاة على عاتق أمثالنا ولذا قد شعرت بأهمية الخوض فى هذا الصدد. وكان ذلك من أهم الدواعى لاختيار هذا الموضوع والله ولى التوفيق.

١ القرآن، ٤: ٥٩

٢ القرآن، ٤: ٥٨

٣ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووى (بيروت: دار

لقد بذلت قصارى جهدى وطاقتى وجعلت هدفى فى استخراج المفاهيم والقواعد التى وردت فى آيات الله البينات و سنن رسوله الكريم عليه أفضل الصلوة وأزكى التسليم والتقاط بعض الأفكار من ذوى المعرفة والعرفان وترتيب وتنسيق هذه القواعد والأفكار على الخطة التى وضعت لهذا الموضوع راجيا أن يكون واضح القصد لى وللقارى .

ونقطة مهمة التى أشير إليها فمن الممكن أن يسأل سائل على استعمال كلمة الحاكم بدل الخليفة. فلكل واحد حق أن يسألنى هذا السؤال. نعم، أقول وأقرّ لقد نزل القرآن بلفظ "الخليفة". كذلك قال تعالى: " وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".^١ "من حكم فهو الحاكم". أيضا سُمى الله الخليفة بلفظ آخر وهو **أولى الأمر**. فورود كلمات مختلفة ووجود هذا الحديث الصريح: " الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يصير بعدها ملكا عضوا".^٢ اخترت كلمة الحاكم. ولفظ الحاكم أعمّ من لفظ الخليفة. وكذلك إذا نظرنا إلى التاريخ وجدنا كلمات أخرى مستعملة تدل على الخليفة كالسلطان والأمير والإمام وغيرها. أيضا طبيعة اللغة قبول كلمة جديدة على مرور الزمان والمكان. فوق ذلك أن الإنسان يضع اصطلاحات جديدة على حسب الرغبة والطبيعة.

فعلى الوجوه التالية:

١. نزول القرآن بكلمة الحكم.
 ٢. وورود الحديث على مضى مدة الخلافة.
 ٣. ووجود استعمال كلمة الحاكم فى العصور و الملوك.
 ٤. وكونها لفظ أعمّ من الخليفة.
- اخترت كلمة الحاكم بدل الخليفة.

ترتيب عناصر الأطروحة:

١ القرآن، ٤: ٥٨

٢ الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، شرح العقائد النسفى (الداكا: مكتبة إمدادية،

أولاً: أن الأطروحة شامل على خمسة أبواب.

الباب الأول: نظرية نظام الحكم الإسلامى وأهميته.

وقد قسمت هذا الباب على فصلين مستقلين:

فى الفصل الأول: وفيه الكلام عن نظام الحكم الإسلامى.

وفى الفصل الثانى: قد تكلمت فيه عن أهمية نظام الحكم الإسلامى .

وفى الباب الثانى: قد تكلمت فيه عن أسس نظام الحكم الإسلامى المعروفة.

وفى الباب الثالث: فصلت الكلام عن شروط الخليفة وأهل الاختيار.

وقد قسمت هذا الباب على فصلين مستقلين:

الفصل الأول: فى تعريف الخليفة وشروطه.

والفصل الثانى: فى شروط أهل الاختيار.

وفى الباب الرابع: شامل الكلام عن طبيعة العلاقة بين الحاكم و المحكوم فى النظام.

وقد قسمت هذا الباب على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

والفصل الثانى: فى الواجبات للحاكم إلى الرعايا.

والفصل الثالث: فى واجبات الرعية نحو الحاكم.

وفى الباب الخامس: كلام عن النظر فى التسعير وولاية الحسبة.

وفيه فصلان أيضاً:

الفصل الأول: فى وقف الحاكم من تسعير السلع.

والفصل الثانى: فى ولاية الحسبة.

ثانياً: ففى الخاتمة اخترت الكلام عن أهم الملاحظات التى يجدر الإشارة إليها ثم وجهت للقارى بعض النصائح التى من المتوقع أن تساعد لأعماله التحقيقية مجال البحث العلمى حول هذا الموضوع.

وإنى لمتيقن بأن الكمال لله سبحانه وتعالى وحده. وأن الإنسان لا يخلو من التعرض للخطأ و النسيان، فأرجو الله تعالى أن يعفينا عن الخطأ والنسيان، وأن ينفعنا بما فيه من الخير والصلاح. والحمد لله أولاً وآخراً الذى وفقنا لهذا وما كنا له قادرين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

الباحث

أبو الكلام محمد إبراهيم آزاد

الباب الأول

نظرية نظام الحكم الإسلامى وأهميته

إن نظام الحكم الإسلامى مستقل بذاته وخصائصه بما أنه يجب الاحتياط فى النظر إليه
فلهذا قسمت هذا الباب على فصلين مستقلين:

الفصل الأول : فى نظام الحكم الإسلامى

النَّظَامُ لغة : النظام لغة مشتق من " نظم " بمعنى جمع^١ والنظام : الخيط الذى ينظم به اللؤلؤ وبابه ضرب ونظم أيضا من لؤلؤ وهو فى الأصل مصدر. ^٢ والنظام بالكسر نظمت الأمر فانتظم أى أقمته فاستقام وهو على نظام واحد أى نهج غير مختلف. ^٣ والنظام : الطريقة. يقال: مازال على نظام واحد وجمعه نُظْمٌ وأنظِمةً وأناظيم^٤.

وقال الدكتور حسن إبراهيم فى معنى " النظام " وهو كلمة تطلق على كل شئ يراعى فيه الترتيب والانسجام والارتباط.^٥

الحُكْمُ لغة : الحكم لغة القضاء وأصله المنع يقال حكمت عليه بكذا إذا منعته من

١ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى ، لسان العرب (بيروت : دار صادر،

١٣٧٥هـ) ج ١ ص ١٤٤

٢ الإمام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى، مختار الصحاح (بيروت لبنان : المركز العربى للثقافة

والعلوم ، ب ت) ص ٤٨٦

٣ العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير

لررافعى (مصر : دار المعارف، ١٣٩٧هـ) ج ٢ ص ٦١٢

٤ إبراهيم مصطفى ، أحمد حسن الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد على النجار ، مجمع اللغة العربية،

المعجم الوسيط (طهران : المكتبة العلمية ، ب ت) ج ٢ ص ٩٤١

٥ د. حسن إبراهيم حسن ود. على إبراهيم حسن، النظم الإسلامى (مصر : مكتبة النهضة المصرية،

١٣٥٨هـ) ص ٤

خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك وحكمت بين القوم فصلت بينهم^١، وبه سمى الحاكم لأنه يمنع الظالم من ظلمه^٢. **والحكم**: العلم والتفقه. **والحكم**: أيضا الحكمة من العلم. **والحكيم**: العالم وصاحب الحكمة^٣.

الحكم: بفتح الحاء من أسماء الله تبارك وتعالى. **والحكم**: الحاكم: من نصب للحكم بين الناس وجمعه حكام. ويجوز بالواو والنون. قال الله تعالى: "أفغير الله ابتغى حكما"^٤. **والحكم**: من يختار للفصل بين المتنازعين. قال الله تعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها"^٥ ويقال: رجل حكم: مسن جمعه حكمة^٦.

نظام الحكم الإسلامي اصطلاحا: هو مجموعة من القواعد والأحكام التي تتعلق بالحاكم - أي رئيس الدولة - وتبين كيفية اختياره ومركزه القانوني وعلامة الأمة به والأغراض التي يهدف إليها الحكم ونحو ذلك^٧.

ثم اختلف المراد به في عبارات علماء المسلمين: فالفقهاء أرادوا به التوسعة على ولاية الأمر في أن يعملوا ما تقتضيه المصلحة مما لا يخالف أصول الدين وإن لم يرق عليه دليل خاص. قال صاحب البحر في تعريف نظام الحكم الإسلامي: "هو فعل شئ من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي".

نظام الحكم الإسلامي: على هذا هو العمل بالمصالح المرسله لأن المصلحة المرسله هي التي لم يرق من الشارع دليل على اعتبارها أو إلغائها.

١ العلامة أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج ١ ص ١٤٥.

٢ ابن منظور الأفرقي، لسان العرب، ج ١٢ ص ١٤٢.

٣ الإمام محمد الرازي، مختار الصحاح، ص ١١٧.

٤ القرآن، ٦: ١١٤.

٥ القرآن، ٤: ٣٥.

٦ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (تحقيق) ج ١ ص ١٨٩.

٧ عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة (بغداد: سمان الأعظمي، ١٩٧٢م) ص ١٩٣.

وغير الفقهاء أرادوا به : معنى أعم من هذا يتبادر من اللفظ ويتصل باستعماله اللغوي وهو تدبير مصالح العباد على وفق أمر الشارع.

ولكن هناك تعريف عام لنظام الحكم الإسلامى : وهو علم يبحث فيه عما تدبر به شئون الدولة الإسلامية من القوانين والنظم التى تتفق أصول الإسلام وإن لم يقم على كل تدبير دليل خاص.^١

وقال الدكتور مصطفى كمال وصفى فى تعريف نظام الحكم الإسلامى : لم يحدد فقهاء الإسلام تعريفا اصطلاحيا لنظام الحكم الإسلامى. ولم يحددوا خصائصه الأساسية فقد كانوا فى غنى عن ذلك إلا أن ضرورات الثقافة الإسلامية المعاصرة تقتضى هذا التحديد لما يرتبط به من المقارنة بالنظم الحالية ومعرفة وضعها من نظام الحكم الإسلامى.

ولاشك أن نظام الحكم الإسلامى مستقل بذاته وخصائصه وبما أنه يجب الاحتياط فى النظر إليه فى ضوء النظم العصرية إلا أن هذا الاحتياط لا يمنع من ترجمة الفكر الإسلامى بلغة المصطلحات الحديثة عند الأمن من المزالق، بأن يكون الوصف فى الإطار الإسلامى ومطابق للواقع.^٢

موضوع نظام الحكم الإسلامى : موضوعه النظم والقوانين التى تتطلبها شئون الدولة من حيث مطابقتها لأصول الدين وتحقيقها مصالح الناس وحاجاتهم.

غاية نظام الحكم الإسلامى : غايته الأصول إلى تدبير شئون الدولة الإسلامية بنظم من دينها . والإبانة عن كفاية الإسلام بالنظم العادلة وتقبله رعاية مصالح الناس فى مختلف العصور والبلدان.^٣

١ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية (القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٧ م) ص ٤-٥.

٢ د. مصطفى كمال وصفى، مصنفة النظم الإسلامية (القاهرة : مطبعة الأمانة، ١٣٩٧ هـ) ص ١٩.

٣ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية، ص ٥

الفصل الثانى: فى أهمية نظام الحكم الإسلامى

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حياته مرجع المسلمين فى تدبير شئونهم العامة: من تشريع وقضاء، وتنفيذ، وكان قانونه فى هذا التدبير ماينزل عليه من ربه، ومايهديه إليه اجتهاده ونظره فى المصالح، وما يشير به أولو الرأى من صحابته فيما ليس فيه تنزيل. وكان التدبير بهذه المصادر يتسع لحاجات الأمة ويكفل تحقيق مصالحها.

وقد ترك الرسول صلى الله عليه وسلم فى أمته هاديين لا يضل من اهتدى بهما فى تدبير شئونهما: وهما كتاب الله تعالى وسنته صلى الله عليه وسلم. وأقام منارا ثالثا يستضاء به - فيما ليس فيه نص من كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو: الاجتهاد الذى مهد طريقه، ودعا إليه بقوله، وعمله، وإقراره. ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كثيرا ما كان يبلغ الأحكام مقرونة بعللها والمصالح التى تقتضيها، وفى هذا إيذان - بارتباط الأحكام بالمصالح، ولفت إلى أن الغاية إنما هى: جلب المنافع، ودرء المفساد.

فمن أمثلة هذا قوله فى النهى عن الجمع بين المرأة وعمتها:

أ. "أنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم."

وقوله فى النهى عن ادّخار لحوم الأضاحى ثم إباحتها:

ب. "إنما نهيتكم من أجل الدافة"

وقوله فى الهرة وطهارة سورها:

ج. "إنها من الطوافين عليكم والطوافات."

فهذا ونظائره فى الكتاب والسنة مما فيه نص على علة الحكم أو إشارة إليها كان تمهيدا للسبيل إلى الاجتهاد لأنه بهذه العلة يتوصل إلى إلحاق الأشباه بالأشباه وتعرف الحكم فى كل موضع لا نص فيه. وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهاد من اجتهد فى حضرته من صحابته. وقال صلى الله عليه وسلم للمجتهد: "إن أصبت فلك أجران، وإن أخطأت فلك أجر." وكان ينهى عن الشئ لمصلحة تقضى بتحريمه ثم يبىحه إذا تبدلت الحال وصارت

المصلحة فى إباحته، كما فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها".

ولما خرج صحابيان رضى الله تعالى عنهما فى سفر وحضرتهما الصلاة وليس معهما ماء وصليا ثم وجدا الماء فى الوقت وأعاد أحدهما ولم يعد الآخر صوبهما النبى صلى الله عليه وسلم وقال للذى لم يعد: "أصبت السنة، وأجزأتك صلاتك" وقال للآخر "لك الأجر مرتين". وهذا كله وكثير مثله بثّ فى نفوس المسلمين أن غاية الشرع إنما هى المصلحة، وحينما وجدت المصلحة فثم شرع الله تعالى . وأناز لهم أن السبيل إلى تحقيق المصالح حيث لانص إنما هو اجتهاد الرأى.

وقد ظهرت هذه الروح فيما سلكه الراشدون بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم فى تدبير الشؤون العامة للدولة فكانوا يهتدون فى نظمهم وسائر تصرفاتهم بما شرع الله تعالى فى كتابه الجيد وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. وإن حدث لهم ما ليس له حكم فى كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتهدوا رأيهم واتبعوا ما أدى إليه اجتهادهم مما رأوا فيه مصلحة الأمة ولا يخالف روح الدين، وكثيرا ما كان اجتهاد أحدهم يخالف اجتهاد صاحبه بل قد يخالف ما يفهم من ظاهر النص. وما أتهم مجتهد منهم أنه على غير الحق أو تنكب طريقه، مادامت الغاية: المصلحة وعدل الله تعالى. والوسيلة: اجتهاد الرأى وإنعام النظر.

اجتهد خليفة المسلمين أبوبكر الصديق رضى الله تعالى عنه فاستخلف على المسلمين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه . واجتهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فلم يستخلف واحدا ، وترك الأمر شورى بين ستة . فاجتهاد أحدهما غير اجتهاد صاحبه، واجتهادهما معا غير ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه لم يستخلف واحدا كما فعل خليفة المسلمين أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ولم يترك الشورى لستة كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وما رمى واحد منهما بأنه خالف شرع الله تعالى، لأنه توخى المصلحة، واجتهد ما استطاع.

اجتهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وأمضى الطلاق الثالث على من طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة، ولم يكن ليخفى عليه قول الله تعالى فى كتابه

الحميد. "الطلاق مرتان".^١ وأن الثلاث في زمن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وخليفة المسلمين أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وصدر من خلافته نفسه كانت تعتبر واحدة، وإن رجلا على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم طلق امرأته ثلاثا فبلغ الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك، فقال "أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم" لم يكن ليخفى عليه من ذلك شيء ولكنه رأى الناس أكثروا من هذا اللعب فألزمهم بنتائجهم، ردعا لهم أو تقيلا لألاعيبهم. وهذا هو الذى عناه بقوله رضى الله تعالى عنه "إن الناس قد استعجلوا فى شيء كانت لهم فيه إناة فلو أنا أمضيناه عليهم." فأمضاه عليهم. ولهذا قال ابن تيمية: إن سياسة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قضت بأن ألزم المطلق ثلاثا بكلمة واحدة بالثلاث، وسد عليهم باب التحليل ليزدجروا ويرتدعوا، ولو علم أن الناس يتتابعون فى التحليل لرأى أن إقرارهم على ما كان عليه الأمر زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفة المسلمين أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وصدرنا من خلافته أولى.

اجتهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه وجدد آذانا ثانيا لفريضة الجمعة لم يكن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه قضت به المصلحة فى إعلام الناس بالصلاة بعد ما تزايد عددهم وتباعدت دورهم: وجمع الناس على قراءة القرآن الكريم بحرف واحد هو ما دون فى المصحف الإمام ولم يكن ليخفى عليه أن القرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف. وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لقارئين بحرفين متغايرين: "هكذا أنزل، وهكذا أنزل". ولكنه خشى فتنة الخلف بعد تباعد أطراف الدولة وتفرق الحفاظ فى الأمصار واستشهادهم فى الجهاد فمنع ما كان مباحا.

اجتهد أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه وحرق الرافضة وما كان خفيا عليه حكم الله تعالى فى قتل الكافر ولكنه رأى المصلحة فى الزجر عن الجرم الشنيع بالعقاب الشنيع وهو التحريق.

وكذلك كان الشأن فى القضاء ونظم الحكم، فكانوا يعتمدون على كل دليل يطمئن إليه القلب ويهدى إلى العدل والحق ولا يقفون عند أدلة خاصة ظاهرة من بينة أو إقرار أو

نكول . فقد قضى أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه برجم الجارية التى ظهرت حاملا ولازوج لها ولا سيد اكتفاء بهذه الإمارة . وحكموا بحد السرقة على من وجد المسروق فى يده اعتمادا على هذه القرينة.

وكانوا أيضا ينظرون فى التنفيذ إلى ما تقضى به المصلحة وحال الناس، فقد عطل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تنفيذ حدّ السارق فى عام المجاعة وأسقط سهم المؤلفه قلوبهم لما أعزّ الله تعالى الإسلام. وهذه السبيل التى سلكها المسلمون أول أمرهم فى التشريع والقضاء والتنفيذ كانت السبيل القويم فى تدبير شئون الدولة . وكانت لاتضيق مجادث أو حاجة. ولا تقصر عن تحقيق أية مصلحة. ولا عن مسايرة الزمن فى تطوراته، مراعاة ما تقتضيه تغيرات الأزمان والأحوال. وبسلوكها ما شعر واحد بقصور الشريعة الإسلامية عن مصالح الناس ولا رميت بحاجاتها إلى غيرها ، وما عرف إذ ذاك حكم شرعى وآخر سياسى وإنما كانت الأحكام كلها شرعية مصدرها ما شرعه الله تعالى فى كتابه الحميد وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وما اهتدى إليه أولو الرأى باجتهادهم الذى تحروا به المصلحة، وبذلوا أقصى الجهد لتحقيقها، والله سبحانه وتعالى ما شرع الشرائع إلا لمصلحة عباده.

جاء بعد هذا عصر التزم فيه مجتهدوا الفقهاء طرقا خاصة فى الاجتهاد ووضعوا شروطا ورسوما للمصالح الواجب اعتبارها. وسواء أكان الباعث لهم على هذا زيادة حرصهم على أن لا يتعدوا شرع الله تعالى أم اتهامهم عقولهم بالقصور على السابقين أم غير ذلك فإن هذا الالتزام قيد من حرية المجتهد وضيق دائرة الاجتهاد، وقضى بإغفال مراعاة كثير من المصالح المرسله :وهى التى لم يرد فى الشرع دليل بشأنها ولم يشهد الشارع باعتبارها ولا بإلغائها وبعد أن كان مجتهدوا الصحابة يعملون لمطلق المصلحة لا لقيام شاهد بالاعتبار، وهاديهم فى هذا فطرة سليمة ونظر صحيح، صار الاعتبار لمصالح خاصة والمرجع إلى قواعد موضوعة. وبهذا بدأت تضيق دائرة التشريع وتلتزم فى القضاء طرق خاصة للوصول إلى الحق وتغل اليد عن تنفيذ ما قد يكون فيه بعض الإصلاح.

وكان هؤلاء المجتهدون يشعرون فى بعض الأحوال بخرج هذه القيود وضيق قواعدهم بمصالح العباد فكانوا يخرجون من هذا الضيق بما يدعونه الاستحسان ومن أمثلة هذا عقد المزارعة فهو على قواعد اجتهادهم باطل لكنهم لما رأوه ضروريا لمصالح الناس أجازوه بطريق

الاستحسان، وما هذا الاستحسان إلا بقية من روح الاجتهاد الفطرى الذى كان سبيل السلف الأول.

ويغفال المصالح المرسله فى التشريع وإلغاء اعتبار القرائن والإمارات فى القضاء والتزام طرائق خاصة للوصول إلى الحق وتنفيذه ظهر الفقه الإسلامى. معظهر القاصر عن تدبير شئون الدولة الذى لا يتسع لمصالح الناس ولايساير الزمن وتطوارته وأخذ الولاة السياسيون ورجال السلطة التنفيذية فى الدولة ينظرون إلى مصالح الناس المطلقة ويدبرونها بما يكفلها من النظم والقوانين غير ملتزمين ما التزمه أولئك المجتهدون. وأكثر ما عنوا بسعته الطرق الحكيمية وقوانين العقوبات لأن أكبر همهم توطيد الأمن والضرب على أيدي المجرمين. ولا بد لهذا من الأخذ بالقرائن والاكتفاء بالإمارات والخروج عن قيود الفقهاء. ومن ذلك الحين بدأ المسلمون يرون بينهم نوعين من النظم والأحكام:

أولهما: ما استنبطه الفقهاء المجتهدون على وفق أصولهم وقيودهم.

ثانيهما: ما لجأ إليه الولاة السياسيون لتحقيق المصالح المطلقة ومسايرة الزمن.

وكان هذا النوع الثانى يتبع حال واضعيه: فتارة يكون فى حدود الاعتدال مراعى فيه تحقيق المصالح غير متجاوز به حدود الدين وأصوله الكلية، وتارة يكون مراعى فيه الأغراض والمصالح الجزئية. ثم زاد قصور الفقه الإسلامى عن مصالح الناس بإغلاق باب الاجتهاد واقتصار الفقهاء على حمل الناس أن يتبعوا ما استنبطه آئمتهم فى عصورهم السالفة دون نظر إلى ما بين الأزمان والأحوال من تفاوت. فأتسعت مسافة الخلف بين الفقه ومصالح الناس فى كثير من الشئون، واتجه ولاة الأمر فى الدولة الإسلامية إلى مسايرة الزمن ومراعاة المصالح بتشريع ما يحققها مما يتفق وأصول الدين وإن لم يوافق أقوال الفقهاء المتبوعين.

وعلى هذا النهج سارت وزارة الحقانية فى مصر فيما عدلته من بعض أحكام الأحوال الشخصية: فى الطلاق ودعوى النسب ونفقة المعتدة وسنن الحضانة وموت المفقود. وأبانت فى المذكرة الإيضاحية لهذا التعديل أن الوجهة هى جلب المصلحة أو رفع الضرر العام. وجاء فى تلك المذكرة ما نصه:

”ومن الواجب حماية الشريعة المطهرة وحماية الناس من الخروج عليها وقد تكفلت بسعادة الناس دنيا وأخرى وأنها بأصولها تسع الأمم في جميع الأزمنة والأمكنة متى فهمت على حقيقتها وطبقت على بصيرة وهدى.

ومن نظام الحكم الإسلامى أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها و أن يرجع إلى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها حتى يشعر الناس بأن فى الشريعة مخرجا من الضيق وفرجا من الشدة“.

وعلى هذا الأساس ومراعاة للمصلحة العامة منع من مباشرة عقد الزواج أو المصادقة عليه ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة و سن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد ومنع من سماع الشهود على بعض الوقائع والتزام لإثباتها أوراق تدل على صحتها.

وهذا التعديل فى الأحكام والطرق الحكمية مما قصد به درء المفسد وجلب المصالح وروعى فيه موافقة أصول الدين وإن لم يتفق أقوال الأئمة الأربعة المجتهدين وهذه الخطة فى تدبير الشئون هو نظام الحكم الإسلامى.^١

^١ الشيخ عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية

الباب الثانى

أسس نظام الحكم فى الإسلام

يقوم نظام الحكم فى الإسلام على أربعة أسس هى:

الأساس الأول: أهلية الإمام

فالشروط المعتبرة فيها عشرة:

أولها : العدالة على شروطها الجامعة وهى معتبرة فى كل ولاية، والعدالة : أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة، عفيفا عن المحارم متوقيا المآثم ، بعيدا من الريب ، مأمونا فى الرضا والغضب ، مستعملا لمروءة مثله فى دينه ودنياه ، فإذا تكاملت فيه فهى العدالة التى تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته ، وإن انخرم منها وصف منع من الشهادة والولاية فلم يسمع له قول ولم ينفذ له حكم.

ثانيها : العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل والأحكام أى أن يكون الإمام عالما بالأحكام الشرعية وعلمه بها يشتمل على علم أصولها والارتياض بفروعها.

أصول الأحكام فى الشرع أربعة :

- أ. علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذى تصح به معرفة ما تضمنه من الأحكام ناسخا ومنسوخا ومحكما ومتشابهها وعموما وخصوصا ومجملا ومفسرا.
- ب. علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله وطرق مجيئها فى التواتر والأحاد والصحة والفساد وما كان عن سبب أو إطلاق.
- ج. علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع الإجماع ويجتهد برأيه فى الاختلاف.
- د. علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والجمع عليها حتى يجد طريقا إلى العلم بأحكام النوازل وتميز الحق من الباطل.

ثالثها : سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها إثبات الحقوق ويفرق بين الطالب والمطلوب، ويميز المقر من المنكر لتمييز له الحق من الباطل ، ويعرف المحق من المبطل .

رابعها : سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض .

خامسها : الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدير المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة أصولها الكلية وإن لم يتفق أقوال الأئمة المجتهدين.

سادسها : الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة ، وجهاد العدو ، والذب عن الحرم

لينصرف الناس فى المعاش ويتشروا فى الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال.

سابعها : الإسلام : أن يكون الإمام مسلما كما جاء فى القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى:

"يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم."^١ أى منكم أيها المسلمون .

فيجب أن يكون الإمام من المسلمين . لأنه هو خليفة الله تعالى فى تطبيق شريعته بين خلقه ، فإن فرط فيها فهو عاجز وإن أفرط فهو ظالم.

وعلى هذا لابد من النظر فى أهلية الإمام المسلم وقدرته على إقامة العدل وتنفيذ أحكام

الله تعالى. والعمل على أن يسط الإسلام أجنحته فى الأرض حتى لا تكون فتنة ويكون الدين

كله لله تعالى. فلا تنعقد إمامة الكافر على أى أنواع الكفر كان أصليا كان أو مرتدا. وكذلك

شرط فى جواز الشهادة حيث قال الله تبارك وتعالى: "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين

سبيلا."^٢ وقد علق ابن حزم على الآية الكريمة فقال: والإمامة أعظم السبيل.^٣

وهذا الشرط ظاهر بل بديهى: إذ أن الغاية الأساسية من منصب الإمام هى مراعاة

أمور المسلمين والقيام بنصرة الدين ، ومن لا يكون مسلما فكيف يراعى مصلحة الإسلام

والمسلمين.^٤

١ القرآن، ٤ : ٥٩

٢ القرآن، ٤ : ١٤١

٣ أبو محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل (بيروت :

دار المعرفة، ١٣٩٥م) ج٤ ص١٦٦

٤ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٩م) ص ٢٩٤ .

ثامنها: الذكورية . اتفق المسلمون على أن يكون الإمام رجلا فلا يجوز أن تليها امرأة كما جاء في القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى : "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض."^١

وهذا الشرط يجمع صفتين . البلوغ والذكورية. فأما البلوغ : فإن غير البالغ لا يجرى عليه قلم ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم، وأما المرأة : فلنقض النساء عن رتب الولايات.^٢

وكذلك جاء في الحديث الشريف عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قال: "نفنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم. قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا بنت كسرى قال : "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة."^٣

وزاد النسائي فلما قدمت أم المؤمنين سيدتنا عائشة رضى الله تعالى عنها البصرة ذكرت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فعصمنى الله تعالى به.^٤

والمعنى فى ذلك أن الإمام لا يستغنى عن الاختلاط بالرجال والمشاورة معهم فى الأمور والمرأة ممنوعة من ذلك ، لأن المرأة ناقصة فى أمر نفسها حتى لا تملك النكاح ، فلا تجعل إليها الولاية على غيرها وكذلك من تعليل ذلك أن هذا المنصب يتطلب القيام بأعمال خطيرة والنهوض بأعباء جسمية : فقد يتحتم أن يدعى الإمام مثلا ليتولى قيادة الجيوش ويتحشم

١ القرآن، ٤ : ٣٤

٢ أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي الماوردي ، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، ١٩٧٣م) ص ٦٥

٣ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخارى (مصر: دار إحياء الكتب العربية، ب ت) ج ٩ ص ٥٥

٤ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي (بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت) ج ٨

المشاق ويشترك فى القتال بنفسه أو نحو ذلك من أعمال وكل هذا كما هو ظاهر فوق ما تتحمله طبيعة المرأة.^١

تاسعها : الحرية؛ لأن نقض العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ، لأن الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانعقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرته من المدبر والمكاتب ومن رق بعضه.^٢

عاشرها : النسب ؛ وهو أن يكون الإمام من قريش لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه ولا اعتبار بضرار حين شذ فحوز ما فى جميع الناس ، لأن خليفة المسلمين أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه احتج يوم السقيفة على الأنصار فى دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سيدنا سعد بن عبادة رضى الله تعالى عنه عليها بقول النبى صلى الله عليه وسلم: " الأئمة من قريش".^٣

فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا منا أمير ومنكم أمير تسليما لروايته وتصديقا لخبره ورضوا بقوله : " نحن الأمراء وأنتم الوزراء " وقال النبى صلى الله عليه وسلم: " قدموا قريشا ولا تقدموها". وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنزاع فيه ولا قول لمخالف له.^٤

فأما الشروط التسعة الأولى: من العدالة ، والعلم ، وسلامة الحواس، وسلامة الأعضاء ، والرأى والشجاعة ، والإسلام ، والذكورية ، والحرية. فظاهر اشتراطها وكلها ترجع إلى العدالة والكفاية والقدرة على حمل المسلمين أن يتبعوا قانونهم ومنع غيرهم أن يعتدى عليهم . وكلها لا بد منها ليقوم الإمام بواجبه من حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وكلها متفق عليها .

١ أبو العباس قلقشندى، مآثر الإنافة فى معالم الخلافة (بيروت: عالم الكتب ، ١٩٦٤م) ص ٣١-٣٢

٢ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٦٥

٣ الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى، مسند الإمام أحمد بن حنبل (بيروت : دار صادر، ب ت) ج ٤ ص ٤٢١

٤ الماوردى ، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٦

وأما الشرط العاشر: فمختلف فيه ومنشأ الخلاف عدم القطع بصحة النص الوارد فيه، ومعارضته للنصوص الكثيرة التي وردت بإلغاء اعتبار الأنساب والاعتماد على الأعمال والنعي على من دعا إلى عصبية وفقد الرابطة بينه وبين الغاية التي من أجلها يولى الإمام ، لأن شرط الشيء لا بد أن يكون ذاصلة في الوصول إلى المقصود به. والنسب القرشي إن كان مشروطاً لذاته فليست الغاية تقتضيه لأن حراسة الدين وسياسة الدنيا تكون من الكفاء القادر أياً كان نسبه، وإن كان مشروطاً لما كان لقريش من المنعة والقوة التي يستعين بها الخليفة على أداء واجبه وجمع الكلمة حوله فهو شرط زمني مآله اشتراط أن يكون الخليفة من قوم أولى عصبية غالبية ولا أطراد لاشتراط القرشية.

فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة ، علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية فرددناه إليها وطردها العلة المشتملة على المقصود من القرشية وهي وجود العصبية. فاشتراطنا في القائم بأمر المسلمين أن يكون من قوم أولى عصبية غالبية ليستتبعوا من سواهم، وتجمع الكلمة على حسن الحماية ولا يعلم ذلك في الأقطار والآفاق كما كان في القرشية إذ الدعوة الإسلامية التي كانت لهم كانت عامة وعصبية العرب كانت وافية بها فغلبوا سائر الأمم، وإنما يخص لهذا العهد كل قطر بمن تكون له فيه العصبية الغالبة.

وإذا نظرنا سر الله تعالى في الخلافة لم نعد هذا. لأنه سبحانه وتعالى إنما جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم ويردهم عن مضارهم وهو مخاطب بذلك ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه^١

الأساس الثاني: الشورى

تعتبر الشورى في الإسلام مبدأ من أهم المبادئ الدستورية وقاعدة من أهم القواعد الأساسية في نظام الحكم الإسلامي تشاور قادة الدولة ومكامها مع المسلمين .

^١ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون

والنزول على إرضائهم ورأيهم وإمضاء نظام الحكم بالشورى.^١

لأن الشورى هي استطلاع رأى من ذوى الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق أو بمعناها الواسع: هي تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة فى قضية من القضايا واختيارها من أصحاب العقول و الأفهام حتى يتوصل إلى الصواب منها ليعمل بها حتى يتحقق أحسن النتائج كما يمثل هذا التشاور فى الهيئة البرلمانية للدولة. إن الشورى هى إحدى قواعد الحياة الاجتماعية وهى الدعامة التى يقوم عليها النظام الديمقراطى، و النظام السياسى السليم. بل نظام الحياة الإنسانية.^٢

والناظر فى آيات الكتاب الكريم وصحاح السنة يتبين أن الحكومة الإسلامية دستورية وأن الأمر فيها ليس خاصا بفرد وإنما هو للأمة ممثلة فى أولى الحل و العقد لأن الله سبحانه وتعالى جعل أمر المسلمين شورى بينهم وساق وصفهم بهذا مساق الأوصاف الثابتة والسجايا اللازمة كأنه شأن الإسلام ومن مقتضياته، فقال تعالى يصف المؤمنين الذين سيفوزون برضائه يوم القيامة بأنهم يتشاورون فيما بينهم كما فى القرآن الكريم "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم" ومما رزقناهم ينفقون.^٣

وخاطب الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم أن يشاور فى الأمر فقال سبحانه وتعالى: "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر".^٤ ووردت فى السنة عدة أحاديث تدعو إلى الشورى منها: عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سحاءكم وأموركم شورى بينكم فظهر الأرض خيرا لكم من بطنها وإذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خيرا لكم من ظهرها."^٥

١ أبو الأعلى المودودى، الخلافة والملك (كويت: دار القلم، ١٣٩٨هـ) ص ٣٩

٢ محمد عبد الرحمان أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام (مقالة إيم فيل مخطوطة) ص ٣٤٨

٣ القرآن، ٤٢: ٣٨

٤ القرآن، ٣: ١٥٩

٥ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، سنن الترمذى (مصر: دار إحياء الكتب العربية، ب ت)

والخلفاء الراشدون كانوا يقرون هذه المسؤولية فعن ميمون بن مهران قال: كان خليفة المسلمين أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه إذا ورد عليه الخصم نظر فى كتاب الله تعالى . فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به وإن لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك الأمر سنة قضى به فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال: أتانى كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بقضاء فرما اجتمع إليه نفر كلهم يذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء . فيقول خليفة المسلمين أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه "الحمد لله الذى جعل فىنا من يحفظ على نبينا فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به." وقول أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه: "لاخلافه إلا عن مشورة." وهذه الأقوال من نتائج الشورى إذ لولا أن للأمة حق الرقابة على الحاكم ما أمر أن يستشيرها. وقد استنتج الأستاذ الإمام رحمه الله تعالى من إيجاب المشاورة على الحكام وإيجاب النصح على المحكومين أن النظام النيابى واجب فى الإسلام قائلاً أن النصح والشورى لا يتمان إلا بقيام فئة خاصة من الناس تشاور وتنصح إذ ليس فى وسع جمهور الأمة القيام بهما . وإذا كان ذلك الواجب المفروض على الحكام والمحكومين لا يتم إلا بوجود هذه الفئة كان تخصيص فريق من الأمة لهذا العمل واجباً عملاً بالأصل المتفق عليه . "ملا يتم الواجب إلا به فهو واجب." ومن هذا يتبين أن دعائم الحكومة فى الإسلام هى الشورى ومسئولية أولى الأمر واستمداد الرئاسة العليا من البيعة العامة. وهذه دعائم تعتمد عليها كل حكومة عادلة لأن مرجعها كلها أن يكون أمر الأمة بيدها وأن تكون هى مصدر السلطات. وقد قضت الحكمة أن تقرر هذه الدعائم غير مفصلة لأن تفصيلها مما يختلف باختلاف الأزمان والبيئات. فالله تعالى أمر بالشورى وسكت عن تفصيلها ليكون ولاة الأمر

١ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام ، سنن الدارمى (بيروت لبنان:

دار الكتب العلمية، ب ت) ج ١ ص ٥٨

٢ علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى ، كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال (حلب أقبول:

مكتبة التراث الإسلامى، ب ت) ج ٥ ص ٢٣٥٤.

فى كل أمة فى سعة من وضع نظمها بما يلائم حالها، فهم الذين يقررون نظام انتخاب رجالها والشرائط اللازمة فىمن ينتخب وكيفية قيامهم بواجبهم وغير ذلك مما يتحقق به الشورى ويتوصل به إلى الاشتراك فى الأمر اشتراكا يحقق أن أمر المسلمين شورى بينهم. وكذلك نظام المسؤولية وكيف يؤدى رجال الشورى واجب النصح وتقديم ما يمكن أن يطرأ، ترك تفصيله لتراعى فيه المصلحة ومقتضيات الزمن.

ومثله البيعة ومن يتولاها وشرائطها وكل ما يتعلق بها مما يحقق الغرض منها، وإذا لا يمكن القول بأن فى الإسلام قصورا عن مسابقة الزمن فى شكل الحكومة الملائمة لأن الإسلام أقر أسسا عادلة لا تختلف فيها أمة عن أمة، وأفسح للناس فى أن يقرروا على هذه الأسس ما يرونه-من التفصيلات- كفيلا بمصالحهم ملائما لأحوالهم. وإذا كان المسلمون أهملوا تنظيم هذه الشورى حتى ذهبت روحها وجرؤ بعضهم أن يقول إنها مندوبة لا محتومة، وأغفلوا المسؤولية حتى استقل بأمرهم ولاتهم وخرست الألسنة عن النصيحة وصمت الآذان عن سماعها. وأضاعوا البيعة ومسحوها حتى جعلوها أمرا صوريا لا يحقق الغرض منها ولا يشعر بإرادة الأمة. وإذا كانوا قد فعلوا هذا حتى ظهرت حكوماتهم فى كثير من الأزمان على أشكال بعيدة عن شكل الحكومات الدستورية فليس هذا من الإسلام ولكنه من إهمال المسلمين.^١

فالشورى لها أهمية كبرى فى أى تنظيم كان أو أية جماعة من الجماعات وتتركز عليها كل دولة راقية تنشأ لرعاياتها الأمن والاستقرار والتقدم والفلاح والنجاح، فلا غرو إذن نرى الإسلام وهو الدين الربانى قد اهتم اهتماما بالغا بمبدأ الشورى حتى قال ابن عطية: الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام.^٢

ورأينا إلى مصادر الإسلام الأولى من القرآن والسنة، رأيناها اهتمت اهتماما كبيرا للالتزام بمبدأ الشورى فى الحياة الإنسانية الاجتماعية.

١ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية، ص ٢٨-٣٠

٢ أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبى، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الكتاب العربى،

اهتمام القرآن بالشورى:

إن القرآن عرض اهتمام مبدأ الشورى من وجوه متعددة:

١. الشورى هي مما جبل الله النفوس البشرية عليها: وقد قرن الله تعالى خلق البشر بالتشاور في شأنه، كما في قوله سبحانه و تعالى للملائكة: "إني جاعل في الأرض خليفة".^١ فالله جلّ شأنه غنى عن معونة و استشارة أحد الخلق مع ذلك أنه استشار الملائكة ليكون التشاور سنة الحياة البشرية بأصل التكوين.

٢. الشورى كانت جارية في الأمم السابقة : وقد بين القرآن الكريم كيف شاورت بلقيس ملكة يمن في أمر سليمان نبي الله عليه السلام حيث يذكر لنا القرآن الكريم: " قالت يأأيها الملأؤا افتنوني في أمرى ماكنت قاطعة أمرا حتى تشهدون".^٢

٣. قد سميت أحد سور القرآن المجيد باسم الشورى و تسمية السور القرآنية من الله.

٤. وقد جعل القرآن الكريم الشورى من أهم المميزات والسمات للحياة المؤمنة حيث يقول عزّوجلّ: "و أمرهم شورى بينهم".^٣

٥. القرآن فرضها على الأمة حيث يقول بصيغة الأمر: " وشاورهم في الأمر".^٤ هذا أمر الله للرسول صلى الله عليه وسلم و جعل واجبا عليه الشورى، و إذا كانت الشورى واجبة على حبيب الله مع رسالته و فضله فهي على غيره أوجب".^٥

٦. ومن مظاهر اهتمام القرآن الكريم بالشورى أنه قد سجل ممارسات تطبيقية عملية للشورى حتى ينتفع الناس بها ويمارسونها في واقع حياتهم و عند التفكير في مشاكلهم و إيجاد الحل المناسبة لها، وقال تعالى: "الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة و على المولود له رزقهن و كسوتهن بالمعروف، لا تكلف نفس إلا وسعها، لا تضار

١ القرآن، ٢: ٣٠

٢ القرآن، ٢٧: ٣٢

٣ القرآن، ٤٢: ٣٨

٤ القرآن، ٣: ١٥٩

٥ الشيخ عفيف عبد الفتاح طبارة، روح الدين الإسلامي (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٣م) ص ٢٩٥

والدة بولدها ولامولود له بولده، وعلى الوارث مثل ذلك، فإن أرادا فصلا عن تراض منهما و
تشاور فلا جناح عليهما".^١

اهتمام السنة النبويّة بالشورى:

وقد اهتم الرسول صلى الله عليه و سلم اهتماما بالغاً كما نراه فى توجيهاته الرائعة
حيث يقول: " ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم".^٢

ولقد حفلت السنة النبوية المطهرة بمارسات تطبيقية فى الشورى كثيرة، وكان النبى
صلى الله عليه و سلم يستشير مع أصحابه و كان أكثر الناس استشارة لأصحابه فها هو النبى
صلى الله عليه و سلم استشار المسلمين فى شأن القتال فى بدر الكبرى بقوله: " أشيروا علىّ
أيها الناس":^٣ حيث أشار عليه الصحابى الجليل الحباب بن المنذر بغير موقع المعسكر، ففعله
النبى صلى الله عليه و سلم".^٤

وهكذا استشار النبى صلى الله عليه و سلم فى أسرى بدر أقتلهم أم يفادهم بالمال،
وكذا أنه استشار فى غزوة أحد والخندق وغيرها كما كان يستشير بعض الصحابة فى شئونه
الخاصة فقد استشار عليه السلام أسامة بن زيد و على بن أبى طالب رضى الله عنهم فى
فراق أهله فأشارا و نصحا.^٥ كما ترك نصب الخليفة بعده على رأى الأمة أى على الشورى.

سنة الصحابة و الخلفاء الراشدين فى اهتمام الشورى:

ولقد مارس الصحابة و الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين بعد الرسول صلى
الله عليه و سلم الشورى فى حياتهم الاجتماعية و السياسية، وكان الخلفاء الراشدون
يستشيرون الخواص و العوام فى أمر لا يجدون فيه نصّاً من الكتاب و السنة. و قال أمير المؤمنين

١ القرآن، ٢: ٢٣٣

٢ ابن جرير الطبرى، جامع البيان فى تفسير القرآن (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨م) ج ٣ ص ١٥٢

٣ عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥م) ص ١٣٩

٤ المرجع نفسه، ص ١٣٩

٥ الحافظ ابن حجر العسقلانى، فتح البارى فى شرح صحيح البخارى (بيروت: دار المعرفة، ب ت)

عمر بن الخطاب رضى الله عنه "لاخير فى أمر أبراهيم من غير مشورة".^١

وقال أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه: "الاستشارة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه".^٢

الأساس الثالث: المساواة فى الإسلام

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها النظام الإسلامى، وهى أن جميع المسلمين متساوون فى الحقوق تساويا تاما دون اعتبار للون أو جنس أو لغة أو وطن، ولم يكن لأى شخص أو جماعة أو طبقة أو جنس أو شعب داخل حدود الدولة الإسلامية أى نوع من التمايز فى الحقوق أو الاختلاف فى المنزلة.^٣

يشتمل على بيان وجهة الإسلام نحو المساواة فى مجالات شتى للحياة من أصل النشأة البشرية. والقيمة الإنسانية والعبودية لله الخالق تعالى والقانونية والقضائية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية والدولية وأمام منهج الدعوة الإسلامية.

أولاً: المساواة فى النشأة البشرية

أ. مساواة البشرية فى كونهم مخلوقين برب واحد:

إن الإسلام يقرر أن الناس جميعا خلقوا بالخالق الواحد القهار، والله رب الناس جميعا وقال عز وجل: "ذالكم الله ربكم لاإله إلا هو خالق كل شئ فاعبدوه".^٤ وقال عز وجل أيضا: "قل الله خالق كل شئ وهو الواحد القهار".^٥ وقال الله تعالى: "يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون".^٦ والإسلام يندد الشرك على هذا الشأن حيث

١ ابن الجوزى، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧م) ص ١٩٠

٢ الشريف الرضى، نهج البلاغة (سورية: دار الكتاب العربى، ب ت) ج ٤ ص ٤٨

٣ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام (كويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م) ص ٢٠٧

٤ القرآن، ٦: ١٠٢

٥ القرآن، ١٣: ١٦

٦ القرآن، ٢: ٢١

يقول الله عزّ وجلّ: "هذا خلق الله فأروني ما ذا خلق الذين من دونه".^١ وقال تبارك وتعالى أيضا: "ذالكم الله ربكم خالق كل شئ لا إله إلا هو".^٢

فالمساواة في الإسلام قبل كل شئ تتعلق بهذا الجانب، وهو في الحقيقة عقيدة وهذه العقيدة الراسخة هي الأساس لإقرار الإسلام المساواة في نواحي أخرى للحياة البشرية. فالله هو رب الناس جميعا، رب العالمين وهو واحد في ذاته وصفاته وأفعاله وألوهيته كما يقتضى معنى التوحيد، وهذا الخالق الرب الإله ليس هو خاص لقوم خاص أو جنس خاص.

ب. المساواة في أصل النشأة:

يقرر الإسلام أن جميع الناس مهما كانت مراتبهم في المجتمع ومواطنهم في العالم ومهما كانت صورهم وأشكالهم وألوانهم وأجناسهم ولغاتهم فهم جميعا من نفس واحدة ولا تفاوت بينهم من حيث نشأتهم الأولى، وهم جميعا متساؤون في طبيعتهم البشرية، وأن ليس هناك جماعة تفضل غيرها بحسب خلقها الأول، لا كما ذهبت إليه الأمم الأخرى من الهندوسية واليونانية في قولهم باختلاف النشأة البشرية منذ خلقهم الأول.^٣

فالإسلام يرد البشرية إلى حقيقتهم الكبيرة ويرجعهم إلى أصلهم الواحد، وللناس أن يعيشوا في المجتمع على ضوء تلك الحقيقة الواضحة قوله تعالى: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء".^٤ وهكذا يقرر الإسلام في مجتمعه وحدة الأصل الذى صدر عنه الناس جميعا ويردهم إلى نفس واحدة يحملون جميعا خصائصها وينتمون إليها على سواء، فكل ما يناقض هذه الحقيقة من نظرات وأعمال باطل وخاطى.^٥ فالناس جميعا خلقوا من نفس واحدة وهى نفس آدم عليه

١ القرآن، ٣١: ١١

٢ القرآن، ٤٠: ٦٢

٣ محمد عبد الرحمن أنوارى، مبدأ المساواة في الإسلام، ص ٦٢-٦٣

٤ القرآن، ٤: ١

٥ ٥. مصطفى عبد الواحد، المجتمع الإسلامى (بيروت: دار الجيل، ١٩٦٥م) ص ٦٩-٧٠

السلام ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المبدأ فى أحاديثه فيقول: "الناس لآدم وآدم من تراب".^١

فالناس جميعا حسب نشأتهم الأولى أبناء آدم وأما التفارق بين البشر حسب لون البشرة وشكل الشعر والأنف و الفك وطول القامة ونحوها، فذلك يرجع إلى عوامل المناخ والإقليم، فعند ما بدأ التغالب بين البشر فرق مواقع السكن فى أرجاء الأرض، فوقع البشر أمام الأقاليم المختلفة حسب البحار والجبال، وكذا وقعوا أمام المناخ المختلفة حيث وقع التغيير طورا وطورا فى الشكل الأصلي الذى جاء به آدم عليه السلام، على مر العصور وكر الدهور، فوجد التفارق فى اللون والشعر والأذن ونحوها.

وقد أمكن اليوم تعليل إبراز الفوارق بين سلالات البشر بأسباب المناخ والإقليم، فنسب الأنف الأفطس والجلد الأسود إلى فعل الحرارة كما نسب الأنف الإقنى الطويل والجلد الأبيض إلى برد الإقليم واحتياج سكانه إلى وقاية الرئة واستغنائهم عن الصبغة الجلدية حيث بلطف وقع الأشعة على البشرة ويمثل هذا السبب يعللون اختلاف الشعر بين النعومة والتموج وبين الخشونة والتجعد، وبين الشعر الحريرى والشعر الصوفى فى الشكل والملمس.^٢

ومما سبق اتضح لدينا أن اختلاف اللون والأنف والشعر ونحوها لايدل على اختلاف النشأة البشرية لأن هذا الاختلاف نشأ بفعل المناخ والإقليم أو البيئة، فالناس - كما يقرر الإسلام أصلهم واحد ونشأتهم من مصدر واحد، فالرب واحد وأب أيضا واحد. وقال الأستاذ أبو الحسن على الندوى: "الإنسان أخ الإنسان من جهتين، والإنسان أخو الإنسان مرتين، مرة وهى الأساس، لأن الرب واحد، ومرة ثانية لأن الأب واحد".^٣

ثمرة الكلام: أن الإسلام لا يتقرر التفاوت بين البشر فى التقدير والتكريم بسبب المولد أو الأصل، فهم جميعا إخوان متساوون من قبل نشأتهم البشرية، ومشاركون فى خلافة

١ الشيخ عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام، ص ٢٥٨

٢ الأستاذ عباس محمود العقاد، الإنسان فى القرآن (بيروت: المكتبة العصرية، ب ت) ص ١٤٥-١٤٦

٣ الأستاذ أبو الحسن على الندوى، الإسلام وأثره فى الحضارة وفضله على الإنسانية (لخنو: ندوة العلماء،

اللَّهُ تعالى لهم في الأرض ويقول عزّ وجلّ: "هو الذي جعلكم خلائف في الأرض فمن كفر فعليه كفره".^١

ثانياً: المساواة في القيمة الإنسانية

أ. معنى المساواة في القيمة الإنسانية في ضوء الإسلام:

وقال الله تبارك وتعالى في محكم كتابه العزيز وخطابه الوجيز: "ولقد كرّمنا بنى آدم".^٢ فهذه كرامة الله والتكريم أو القيمة متساوية لجميع بنى آدم، فالإسلام يقرر أن الناس جميعاً متساوون في القيمة الإنسانية، وأساسها - كما أقره الإسلام - هو احترام الإنسان وإكرامه من حيث هو إنسان، لا من أية حيثية أخرى، الإنسان من أى سلالة كان ومن أية طبقة كان، من غير تفرقة بين جنس وجمنس وبين قوم وقوم، مسقطاً كل أنواع التفرقة القبلية والقومية وغيرها يقول عزّ وجلّ: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير".^٣

وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس بمعنى هذه الآية في حجة الوداع في أواسط أيام التشريق: "يا أيها الناس إن ربكم واحد وأبائكم واحد ألا لافضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسند ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى".^٤ وأن اللغة واللون والحسب والنسب والمال، هذه جميعاً لا تجعل حائلاً في احترام الإنسان إنساناً، فالناس مشتركون جميعاً في إنسانيتهم، فقيمتهم جميعاً متساوية من حيث إنسانيتهم وراثتها لتكريم الله تعالى لهم، وهذا هو معنى المساواة في القيمة الإنسانية في ضوء الإسلام.

ب. مظاهر التكريم والقيمة الإنسانية في نظر الإسلام:

وقد أكرم الله سبحانه وتعالى في كثير من الجوانب التي اشترك فيها كافة الناس ولا فرق بين أحد دون غيره باعتبار الوطن أو اللغة أو الجنس أو النسب أو الدين، ومن تلك الجوانب

١ القرآن، ٣٥: ٣٩

٢ القرآن، ١٧: ٧٠

٣ القرآن، ٤٩: ١٣

٤ الشيخ محمد الطيب النجار، القول المبين في سيرة سيد المرسلين (الرياض: دار اللواء، ١٤٠٣هـ) ص ٣٣٩

أذكر منها:

أولها: الإنسان هو المؤيد بروح الله تعالى

إن الإنسان مكون من قبضة من الأرض ونفخة من روح الله وقال الله تعالى: "فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين"^١. فالإنسان جسد وروح، فلا تجعل له قيمة بأنه جسد ومادة فقط كما ذهب إليه الماديون، بل الإنسان في نظر الإسلام كائن روحي ومادى مؤيد بروح الله. وقد أكرمه الله تعالى بهذا التأيد الروحاني.

ثانيها: تكريم الله تعالى الناس في الاستخلاف

لقد خلق الله تعالى البشر من الأرض واستعمرهم فيها كما قال الله تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"^٢. والقرآن الكريم صريح في أن الله جلّ شأنه خلق آدم أبا البشر ليكون خليفة في الأرض.^٣ ويذكر لنا القرآن المجيد: "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة".^٤ فالناس جميعاً يتمتعون بمرتبة الخلافة في الأرض يقول عزّ وجلّ: "وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض".^٥

فلا ينبغي لأحد أن يتعالى حسب النسب أو اللون ويدعى العلو الأبدى في العالم ماداموا جميعاً متساؤون في الاستخلاف من الخالق.

ثالثها: تكريم الله الناس بتسخير الكون لهم

والله سبحانه كرم الناس بتسخير الكون لهم ويجعل الطبيعة كلها تحت تصرفهم حتى قال الراغب الأصفهاني: "إن كل شيء مخلوق في هذا العالم إنما هو من أجل الإنسان".^٦ وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم تحمل معنى تسخير الكون للبشرية ومنها: قوله تعالى: "اللهم

١ القرآن، ١٥: ٢٩

٢ القرآن، ١١: ٦١

٣ الشهيد عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ب ت) ص ١٥

٤ القرآن، ٢: ٣٠

٥ القرآن، ٦: ١٦٥

٦ الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٠م) ص ٢٦-٢٧

الذى سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون، وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون“^١.

رابعها: تكريم الله تعالى الناس بالعقل والحواس

ومادام الإنسان خليفة الله فى الأرض فهو إذن سيدها والقائم عليها والمالك لزماتها والمستخرج لكل سرفيها، ولايتأتى ذلك إلا أن يسلك سبيل العلم والمعرفة ليسخر القوى الطبيعية والنواميس الكونية، فالعقل والحواس هما الطريقان إلى المعرفة والعلم واستجلاء الحقيقة واكتشاف عظمة الله فى الكون.

وقال الله تبارك وتعالى: “والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون“^٢.

وأول فاتحة فى خلق الإنسان كانت فاتحة العلم الذى تعلمه آدم عليه السلام وامتاز به على سائر المخلوقات.^٣ وقال سبحانه وتعالى: “وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم“^٤.

إن العقل ميزة للإنسان فى نفسه إلى جانب ميزات أخرى فى جسمه للإنسان فضل على الحيوانات كلها فى نفسه وجسمه، أما فضله فى نفسه فبالقوة المفكرة التى بها العلم والعقل والحكمة والتدبير والرأى، فإن البهائم وإن كان كلها بحس وبعضها بتخيل فليس لها فكرة ولا رؤية ولا استنباط الجهول بالعلوم ولا تعرف علل الأشياء ولا أسبابها وليس فى قوتها تعلم الصناعات الفكرية.^٥

فالله تعالى أكرم الناس بالعقل والحواس ومن مقتضيات هذا التكريم أن جعل الله الإنسان مسئولا عن عقله وحواسه إذا هو لم يستعملها فى طاعة الله وخدمة عباده، قال الله

١ القرآن، ٤٥: ١٢-١٣

٢ القرآن، ١٦: ٧٨

٣ الأستاذ عباس محمود العقاد، الإنسان فى القرآن، ص ١٥

٤ القرآن، ٢: ٣١-٣٢

٥ الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، ص ٢٥

تبارك وتعالى: "ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً".^١

خامسها: تكريم الله للإنسان بالحرية والاختيار

وهذه ميزة للإنسانية يستلزمها بالمسئولية ولا يتصور الأوامر والنواهي لمن لا يملك اختيار هذه أو تلك، ونشير هنا إلى قوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".^٢ وقوله تعالى: "بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره".^٣ وقوله تعالى: "ومن يكسب إثماً فإنما يكسبه على نفسه".^٤ هذه الآيات الكريمة تدل على حرية الإنسان في أعمالهم ما دامت الحياة الإنسانية شرعت لأجل الابتلاء، وقال تعالى: "الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً وهو العزيز الغفور".^٥

سادسها: تكريم الله للإنسان بإرسال الرسل

إن الله منح الإنسان العقل الذي يهدى إلى طريق الفضائل والخير وطريق الرذائل والشر ولكن الإنسان ربما يطغى ويهوى ويضل وينسى، إذن أرسل الله الرسل حاملاً لمعيار الفضائل والرذائل حتى يحفظ الإنسان بهذا المعيار كرامتهم ولا ينحط إلى أسفل السافلين بعد أن كانوا خلقوا في أحسن تقويم، وقال الله تعالى: "لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم. ثم رددناه أسفل سافلين".^٦ فالله أرسل الرسل ومعهم الهدى والكتب كما قال

١ القرآن، ١٧: ٣٦.

٢ القرآن، ١٣: ١١.

٣ القرآن، ٧٥: ١٤-١٥.

٤ القرآن، ٤: ١١١.

٥ القرآن، ٦٧: ٢.

٦ القرآن، ٩٥: ٤-٥.

الله سبحانه و تعالى: "رسلا مبشرين و منذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل".^١
و قال تعالى: "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا".^٢

سابعها: الإنسان مخلوق مسئول

إن خلق الإنسان فى أحسن تقويم ومنحه بالعقل والحواس وتسخير الكون له و الاستخلاف فيه ومنحه بالحرية والاختيار وإرسال الرسل كل ذلك يدل على تكريم الله للإنسان وهذا التكريم يستلزم بالمسئولية. فالصلة بين التكريم والمسئولية هى صلة الأسباب بالنتائج، فالتكريم سبب ظاهرى للتكليف.^٣

فالإنسان مخلوق مسئول.^٤ وقال الله تعالى: "كل امرئ بما كسب رهين".^٥

فالله شرف الإنسانية بحمل الأمانة والمسئولية إذا أداها حق الأداء وتحمل الأمانة ميزة للإنسانية، وقال تعالى: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا. ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما".^٦

ثامنها: تكريم الإسلام الإنسان حيا و ميتا

ولقد كرم الله الإنسان حيا ميتا.^٧ وفى الحياة أعطاه الإيمان، فكان يعرف العزة و الكرامة الحقيقية وبعد الوفاة أوجب تجهيزه وتكفينه، وقد منع المثلة فلا يشوه أى جزء من أجزائه بعد وفاته. ولذا كان النبى صلى الله عليه وسلم ينهى عن المثلة.^٨

١ القرآن، ٤: ١٦٥

٢ القرآن، ١٧: ١٥

٣ د. أبو اليزيد العجمى، حقيقة الإنسان بين القرآن و تصور العلوم (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامى، سلسلة دعوة الحق، ٤٠٤هـ) ص ١٥٥

٤ الأستاذ العقاد، الإنسان فى القرآن، ص ١٤

٥ القرآن، ٥٢: ٢١

٦ القرآن، ٣٣: ٧٢-٧٣

٧ الشيخ أبو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٥م) ص ٢٩

٨ ابن حجر العسقلانى، فتح البارى فى شرح صحيح البخارى، ج ٧ ص ٤٥٨

ثمره الكلام: الإنسان له قيمة شاملة فى نظر الإسلام، وهو جسد وروح ليس مادة فقط أو آلة ميكانيكية كما ذهب إلىه المادية، وهو مخلوق مكرم بالاستخلاف والعقل ومنافذ الإدراك والحرية والاختيار، وقد شرفه الله بإرسال الرسل لهدايته ولتحقيق كرامته وهو مخلوق مسئول لم يخلق عبثاً ولا يترك سدى، وقال تعالى: "أحسب الإنسان أن يترك سدى".^١ وقال تعالى: "أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون".^٢

ثالثاً: المساواة فى العبودية لله الخالق تعالى

نظرة الإسلام إلى مبدأ المساواة ليست نظرة مادية ضيقة فقط بل هى تشمل الجوانب الروحانية والعبودية لله الخالق تبارك وتعالى، فعندما ننظر إلى مبدأ العبودية لله، كما يراها الإسلام نرى أن هناك مظاهر للمساواة، ومن تلك المظاهر:

أ. الناس متساؤون فى العبودية الطبيعية:

إن الإسلام يقرر أن الله هو الخالق المدبر للكائنات كلها، وكل ما فى الكون يطيع سنن الله تعالى فى الكون طوعاً وكرهاً وقال الله تعالى: "و لله يسجد من فى السموات والأرض طوعاً وكرهاً".^٣ وهذه الطاعة والخضوع أو العبودية هى العبودية الطبيعية الاضطرارية، فالإنسان كجزء من الكائنات عبد الله، فالناس جميعاً مشتركون فى تلك العبودية الطبيعية ويقول عزّ وجلّ: "إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمان عبداً. لقد أحصاهم وعدّهم عدداً. وكلهم آتية يوم القيامة فرداً".^٤

فالإنسان لا يستطيع أن يسمع بعينه أو يرى بإذنه بل كل هذه تحت سنن الله فطر عليها الناس، لا محيص عنها كما لا مناص من الموت .

١ القرآن، ٧٥: ٣٦

٢ القرآن، ٢٣: ١١٥

٣ القرآن، ١٣: ١٥

٤ القرآن، ١٩: ٩٣-٩٥

ب. الناس متساؤون في نيل الفرص للدخول في مجال العبودية لله:

إن الإسلام دين للجميع، وهو دين الإنسانية قاطبة، ويقول الله عز وجلّ لنبيه ليعلن: "قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً".^١ ويقول عزّ وجلّ: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً".^٢ فالإسلام يدعو الناس كافة ليدخلوا في عبودية الله تعالى وحده. ويقول عزّ وجلّ: "يا أيها النفس المطمئنة، ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي، وادخلي جنتي".^٣ فالإسلام دين مفتوح للجميع وليس مقفل.^٤ فالناس جميعاً لهم الحق والفرص للدخول في عبودية الله كما يراها الإسلام.

ج. المساواة النفسية في ظلّ العبودية لله:

إن المساواة في الإسلام تمتد إلى نفوس المسلمين في تحريرها من كافة صنوف العبودية من عبودية العباد وعبودية الجاه والسلطان و خوف الحياة ونحوها، وكذا في إرفاع معنويات وصقل مشاعرهما حتى يحسّ المسلم أنه أخو مسلم لا يرهبه ولا يخشى إلا الله، فمركز مشاعر المسلمين جميعاً هو الله وحده، لأن الله هو واحد وهو رب الناس جميعاً، فالذي يتصل بالله يتمتع بهذه النعمة النفسية .

وهذا النوع من المساواة النفسية التي أغلقها الغرب هي في نظري مفتاح النجاح الذي أحرزه مبدأ المساواة عندما طبّق في المجتمع الإسلامي، فنقطة البداية عندنا إيماننا المطلق بربّ واحد، وهو وحده يميّت و يحيى ويرزق ويمنح ويملك كل أمرنا لا يقدر على ذلك أحد غيره، وليس بيننا وبينه وسيط و شفيع و الكل له عبيد مهما علت مراتبهم أو انخفضت مواهبهم.^٥

١ القرآن، ٧: ١٥٨

٢ القرآن، ٣٤: ٢٨

٣ القرآن، ٨٩: ٢٧-٣٠

٤ سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي (بيروت: دار الشروق، ١٤٠٤م) ص ١٠٥.

٥ الأستاذ أحمد زكي اليماني، العدالة الاجتماعية في الإسلام (كراتشي: المعهد المركزي للأبحاث

حاصل الكلام: إن الناس متساؤون في كونهم عبيدا لله في صفة العبودية طبيعيا وعمليا وسلوكا، فتتجلى آثارها في الحالة الإنسانية النفسية مما تنتج المساواة الحقة بين الناس باعتراف العبودية المطلقة لله الواحد القهار الخالق للكائنات كلها. هذه العبودية ليست عبودية هوان و ذلة، لأنها ليست لفرد إنسانى آخر مثله بل لله الذى خلقه و خلق كل شئ و يربيه ويربى كل شئ.

رابعاً: المساواة أمام القانون المراد بالمساواة أمام القانون في نظر الإسلام:

يقصد بها أن يكون الأفراد جميعاً-متساوين في المعاملة أمام القانون، فلا امتيازات لأحد أو لطبقة. وفي الإسلام أمير المؤمنين والولاية والمحكومون كل: أولئك متساؤون أمام القانون، ولقد كانت دعوة الإسلام للعدل دعوة للمساواة.^١ في قوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".^٢

وقد أقر الإسلام هذا المبدأ، فلم يجعل أى امتياز لأى طبقة، بل جعل المسلمين جميعاً متساوين في نظر الشريعة، ولم يجعل الأنساب أو الأحساب أو اللغات سبباً من أسباب التفرقة. وقال الدكتور يوسف القرضاوى: "فالللال حلال للجميع والحرام حرام على الجميع، والفرائض ملزمة للجميع، والعقوبات مفروضة على الجميع".^٣

والجميع أمام شريعة المولى تبارك وتعالى سواء يسرى على الغنى منها ما يسرى على الفقير، وتطبيق أحكامها على الكبير كما تطبق على الصغير بدون أدنى تمييز لمرکز اجتماعى أو اعتبارى وظيفى، فقد ألغى الإسلام الفردية والطائفية وأزال ما بين الطبقات من الفروق في الحقوق والواجبات ووحّد الشريعة وأخضع لها كافة الناس والعدالة تامة للجميع.^٤ والشريعة

١ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣٢٨

٢ القرآن، ٤: ٥٨

٣ د. يوسف القرضاوى، الخصائص العامة للإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩م) ص ٩٧٩.

٤ د. رجاء حنفى، الحريات والحقوق في الإسلام (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامى، سلسلة

دعوة الحق، ١٤٠٧م) ص ٧١

الإسلامية أو قانون الله يشمل الدنيا والآخرة حيث يشمل العبادات والمعاملات والجزاء الأخرى.

أ. العبادات:

تشمل القواعد التي تنظم صلة الإنسان بربه، فمن ذلك الصلاة والصوم والحج، وبعضها تنظم صلة الإنسان بربه وأخيه الإنسان وهي الزكاة. فقوانين الصلاة والصيام والحج وغيرها لا فرق بين طبقة دون أخرى ولا امتياز فيها لأحد، حاولت قبيلة بنى ثقيف عند الدخول في الإسلام أن تعفى من الصلاة حيناً من الزمن فأبى عليها ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم وقال: "لاخير في دين لا صلاة فيه".^١ فلا يعفى أحد من الصلاة والصوم بدون عذر شرعي واعتبار الأعداء متساوي للجميع، فليست هناك فرصة لأحد ثلاث مرات بدل خمس مرات في كل يوم للصلاة ولا يسمح لأحد أن يصوم ليلاً بدل النهار أو يبدأ من نصف النهار..... هكذا كل العبادات مفروضة على الجميع على سواء.

ب. الجزاء الأخرى:

الإنسان سواء أمام قانون الله في الجزاء الأخرى حسب قوله تعالى: "فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره".^٢ وقال تعالى: "سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم".^٣ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لإبنته فاطمة رضي الله تعالى عنها: "يا فاطمة بنت محمد.... اعملى لله، فلإني لأعنى عنك شيئاً يوم القيامة".^٤

ج. فى المعاملة أو قانون الدولة الإسلامية:

وهي تشمل القواعد القانونية التي تنظم صلة الإنسان بأخيه الإنسان لجلب المصالح ودرء المفسد.^٥

١ محمد عبد الرحمن أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ص ٩٨

٢ القرآن، ٩٩: ٧-٨

٣ القرآن، ٦٣: ٦

٤ الشيخ علاء الدين بن حسام، كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال، ج ١٦ ص ١٩

٥ المستشار على منصور، مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (بيروت: دار الفتح

أما جلب المصالح مثل القوانين والأحكام المتعلقة بتصرفات الناس في شئونهم الدنيوية وذلك كأحكام البيع والرهن والتجارة والزراعة والصناعة والإجارة والشركة والمضاربة والنكاح والرضاع والطلاق والعدة والهبات والهدايا والمواثيق والوصايا والحرب والصلح.... وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس في معاشهم لجلب مصالحهم.^١

وكذلك الحقوق والمسئوليات في المستويات المختلفة للحياة من حقوق الأبناء والأبناء والأزواج والأقرباء والعمال والموظفين ونحوهم وقال عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً".^٢ وقوله تعالى: "وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تذبذرا".^٣ وقال تعالى: "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً، إن الله يعلم ما تفعلون".^٤

وأما درء المفاسد فذلك بالعقوبات الجنائية من الحدود والقصاص والتعزيرات وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس في حفظ دينهم وأبدانهم وأموالهم وأعراضهم ودمائهم وعقولهم.^٥ وقد كان الناس في الجاهلية لا يمثلون المساواة أمام تلك القوانين بل يجعلونها لأنفسهم كما يشتهون مثلاً أن اليهود يجرمون الربا الفاحش فيما بينهم، ولكنهم يحلونه مع غيرهم، وكذا مثلاً أن أهل الجاهلية كان الحى منهم إذ كان فيهم عدة ومنعة فقتل عبداهم عبد آخريين، قالوا: لن نقتل به إلا حراً تعزيراً لفضلهم على غيرهم، وإذا قتلت امرأة منهم امرأة من آخريين قالوا: لن نقتل بها إلا رجلاً. فأنزل الله تعالى: إعلنا للمساواة أمام القانون في القصاص: "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى، الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى".^٦

١. عبد الستار فتح الله السعيد، المعاملات في الإسلام (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي،

سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٣هـ) ص ١٢

٢ القرآن، ١٧: ٢٣

٣ القرآن، ١٧: ٢٦

٤ القرآن، ١٦: ٩١

٥. عبد الستار فتح الله السعيد، المعاملات في الإسلام، ص ١٢.

٦ الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الدر المنثور (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ) ج ١٠ ص ٤١٨

٧ القرآن، ٢: ١٧٨

الإسلام متساؤون في الدماء، وكذا متساؤون في القصاص في الجروح، وقال تعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس" والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن، والجروح قصاص".^١

فالناس جميعا متساؤون أمام القانون الإلهي ولا ميزة لأحد بدليل الثروة أو الحسب والنسب. ولقد أكد النبي الكريم صلى الله عليه وسلم مبدأ المساواة أمام القانون عند ما رفض بشدة ظاهرة شفاعاة بعض الصحابة يوم شفّعوا لإمرأة من بنى مخزوم سرقت لإعفائها من العقاب بسبب علو منزلتها في القوم واعتبر التمييز أمام القانون مهلكة للأمم فقال سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم: "إنما هلك الذين قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها".^٢ فلا يعفى عن تنفيذ القانون على سيدتنا فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم بدليل الحسب والنسب لكونها بنتا لأشرف خلق الله تعالى على الإطلاق.

نماذج وصور المساواة أمام القانون في الإسلام:

نماذج لتطبيق القانون على الرؤساء:

إن الإسلام يسوى رؤساء الدول والرعايا في سريان القانون، وفي مسؤولية الجميع عن الجرائم ومن أجل ذلك كان رؤساء الدول في الشريعة الإسلامية أشخاصا لا قداسة لهم ولا يمتازون على غيرهم، وإذا ارتكب أحدهم جريمة عوقب عليها كما يعاقب أي فرد.^٣

موقف النبي صلى الله عليه وسلم والمساواة أمام القانون:

ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو نبي ورئيس دولة لا يدعى لنفسه قداسة ولا امتيازاً، وكان يقول دائما: "إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي".^٤ وكان قدوة لخلفائه وللمسلمين في توكيد معاني المساواة بين الرؤساء والمرؤسين، حيث قال في إحدى خطبه الجلييلة

١ القرآن، ٥: ٤٥

٢ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ١١ ص ١٨٦

٣ سعيد حوى، الإسلام (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١م) ص ٥٧٤

٤ القرآن، ١٨: ١١٠

التاريخية"ياأيها الناس فإنى أحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو وأنه قد دنا منى حقوق من بين أظهركم فمن كنت جلدت له ظهرها فهذا ظهري فليستقدمه ومن كنت سمت له عرضا فهذا عرضى فليستقد منه".^١

فهذا إعلان تاريخي لمساواة الناس فى المعاملة أمام القانون والشريعة الإسلامية. كما طبقها النبي صلى الله عليه وسلم فعلا كما كان موقفه صلى الله عليه وسلم من سواد بن غزية حيث أن سواد بن غزية اعتبر أن المصطفى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم قد ألمه عند ما يسوى بين الصفوف يوم غزوة بدر بسيفه، لأنه كان متقدما على الصف فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أوجعتنى فالقصاص، فقال عليه الصلاة والسلام: "دونك بطنى فاقتص منه". فأقبل سواد على الرسول صلى الله عليه وسلم وقبل بطنه.^٢

موقف الخلفاء الإسلاميين من المساواة أمام القانون:

فى حياة الخلفاء الإسلاميين نماذج رائعة لتطبيق المساواة بينهم وبين الرعايا: فهذا خليفة المسلمين سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يصعد إلى المنبر بعد أن بويع بالخلافة، فتكون أول كلمة يقولها توكيدا لمعاني المساواة ونفيا لمعنى الامتياز، قال: "ياأيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى، وإن أسأت فقومونى".^٣ ثم يعلن فى آخر كلمته أن من حق الشعب الذين اختاروه أن يعزلوه كما كان لهم حق العقوبة عليه بالتقويم إذا ارتكب بجرمة، فيقول: "أطيعونى ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم".^٤

وكان سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يعطى القود من نفسه، وأقاد للرعية من الولاية وهكذا فعل أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مثل ذلك وتشدد فيه، فأعطى القود من نفس أكثر من مرة.^٥

١ ابن جرير الطبرى، تاريخ الملوك والأمم (القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٤م) ج٣ ص ١٨٩

٢ ابن سعد، الطبقات الكبرى (بيروت: دار صادر، ١٩٨٥م) ج٣ ص ٥١٦

٣ الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧م) ج٦ ص ٣٠١

٤ المصدر نفسه، ج٦ ص ٣٠١

٥ ابن الجوزى، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ص ١١٣-١١٥

ولما قيل له في ذلك قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى القود من نفسه وأبو بكر يعطى القود من نفسه وأنا أعطى القود من نفسي".^١

ومن هنا روى أن عمر ضرب رجلاً فقال له الرجل: "إنما كنت أحد رجلين: رجل جهل أو أخطأ فعفى عنه، فقال له عمر: صدقت، دونك، فامتثل أى اقتص".^٢ وأخذ عمر الولاية بما أخذ به نفسه وأعلن مبدأه على رؤوس الأشهاد فى موسم الحج حيث طلب من ولاية الأمصار أن يوافقوه فى الموسم، فلما اجتمعوا خطبهم وخطب الناس: "ألا وإنى والله ما أرسل عمالى إليكم ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وستكم فمن فعل سوى ذلك فليرفعه إلى، فوالذى نفسى بيده لأفضنه منه".^٣

وهكذا كان موقف الرؤساء للدولة الإسلامية منذ فجر الإسلام، ولم يحسبوا أنفسهم فوق القانون بل طبقوا المساواة القانونية بينهم مع حواشيهم وبين الرعايا العامة.

خامساً: المساواة أمام القضاء

أ. المراد بالمساواة أمام القضاء فى نظر الإسلام:

والمقصود بها إن المواطنين فى نظر القضاء يتساوون ويجدون المعاملة الواحدة من الهيئة القضائية، وأن الجهة التى تفصل نزاعهم جهة واحدة مهما بلغت مكانتهم الاجتماعية أى أن المحاكم التى تفصل فى النزاع لا تختلف باختلاف مراكز الأشخاص المتفاضلين أمامها، فلا يجوز إنشاء محاكم خاصة لطبقة من الناس لسمو مكانتهم أو علو درجاتهم.^٤

وفى الديمقراطية الحديثة، تنشأ للمحاكم محاكم خاصة وبشروط خاصة والمملك فيها لا يحاكم وأعضاء المجالس السياسية ورجال القضاء لا تجوز محاكمتهم إلا بشروط خاصة وفى ظروف معينة. وهذه أمور تخل بمبدأ المساواة أمام القضاء.

١ ابن الأثير، الكامل فى التاريخ (بيروت: دار الكتاب العربى، ١٩٨٣م) ج٣ ص٥٦

٢ الإمام محمد بن إدريس الشافعى، كتاب الأم (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١م) ج٦ ص٤٤

٣ ابن الجوزى، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ص٩٤

٤ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، ص٢٠٩

والنظام الإسلامى هو النظام الوحيد الذى لا يستثنى أحدا مهما كان شأنه من المسئول أمامه حتى ولو كان الخليفة، كما أنه ليس هناك أمر ممتنع على القضاء.^١

ب. الصور والنماذج التطبيقية للمساواة أمام القضاء:

وفى تاريخ النظام الإسلامى نجد نماذج رائعة لا مثيل لها فى النظم الأخرى لتطبيق المساواة أمام القضاء، ومن تلك النماذج:

النموذج الأول: استقلال الهيئة القضائية

إنه لا بد لتحقيق المساواة أمام القضاء استقلال الهيئة القضائية عن الهيمنة من قبل جميع السلطات الأخرى للدولة. وهذا الذى نراه جليا فى الدولة الإسلامية الأولى التى أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم بسياسته العادلة فى المدينة المنورة وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقضى بنفسه ويتولاه غيره أيضا كما فعل عليه السلام فى تولية حذيفة اليماني أن يقضى فى الخصومة فى الجدار.^٢

مع ذلك أنه كان المرجع الوحيد فى حل المشاكل وعند الاستفتاء كما يتبين ذلك أيضا من الحلف الذى عقده بين المهاجرين وبين أهل المدينة من المسلمين واليهود وغيرهم من المشركين: "وما كان بين أهل الصحيفة من حدث أو شجار يربح ينفق فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.^٣ أى أن مرده إلى تحكيم القرآن والسنة أى الشريعة، فالتحكيم إلى الشريعة وحدها عند النزاع يدل على استقلال هيئة السلطة القضائية مما سنحت لها الفرصة لإزالة العوائق عن تطبيق المساواة. وهكذا جرى فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه قام بالقضاء بنفسه، ولكن خليفة المسلمين الثانى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اهتم باستقلال القضاء حيث جعل قضاة مستقلين، وانفصل بالهيئة

١. عبد الحكيم حسن العيلى، الحريات العامة (بيروت: دار الفكر العربى، ١٩٧٤م) ص ٢٧٤

٢. إبراهيم نجيب محمد عوض، القضاء فى الإسلام (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ)

٣. عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام، ص ١٢٥

القضائية عن الهيئات الأخرى للدولة الإسلامية. كما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يتولى على القضاء بنفسه أيضا:^١

وقال الزهرى: ما اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا ولا أبو بكر ولا عمر حتى كان وفى وسط خلافته، قال لعلى رضى الله تعالى عنه: "أكفنى بعض الأمور".^٢

النموذج الثانى: المساواة أمام القضاء بين المتخاصمين مع اختلافهما فى المناصب

كان بين أمير المؤمنين سيدنا عمر وبين أبى بن كعب رضى الله تعالى عنهما خصومة، فقال عمر: اجعل بينى وبينك رجلا، فجعل بينهما زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه، فأتيه قال عمر: أتيناك لتحكم بيننا وفى بيته يؤتى الحكم، فلما دخلا عليه وسع له زيد عن صدر فراشه، فقال ها هنا يا أمير المؤمنين، فقال له عمر: "هذا أول جور جرت فى حكمك، ولكن أجلس مع خصمى، فجلسا بين يديه فأدعى أبى وأنكر عمر، فقال زيد لأبى: اعف أمير المؤمنين من اليمين، وما كنت لأسأها لأحد غيره، فحلف عمر ثم أقسم لا يدرك زيد القضاء حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عند سواء".^٣

النموذج الثالث: المساواة أمام القضاء بين الخلفاء وعامة الناس

أخذ عمر رضى الله تعالى عنه فرسا على سوم فحمل عليه فعطب، فخاصم الرجل عمر فقال: اجعل بينى وبينك رجلا، فقال: "إنى أرى بشرىح العراقى، فتحاكم عنده، وحكم شريح لصالح الرجل، وقال لعمر رضى الله تعالى عنه: أخذته صحيحا فأنت ضامن له حتى ترده صحيحا سليما فأدى عمر الثمن وولى شريحا القضاء".^٤

إذن أين موقف الديمقراطيين من هذه النماذج التاريخية الجليلة للمساواة أمام القضاء كما نراها فى المحيط الإسلامى حتى قال عمر رضى الله تعالى عنه فى كتاب إلى أحد قضاة

١ إبراهيم نجيب محمد عوض، القضاء فى الإسلام، ص ٤٥.

٢ المصدر نفسه، ص ٤٦.

٣ د. عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، مبدأ المساواة فى الإسلام (لخنتو: مجلة البعث الإسلامى، ندوة العلماء،

ب ت) ج ٣٣ ص ٥٤.

٤ محمد عبد الرحمن أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ص ١١٦.

المسلمين (أبي موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه): "آسن بين الإثنين فى وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ولا يئأس ضعيف من عدلك".^١
وقال الإمام الشافعى رحمه الله تعالى كما ذكره الفخر الرازى فى تفسيره: "ينبغى للقاضى أن يسوى بين الخصمين فى خمسة أشياء".

١. فى الدخول عليه.

٢. والجلوس بين يديه.

٣. والإقبال عليهما.

٤. والاستماع لهما.

٥. والحكم عليهما.^٢

هذه هى التوجيهات من قبل المجتهدين فى الإسلام لتطبيق المساواة أمام القضاء كما فهموا من خلال روح النظام الإسلامى فى تطبيق المساواة الإنسانية عامة.

سادسا: المساواة فى الشؤون الاقتصادية

أ. طبيعة المساواة الاقتصادية و الإسلام:

إن المال قوام الحياة فى نظر الإسلام، ويقول الله تعالى: "ولا توتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما".^٣ فلا بقاء للحياة بدون غذاء وطعام ولا قيمة للتحضر والإنسانية مادام الإنسان لا يستطيع أن يجد كسائه يكسوبه، والسكن يطمئن فيه ونحوها من الحاجات الأساسية التى يقضيها الإنسان بالمال.

والمساواة الاقتصادية فى الإسلام مساواة فى حق المعيشة لا فى مراتب المعيشة.^٤ فالإسلام فى إقرار حق المعيشة يعمل لسد الحاجات الأساسية الاقتصادية أولا من الغذاء

١ ابن الجوزى، مناقب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، ص ١٣٣

٢ الإمام الفخر الرازى، التفسير الكبير (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ب ت) ج ٦ ص ٢٠٩.

٣ القرآن، ٤: ٥

٤ العلامة المسعود الندوى، الاشتراكية والإسلام، تعريب: صهيب حسن عبد الغفار (الرياض:

والكساء والمسكن كما أعلن الله تعالى منذ خلق الإنسان الأول آدم في الأرض. ^١ حيث يقول عز وجل: "فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك، فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى. إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى. وأنت لا تظمأ فيها ولا تضحى". ^٢

فقوله تعالى: "لا تجوع فيها... ولا تظمأ" يدل على الأكل والشرب. وقوله "لا تعرى" يدل على الكساء، وقوله "لا تضحى" يدل على المسكن حتى لا يشق في حرارة الشمس.

إن الإسلام لا يقرر المساواة الاقتصادية المطلقة بل أقر بالتفاوت بين الناس في المجال الاقتصادي وراء إقراره المساواة في الحقوق المادية حسب الحاجة عند العوز - وحسب الطاقة والجهد عند الكفاية والثراء في حدود إتاحة الفرص الكافية للجميع. ^٣

ب. جوانب المساواة الاقتصادية في نظر الاسلام:

هناك جوانب اقتصادية يعرض الإسلام المساواة فيها وهي:

الجانب الأول: المساواة في التمتع بالنعم الكونية المادية

إن بركات الله تعالى ونعمه مبعثرة في الكون والطبيعة، ولكل فرد الحق في الانتفاع بها، فالله تعالى لم يخلها لقوم ويحرمها على آخرين، وإنما سخرها للأسرة البشرية جميعاً وجعلهم سواء في حق التمتع بها قال الله تعالى: "وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون". ^٤ ويقول عز وجل: "اللهم الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم؛ وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها". ^٥

١ عبد السميع المصري، مقومات العمل في الإسلام (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٢م) ص ٤٥.

٢ القرآن، ٢: ١١٧-١١٩.

٣ عبد الحلیم عويس، ثقافة المسلم في وجه التيارات المعاصرة (الرياض: النادي الأدبي، ١٣٩٩م)

ص ٢٣٣

٤ القرآن، ٤٥: ١٣

٥ القرآن، ١٤: ٣٢-٣٤

وإذا كان ما فى السموات وما فى الأرض سخرا للإنسان معدا لمنافعه ومن حقه أن يأخذ منه ما يرقى وجوده المادى، حتى قال سبحانه وتعالى مباشرة للأكل يعنى الانتفاع: "يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيبا".^١ فلفظ "الناس" يشمل جميع الناس غنيا كان أو فقيرا مسلما كان أو غيره، أباح الله للانتفاع بخيرات الكون للناس جميعا. ومن هنا اعترف الإسلام بالمساواة فى حق التملك والاستثمار والإنفاق؛ إذن لا يمنع أحد عن تلك الحقوق المادية الاقتصادية.

الجانب الثانى: المساواة فى تكافؤ الفرص

فقد سوى الإسلام بين الناس جميعا فى نقطة البدء، والانتفاع بخيرات الطبيعة، فما كان من ملكيات الدولة فعائده ومنفعته لعامة الناس جميعا، وما كان مطلقا فهو للأفراد والجماعات فى الأمة، كل حسب جهده وسعيه، ولا يصح فى هذا الدين أن يقيد بعض الأفراد أو البيوت أو الطبقات حتى لا يكون من حقهم الانتفاع ببعض وسائل الرزق، ويوصد دونهم باب بعض الحرف والمهن، كذلك لا يجوز بحكم القانون أن يقرر من الفوارق والامتيازات ما يجعل بعض الطبقات أو السلالات أو البيوت مستبدة، ببعض وسائل الرزق وطرق المعاش، دون عامة الناس. فجميع أبناء البشر يستوون فى حق المحاولة لنيل نصيبهم مما بسط الله على أرضه بل كونه.^٢ ففى الدولة الإسلامية أن الناس جميعا متساوون أمام إتاحة الفرص لهم للكسب والعمل فى رفع مستوى حياتهم.^٣ ولا يوجد كذلك فى النظرية الشيوعية، والإسلام يرى أن من حق كل إنسان أن يحصل على ما حصل عليه غيره من الحقوق والمزايا إذا أدى نفس العمل الذى قام به غيره.^٤ حتى تلتزم الدولة الإسلامية إذا تمكنت لتيسير العمل وكفالتة للقادرين عليه وفى الإعداد له علميا وعمليا.^٥

١ القرآن، ٢: ١٦٨

٢ عبد الستار فتح الله سعيد، المعاملات فى الإسلام، ص ١٥٤

٣ محمد عبد الرحمن أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ص ١٢١.

٤ رجاء حنفى، الحريات والحقوق فى الإسلام، ص ١١٤.

٥ جمعة الخولى، الاتجاهات الفكرية المعاصرة (المدينة المنورة: مطابع الجامعة الإسلامية،

الجانب الثالث: المساواة فى التكاليف الاقتصادية الاجتماعية

إذا حصل الإنسان الفرص الكافية للعمل، وجد واكتسب ونمى ثروة، قدر الإسلام هذا الجهد الحقيقى وحاط ملكيته بالاحترام والحفظ، ولكن الإنسان يستخدم مع جهده الاختيار مواهبه الفطرية كالصحة أو الذكاء أو قوة الجسد أو القدرة الفطرية على الاحتمال ونحو ذلك، وكذلك يستخدم ما بثه الله تعالى حوله من كائنات كالأرض نفسها ومعادنها ومياهها وخصائص موادها، وكل هذا خلق الله لأفضل للإنسان فى إيجادها، ومن هنا كلف بحقوق هذا الجانب فى الثروة المكتسبة، هذه الحقوق يؤديها كل صاحب الثروة حيث أمر مالكها الحقيقى جل شأنه لتوازن حاجات الذين حرموا من مثل مواهبه الفطرية أو حاجات المجتمع العامة أو حاجات الذين قعدت بهم ظروف حياتهم عن الحصول على عائد مواهبهم كالفقراء والمساكين والإرقاء وأبناء السبيل والغارمين ونحوهم من المحتاجين. وفى الإسلام نجد الزكاة والخراج والجزية والغنيمة والفئ والعشور شرعت إقراراً لتلك الحقوق، فتجمع فى بيت المال، وليس المقصود أن يتساوى مقدار ما يؤديه كل فرد وإنما أن يتحمل كل فرد قدرًا يتفق مقدرته وحالته.^١

الجانب الرابع: المساواة فى العطاء

مما سبق رأينا أن الدولة الإسلامية تحصل الأموال من المصادر المختلفة من الزكاة والعشور والخراج والفئ والغنيمة ونحوها، وفى الإسلام يعتبر الدولة بأنها مسئولة عن رعاياها فيجب أن ترفع من مستواهم المادى عن طريق توزيع العطايا والأموال المتوفرة فى بيت المال على أفراد الشعب لمن لا يتمكن على الكسب وبخاصة الفقراء واليتامى وغيرهم من المحتاجين ليقوموا بسد حاجاتهم الأساسية على الأقل. يقول النبى الكريم صلى الله عليه وسلم: "من ترك كلاً فى الله".^٢

١. د. فتحي الدرينى، خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم (بيروت: مؤسسة

الرسالة، ١٩٨٢م) ص ٤٠٨

٢. أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨١م) ص ٢٠٨

أى من ترك ذرية ضعيفة، فليأتنى بصفة الدولة، فأنا مسئول عنه كفيل به.^١

فالإسلام فرض أخذ العطايا من الأغنياء لتردها على الفقراء والمحتاجين، وقد قضى الإسلام على ما كان معروفا من قبل حيال الضرائب، فقد كانت الضرائب واجبة على الفقراء يؤدونها للأغنياء.^٢ حتى قال الإمام ابن حزم: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم يقيم الزكات بهم ولا سائر أموال المسلمين فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف. يمثل ذلك، ويمكن يكتنهم من المطر والشمس وعيون المارة".^٣

ثم النظام الإسلامى يعتبر الأول من نوعه فى العالم الذى فرض لكل فرد فى الدولة منذ أن ولد حتى يموت حقا فى بيت المال إذ المعروف فى النظم المعاصرة أن الدولة لاتفرض من بيت المال مرتبات إلا للعاملين بها، وكذلك لغير القادرين على العمل.^٤ لذلك فرض عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى عهد خلافته العطاء لكل مولود يولد فى الإسلام فقيرا أو غنيا ويقول: "والله الذى لا إله إلا هو، ما أحد إلا وله فى هذا المال حق أعطيه أو منعه".^٥

فلم يفرق بين المسلم وغيره، لأن غير المسلم يشعر بالجوع كما يشعر به المسلم، وكلاهما يشتركان فى الإنسانية، والرحمة أعم من اختصاص بمسلم دون غيره. وأمر عمر رضى الله تعالى عنه على شبه يهودى يسأل فذهب به إلى منزله فأعطاه ثم أمر خازن بيت المال أن يجرى عليه من الصدقة ووضع عنه الجزية.^٦

١ د. محمد شوقى الفجرى، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامى (مكة المكرمة: مجلة دعوة

الحق لرابطة العالم الإسلامى، ١٤٠٤هـ) ص ١٩.

٢ د. أحمد شلبى، موسوعة الحضارة الإسلامية، الاقتصاد فى الفكر الإسلامى (القاهرة:

مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م) ص ٢٧.

٣ ابن حزم الظاهرى، المحلى (القاهرة: مكتبة الجمهورية العربية، ١٣٨٧هـ) ج ٦ ص ١٥٦.

٤ د. عبد الحكيم حسن العيلى، الحريات العامة، ص ٢٧٨.

٥ الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج لأبى يوسف (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٩٦هـ) ص ٥٠.

٦ د. النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، ص ٢١٥.

٧ الإمام أبو يوسف، الخراج لأبى يوسف، ص ١٣٦.

الجانب الخامس: لكل حسب حاجته عند الظروف غير عادية

إن الشيوعية في نظريتها للمساواة ترى توزيع الثروة لكل فرد حسب حاجته في ظروف عادية أو غيرها ولم تتمكن للوصول إليها من الناحيتين: نظرية وواقعية، والإسلام حسب نظريته للمساواة يقر لكل فرد حسب حاجته في ظروف غير عادية على الأمة مثل المجاعة والقحط كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأن الأشاعرة: كان الأشاعرة إذا أرموا جمعوا ما عندهم من مال فمزجوه ثم اقتسموه، بينهم بالسوية فأنا منهم وهم مني^١.

وكذا فعله عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في عام المجاعة، فلما وجد أن القحط قد اشتد وأن الطعام قد ندر وأن الناس متفاوتة الأرزاق بشكل واضح، وأحسن أن من بين رعيته من ينام على الطوى جائعا ومنهم من يخزن أكثر من كفايته صادر الكثير من الطيبات وأودعها بيت المال، وقسمها على الناس كل بقدر حاجته- طبقا لإحصائيات دقيقة - ولم يعترض عليه أحد من الصحابة رضوان الله عليهم بل أقروه فيما عمل^٢.

ثمره الكلام: إن الإسلام يقر المساواة في الحقوق المادية من حق التملك والاستثمار والإنفاق والانتفاع بالمرافق العامة ثم المساواة في فرص العمل من دون تمايز بين الأفراد ولا بأس بعد ذلك من تقدم البعض وتخلف غيرهم، أما المتخلفون في هذا التسابق الاقتصادي فتعينهم الدولة من مال المبرزين فيه عن طريق مؤسسة الزكاة وغيرها مما هو ثابت في النظام الاقتصادي الإسلامى ليكون ضمانا لإنسانيتهم أن تهدر بسبب عوزهم وعجزهم.

سابعاً: المساواة في الحقوق السياسية

يقصد بالحقوق السياسية تلك الحقوق التي يشترك الأفراد بمقتضاها في المواطنة وشئون الحكم والإدارة كحق التوظيف وحق الانتخاب وحق الاشتراك في الاستفتاء وحق الترشيح لعضوية الهيئات البرلمانية أو رئاسة الدولة وغيرها^٣.

١ الإمام البخارى، الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخارى، ج٢ ص ٨٨٠.

٢ د. أحمد محمد جمال، محاضرات في الثقافة الإسلامية (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٧٧م) ص ٢٥١.

٣ د. عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، مبدأ المساواة في الإسلام، ج٣٣ ص ٥٧.

أ. المساواة فى المواطنة:

فمن وحدة القيمة الإنسانية جعل العلماء يقولون بالمساواة فى المواطنة ولا اعتبار للون أو طبقة أو لغة أو دين.^١ وقال تعالى: "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون". أففكرة "الأمة" يشمل جميع السكان للدولة الإسلامية سواء كانوا مسلمين أو ذميين أو مستأمنين. ولما هجر النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة المنورة أسس الدولة الإسلامية الأولى وجعل مواطنها كوحدة لم يميز بين المسلمين وغيرهم.

وفى الدولة الإسلامية أن المسلمين والذميين من أهل الأديان الأخرى يتمتعون بحق المواطنة. أما المسلم فهو باعتراف الإسلام وأما الذمى فهو بحصول ذمة الإسلام باعتراف أحكامه وإن لم يسلم، وقال الشهيد عبد القادر عودة: "فأهل دار الإسلام لهم جنسية واحدة سواء كانوا مسلمين أو ذميين.... وأساس الجنسية فى دار الإسلام اعتناق الإسلام أو التزام أحكامه". فمن اعتنق الإسلام فهو مسلم ومن التزم أحكام الإسلام وإن لم يسلم فهو ذمى.^٢

ب. المساواة فى تولية الوظائف العامة:

يقصد بها ألا تميز فئة من الموظفين على أخرى فى تقلد الوظائف بشرط توفر ما يتطلبه القانون لتقلد الوظيفة من مؤهلات.^٤

ولقد جاء الإسلام فى تولى الوظائف ولم يميز فئة عن أخرى أو طائفة عن غيرها ولم يحاف أحدا. فالأفراد فى نظر الإسلام يتساوون فى تقلد الوظائف العامة طبقا لكفائتهم وعلمهم وقدرتهم. وقد مضت سنة النبي صلى الله عليه وسلم حيث أنه كان لا يولى إلا من هو أصلح المنصب وأنفع للمسلمين.

١ د. محمد فاروق النبهان، المدخل إلى التشريع الإسلامى (بيروت: دار القلم، ١٩٧٧م) ص ٥٧

٢ القرآن، ٢١: ٩٢

٣ الشهيد عبد القادر عودة، التشريع الجنائى الإسلامى (بيروت: دار الكاتب العربى، ١٤٠٥م)

ج ١ ص ٣٠٧

٤ د. عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ج ٣٣ ص ٥٧

وإن فقهاء الإسلام قرروا أنه واجب على ولي الأمر أن يعين لأعمال المسلمين من هم أقدرهم وأصلحهم للعمل امثالاً لأمر الله كما جاء في الآية الكريمة: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل".^١ فمن قلد رجلاً على عمل من الأعمال جرياً على الرشوة أو المنفعة أو صداقة أو لاتفاقه معه في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس أو يبعده عن أهليته للوظيفة لعداوة أو لخوف عن هيمنة الموظف للتقوى عليه في الخبرة والمعارف أو الحقد في نفسه يعد خائناً لله ورسوله صلى الله عليه وسلم.^٢ ويقول الله عز وجل "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون".^٣ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين فقد خان الله ورسوله".^٤ فعلى هذا ينبغي أن يتساوى في تولية الوظائف العامة بين الأفراد المؤهلين المتساويين، ولا ينبغي فرض عائق أمام نيل تلك الوظيفة بل يفتح باب الفرص للجميع كئى يتنافس إلى الخيرات.

ج. المساواة في حق الاشتراك في الانتخاب والنصيحة والتشاور في شئون الدولة:

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة والشورى هي أوصاف مترابطة بعضها بعضاً من أوصاف المؤمنين السياسية الاجتماعية، تلك الأوصاف التي يقوم عليها نظام الانتخاب وحرية الرأي والتعبير والنقد والنظام الاستشاري للدولة الإسلامية. فكان الدولة الإسلامية متساوون في حق الاشتراك في الانتخاب والنقد والنصيحة والشورى إذا كان ورائها هدف نبيل يستهدف صلاح الأمة وخيرها.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة:

أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقول الله تعالى في هذا الشأن: "والمؤمنون

١ القرآن، ٤: ٥٨

٢ محمد مبارك، نظام الحكم في الإسلام (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ) ص ٩٤

٣ القرآن، ٨: ٢٧

٤ ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٦

والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.^١ فالمسلمون جميعاً مشتركون في استحقاق القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولقد عرف النبي صلى الله عليه وسلم الدين بأنه أصلاً النصيحة حيث يقول: "الدين النصيحة، قالوا: لمن يا رسول الله قال: لله ولرسوله ولعامة الناس وآئمتهم".^٢ بل حث الإسلام على النصيحة ومحاولة الإصلاح في شئون الدولة.

الشورى:

أما الشورى فيقول عز وجل في وصف المؤمنين: "وأمرهم شورى بينهم".^٣ فالشورى أهم سمات المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية والمسلمون يستشيرون بعضهم بعضاً في شئون حياتهم ومنها شئون الحكم، فالله تعالى يأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو كصفته، كان رئيساً للدولة الإسلامية أن يستشير من المسلمين حيث يقول عز وجل: "وشاورهم فى الأمر".^٤ وكان الرسول صلى الله عليه وسلم طبق هذا المبدأ فعلاً كما نراه فى استشاراته فى غزوة أحد وخندق.

حق الصوت:

إن الإسلام لا يميز فئة دون فئة فى اعتراف حق الصوت لتولية المجلس الشورى وكذا رئاسة الدولة، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".^٥ فكل فرد مسئول عن تولية المجلس الشورى. والرئيس للدولة الإسلامية إذن لكل فرد حق الصوت ولا يميز فيه بين فئة دون أخرى.

د. المساواة فى حق الرياسة:

الإسلام لا يميز بين المسلمين من الغنى والفقير والشريف والوضيع للاشتراك فى الرياسة والشورى البرلمانى، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسمعوا وأطيعوا ولو لى

١ القرآن، ٩: ٧١.

٢ الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٢ ص ٢٩٧.

٣ القرآن، ٤٢: ٣٨.

٤ القرآن، ٣: ١٥٩.

٥ الإمام البخارى، الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخارى، ج ٣ ص ١٠١١.

عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة^١. والوصف هنا ليس للإزراء، بل هو قضاء على الفضاضة التي كانت فى نفوس العرب والأنفة التي كانوا يتعالون بها على العبيد والمستضعفين.

فالإسلام لا يرى فى اللون أو الجنس عائقا عن معالى الأمور والمجتمع الإسلامى مجتمع طليق لا تخمد فيه كفاءة ولا تضعيع موهبة ولا تقوم فيه حواجز ظالمة شرعها المستكبرون ولا يقر شيئا من أتم التفرقة الباطلة بين الناس بل ينصاع لكفاءة القيادة دون نظر إلى جنس أو لون.^٢

ومن هنا كان لكثير من الموالى فى المجتمع الإسلامى مكان الصدارة والقيادة لكثير من الأحرار والأشراف، سواء فى جانب الثقافة أو جانب الحكم والتوجيه دون أن يحس المجتمع بغضاضة أو يرتفع فيه صوت باستنكار.

وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه هذه الكلمة المأثورة: "من قصر به علمه لم يسرع به نسبه"^٣. بل ذهب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى أبعد من ذلك فى أثناء بحثه عن حل لمن سيخلفه، فهو لا ينظر إلى أصحاب الأصول وذوى النسب العريق ولكنه أخذ بنظرة الإسلام المثلى نظرة المساواة فقال: "ولو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا لوليته عليكم"^٤.

ثامنا: المساواة فى حق التعليم والثقافة

أعطى الإسلام كل فرد الحق فى أن ينال من العلم والثقافة ما يشاء وما تتيحه له إمكانياته وظروفه ويتيح له استعدادة، فالإسلام لا يخص فئة من الناس دون الآخرين فى استحقاق التعليم والتثقيف لأهميته الكبيرة الشاملة فى سيرة الحياة الإنسانية وتحقيق استعمار الكون والعبودية الخالصة لله الخالق وحده لئلا فى الكون. ومن هنا اهتم الإسلام بالعلم والتعليم اهتماما بالغا حيث عرض لنا جوانب عديدة على هذا الشأن كما نراه على ضوء

١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، سنن ابن ماجه، ج ٢ ص ٩٥٥

٢ د. مصطفى عبد الواحد، المجتمع الإسلامى، ص ٨٢.

٣ ابن الجوزى، مناقب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، ص ٢٠٦.

٤ ابن جرير الطبرى، تاريخ الملوك والأمم، ج ٢ ص ٥٨٠.

القرآن وسنن البيان للنبي عليه الصلاة والسلام. ومن تلك الجوانب التي تدعم المساواة فى حق التعليم:

الجانب الأول: التعليم هدف من أهداف الإسلام

وقد بين القرآن الكريم أهداف رسالة الإسلام، ومنها التعليم، حيث يقول عز وجل: "هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوعليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة" وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين^١. ولذا كان أول وحى يوحى إلى النبى صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى: "اقرأ باسم ربك الذى خلق"^٢. ورسالة الإسلام لكافة البشرية بغض النظر عن المكان والزمان والجيل، ويقول عز وجل: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا"^٣. وإذا كانت الرسالة الإسلامية تشمل كل الأجيال على مر العصور وكر الدهور واختلاف الأماكن، فكيف يخص الإسلام بعض الناس دون بعض فى حق التعليم فالناس جميعا متساؤون فى استحقاق التعليم والثقيف والتربية من قبل رب العالمين. ويقول عز وجل: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"^٤.

الجانب الثانى: حصول العلم والمعرفة فطرة للإنسان وسع الله مجاله للجميع

إن حصول العلم والمعرفة فطرة غرسها الله فى الإنسان، وذلك كما رأينا عند خلق الله تبارك وتعالى الإنسان الأول وهو سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام^٥. حيث قال الله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها". ومن هنا رأينا أن الأطفال أكثر سؤالا لحصول المعرفة عن الأشياء. إذن أن حق التعليم حق فطرى يستحقها الناس فطريا، وهذا شامل لجميع الناس لا ينبغى حصره فى فئة

١ القرآن، ٦٢: ٢

٢ القرآن، ٩٦: ١

٣ القرآن، ٣٤: ٢٨

٤ القرآن، ٢١: ١٠٧

٥ عباس محمود العقاد، الإنسان فى القرآن، ص ١٥

٦ القرآن، ٢: ٣١

خاصة، في حين يوسع الله المجال لعباده جميعا ويقول عز وجل: "وسع ربنا كل شئ علما، على الله توكلنا".^١

الجانب الثالث: الناس جميعا مأمورون بالتفكير والتدبر

إن الناس سواء كانوا أغنياء أو فقراء، أبيضاً أو أسوداً أو أحمرأ أو أمراء أو سوقة جميعاً مكلفون بالتفكير والتدبر لما في الكون، يقول عز وجل: "قل انظروا ما ذا في السماوات والأرض، وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون".^٢ هذا وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة بكلمة: "أفلا يتدبرون" "أفلا يعقلون" "أفلا يتفكرون" "لعلهم يتفكرون" فهذه الآيات تدل على شمولية هيئة التعليم لجميع الناس حتى ينالوا الفرص الكافية للتدبر والاختراع واكتشاف النواميس الكونية وتسخير الكون واستعمارها، ذلك التسخير الذي جعله الله أهم مزايا الاستخلاف في الأرض، ويقول عز وجل: "الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون، وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون".^٣ فالتعليم صلاحية ليكون للإنسان مستخلفاً في الأرض ذلك الاستخلاف الذي شمل الناس عليه جميعاً ويقول سبحانه وتعالى: "هو الذي جعلكم خلائف الأرض".^٤

الجانب الرابع: التعليم طريق إلى معرفة الله وتقواه

إن التعليم طريق إلى معرفة الله وخشيته حيث يقول عز وجل: "إنما يخشى الله من عباده العلماء".^٥ ويقول الله تعالى: "وليعلم الذين أتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به".^٦ فعلى جميع الناس أن يعرفوا الله ويخشوه، وذلك يمكن عن عمومية التعليم للجميع.

١ القرآن، ٧: ٨٩

٢ القرآن، ١٠: ١٠١

٣ القرآن، ٤٥: ١٢-١٣

٤ القرآن، ٦: ١٦٥

٥ القرآن، ٣٥: ٢٨

٦ القرآن، ٢٢: ٥٤

الجانب الخامس: عمومية التعليم أهم سمات المجتمع الإسلامي

يقول عز وجل: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".^١ إن التعليم هو معرفة المعروف والمنكر حتى يتمثل الفرد بالمعروف ويتعدى عن المنكر، فما دام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهم سمات المجتمع الإسلامي، فالتعليم أولى أن يكون من سمات المجتمع الهامة، بل التعليم صلاحية لكون الفرد مسلماً حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "طلب العلم فريضة على كل مسلم".^٢ فشان المسلم أن يحصل العلم والتعلم فرض عليه ولا يحى المسلم مسلماً بغير علم والتعلم، وكذا التعليم، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "بلغوا عني ولو آية".^٣ والنصوص دالة على شمولية الناس جميعاً في حق التعليم، ولما أن الحديث النبوي صريح على فرضية التعليم على المسلمين فغير المسلمين أولى بهذه الفرضية لمعرفة الحق وقبوله، لأن الإسلام يستهدف إخراج الناس جميعاً من الظلمات إلى النور، يقول تبارك وتعالى: "هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات إلى النور".^٤

فالناس غالباً يصدون عن سبيل الحق لجهالتهم عن الحق، لأنهم أعداء لما جهلوا، فعمومية التعليم ضرورية لنشر الدعوة الإسلامية ولمصلحتها. ويقول عز وجل: "ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم".^٥ فأعداء الإسلام يحاولون تضليل عوام الناس الذين لم يعرفوا الحقائق، فالإسلام فرض على الناس جميعاً معرفة الحقائق حتى لا يضلهم المضل.

فالناس متساؤون في استحقاق التعليم والتربية، لا كما ذهب إليه رجال الدين من الهندوس البرهمنية والنصرانية لمنع عوام الناس من دراسة كتبهم الدينية. إن الإسلام يفتح الباب للجميع ليدرسوا من القرآن والمصادر الأخرى للإسلام، ويقول الله تعالى: "فاقرءوا ما تيسر من القرآن".^٦

١ القرآن، ٩: ٧١

٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، سنن ابن ماجه، ج ١ ص ٨١.

٣ الإمام البخارى، الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخارى، ج ٣ ص ١٢٧٥.

٤ القرآن، ٥٧: ٩.

٥ القرآن، ٣١: ٦.

٦ القرآن، ٧٣: ٢٠.

فالإنسان بعد معرفة الحقائق العامة هو حر فى التعليم والتثقيف مادام لا يخالف القيم الإنسانية كما هو حر للتخصص فى أى جانب من جوانب العلوم، ويقول النبى صلى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم ولو كان بالصين".^١

تاسعا: المساواة أمام منهج الدعوة الإسلامية

لم تقتصر المساواة فى الإسلام على الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات والأحكام بل شملت العلم والمعرفة والدعوة أيضا.^٢ فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يدعو سادات قریش إلى الإسلام وهم يعرضون عنه، ولكنه صلى الله عليه وسلم متصديا للحديث مع الوليد بن المغيرة، يحاول أن يهديه إلى الإسلام. والوليد بن المغيرة فى ذلك الوقت سيد من سادات قریش وكبير من كبرائها، وفى إسلامه كسب عظيم ومغنم كبير، ومن أجل ذلك كان المصطفى صلى الله عليه وسلم مستغرقا كل الاستغراق فى الحديث معه ومشغولا به عن أى شئ آخر. وفى هذه اللحظات مر به عبد الله بن أم مكتوم - وكان أعمى - وجعل يستقرئه القرآن وألخ عليه قائلا: واقرئنى وعلمنى مما علمك الله. فشك ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم وألم الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصرفه عبد الله بن أم مكتوم رضى الله تعالى عنه عن الحديث مع الوليد بن المغيرة، الذى كان يطمع فى إسلامه ويتمناه، فعبس فى وجهه وأعرض عنه، فنزلت الآيات الكريمة: "عبس وتولى" أن جاءه الأعمى، وما يدريك لعله يزكى، أو يذكر فتفتعه الذكرى، أما من استغنى فأنت له تصدى، وما عليك ألا يزكى، وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى".^٤

تعاقب الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وصار النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يكرم عبد الله بن أم مكتوم كلما مر به ويحسن استقباله. مما سبق اتضح لدينا أنه لافرق فى

١ الحافظ شمس الدين السخاوى، المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على

الأسنة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩م) ص ٢٧٥

٢. رجاء حنفى، الحريات والحقوق فى الإسلام، ص ٦٩.

٣ أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

ب ت) ج ١ ص ٣٧٦

٤ القرآن ٨: ١-١٠.

نشر الدعوة أو تمكين لمعرفة الإسلام بين المدعويين، سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو الحكام والمحكومين والأبيض أو الأسود.

إذن كيف لا يستمسك المجتمع الإسلامي بالمساواة، ولا يجاهد في سبيل تحقيقها وهو يرى مكانتها في الوحي الذي تنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وكيف كانت الكتاب الكريم ترفع لواء المساواة وتعلو قدرها، وتجره بكلمة الحق لتحمي حقوق الضعفاء وتدفع عنها يد الاعتداء... في أشد المواقف وأحرجها في حياة الدعوة الإسلامية، لاتباعها ولا تهادن. فعند ما استكبر السادة والأقوياء من المشركين أن يساويهم العبيد والضعفاء في تلقى الوحي واستقبال هدايته، وعز عليهم أن يضمهم وإياهم في مجلس واحد راغبون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يميزهم في المجلس وأن يخصهم بالدعوة في يوم لا يشركهم فيه الأذلاء المستضعفون.^١

عاشرا: المساواة الدولية

أ. فكرة المساواة الدولية:

إن الفكرة المساواة الدولية أو المساواة في المستوى الدولي تقوم على فكرة العلاقات الدولية، أو القوانين الدولية، وهي مجموعة قواعد قانونية تتعلق بحقوق وواجبات متقابلة وتطبق على العلاقات القائمة بين الدول وغيرها من أشخاص الجماعة الدولية.^٢ فالمساواة الدولية تعني مساواة الدول في امتثال القوانين الدولية في الحقوق والواجبات، وذلك في حالتها السلم والحرب.

ب. نظرة الإسلام نحو المساواة الدولية:

إن الإسلام هو الذي أقام النظام على المستوى الدولي ينظم به الحياة البشرية سواء كانت أفرادا أو جماعات أو دولا، ووضع الإسلام أسسا لتنظيم العلاقات الدولية في المجتمع

١ الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت:

دار الفكر، ب ت) ج ١ ص ٣٤٦.

٢ ٥. محمد الصادق عفيفي، الإسلام والعلاقات الدولية (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي،

سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٥هـ) ص ١٥.

الإنسانى سواء كانت دولة إسلامية يسودها المسلمون أو دولة غير إسلامية يسودها غير المسلمين. تلك الأسس التى تدعم جانب المساواة فى المستوى الدولى، أذكر منها أهمها:

الجانب الأول: الإسلام دين عالمى

إن الإسلام دين الله لكلّ الناس يضمّ كافة البشرية، ولم يأت لجنس دون جنس فهو عقيدة منفتحة يقول الله تبارك وتعالى: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا."^١ و يقول عزّ وجلّ: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرواُنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم."^٢ وبهذا اعترف الإسلام بالمجتمع الإنسانى العالمى والبلدان المختلفة على تنوع الشعوب والقبائل بشرط عدم الالتجاء إلى العنصريّات والعصبيّات والقوميّات المتناحرة.

الجانب الثانى: السلم والأمن هى العلاقة الأصلية بين الناس

الإسلام لم يأت حربا على الإنسانىة، بل جاء ناشرا للواء السلم والرحمة والحب.^٣ وقال عزّ وجلّ: "فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سيلا."^٤

فالإسلام بنى سياسة الإصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم مع بعض وفيما بينهم وبين غيرهم من الأمم المختلفة على أساس السلم والأمن.^٥ فتقوم العلاقة بين المسلمين وغيرهم على أساس من المؤدّة ابتداء.^٦

فالسلم والسلام هو شعار المسلم فى كلّ بقعة من بقاع الأرض فالقرآن الكريم لا يكاد يمرّ بمناسبة حضارية تعاونية إلا وينادى بالأمن والسلام ويرغب فى السلم

١ القرآن، ٣٤: ٢٨.

٢ القرآن، ٤٩: ١٣.

٣ عبد الحلیم عويس، ثقافة المسلم فى وجه التيارات المعاصرة، ص ٢٧٨.

٤ القرآن، ٤: ٩٠.

٥ الشيخ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة و شريعة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨م) ص ٤٥٣.

٦ الشيخ أبو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع، ص ٤١.

ويحض عليه حتى ذكر السلم ومشتقاته في مائة وثمان وثلاثين آية.^١

الجانب الثالث: الحرية لنشر الخير والمعروف والحق

الإسلام يطلب من جميع المستويات سواء كانت أهلية أو دولية الناس بالحرية في نشر الخير والمعروف.^٢ فالأمة الإسلامية خاصة مسئولون عن نشر الخير والمعروف بين الناس، ويقول عز وجل: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".^٣

والمسلمون ملزمون في استخدام تلك الحرية بالأساليب الطيبة الحسنة، ويقول الله تعالى: "وإدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن".^٤ ولا يجدون أحد لقبول الحق قهراً، بل يعرض أمام عقله وفكره وشعوره وبسلوكه، لأنهم أخذوا مبدأ: "لا إكراه في الدين، قديبين الرشد من الغي".^٥

الجانب الرابع: الوفاء بالعهد والمواثيق

إن الإسلام أولاً يدعو إلى قبول الإسلام أو العهد وإلا القتال يقاتل المسلمون مع المقاتلين حتى تفتحوا إلى السلم والتعهد. وللعهد أهمية بالغة لصنع علاقة تعايش وصعيد مشترك للدعوة إلى الخير والحق، فالله سبحانه وتعالى ألزم على المسلمين للوفاء بكل الوعود والعهد والمواثيق التي بينهم وبين الكفار، إذن لا يجوز لهم اهتبال الفرص ونقض العهد، حيث يقول عز وجل: "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها".^٦ فالإسلام شرع الالتزام بالعهد والمواثيق بين المسلمين أنفسهم وكذا مع تلك العهود والمواثيق التي تمثلت في القوانين الدولية.

١. محمد الصادق عفيفي، الإسلام والعلاقات الدولية، ص ١٥٣.

٢. محمد معروف الدوليبي، نظرات إسلامية (بيروت: دار الكتاب الجديدة، ١٩٧٩م) ص ٥٤.

٣. القرآن، ٣: ١٠٤.

٤. القرآن، ١٦: ١٢٥.

٥. القرآن، ٢: ٢٥٦.

٦. القرآن، ١٦: ٩١.

الجانب الخامس: رد الطواغيت والعدوان والظلم

شرع الإسلام الحرب لمنع الطواغيت عن مقاومة الحق والعدل ولدفع الأذى عن المظلومين، ولإرهاب الباطل حتى لا يفكر في غزو الحق حيث يقول الله تعالى: "ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً، واجعل لنا من لدنك نصيراً".^١ ولما شرع الإسلام الحرب لأهداف سامية مما ذكرتها لم يترك كذلك هملاً، بل جعل لها آداب إنسانية لم يشهد التاريخ تطبيقاً لها يقارب التطبيق الإسلامى الإنسانى الفريد.

ثمرة الكلام: العلاقة بين الدول المختلفة علاقة سلم وتواد وتعایش مشترك لاعلاقة حرب، وأن الحرب ليست إلا علاجاً لشذوذ لم تنفع فيه الحكمة ولا الموعظة الحسنة لابتعاد عن الظلم والباطل، وكذا حفظاً لتمتع الناس بحقوقهم على المستوى الداخلى والخارجى أى الدولى سواء كانت الدولة دولة مسلمة أو غير مسلمة.

الجانب السادس: التبادل والتعاون والعدل وعدم الظلم

والإسلام يرى تبادل المصالح بين الدول فى المجال الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى ونحوها، وكذا التعاون والبر والاستقامة على ميزان العدل فى كل حال، ويقول عز وجل: "ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إن الله شديد العقاب".^٢ وقال سبحانه وتعالى أيضاً: "بعد آيات عديدة فى نفس السورة: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم ألا تعدلوا، اعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون".^٣

هاتان الآيتان تدلان على احترام القوانين أو الحقوق والواجبات ولو كان مع العدو، فالله تعالى أمر للاستقامة على العدل والتعاون على البر والصلاح والخير مما يحتاج إليه كلّ النظم التى يسلكها الناس فى واقع الحياة فى المستوى الداخلى والخارجى أى الدول.

١ القرآن، ٤: ٧٥

٢ القرآن، ٥: ٢

٣ القرآن، ٥: ٨

الجانب السابع: تحريم الاعتداء والاستعمار

إن الإسلام شرع الحرب لمصالح سامية كما ذكرنا آنفا فإنه لم يشرع حرب اعتداء أو استعمار للتوسع والتسلط والاستعلاء والاستغلال، ويقول عز وجل: "وقاتلوا في سبيل الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا" إن الله لا يحب المعتدين".^١

فالحرب مع الذين يجاربون ويصدون عن سبيل الله، سبيل الحق والخير، وحفظ حقوق الإنسان وتحقيق العدل. إن الإسلام كما لا يبيح حرب اعتداء واستغلال كذلك لا يمنع عن الحرب لتلك المصالح التي تعم البشرية كلها بالخير والطمأنينة.

إن الإسلام لا يقر الحرب الهجومية بقصد الفتح أو التوسع أو التسلط والاستعلاء، وقلنا إن الحرب المشروعة في الإسلام هي الحرب الدفاعية لرد اعتداء بدأ به العدو، أو للدفاع عن حق ثابت. بمقتضى عهد أو معاهدة نقضها الخصم أو تأمينا للدعوة.^٢

الجانب الثامن: تأسيس أجهزة التبادل بالسفراء والممثلين

لقد اعترف الإسلام للمبعوثين الخاصين وللرسل الدوليين الذين يوفدون من طرف دولة للقيام بإحدى المهام لدى الدولة الإسلامية في حالتى السلم والحرب بحق الحضانة والحماية كاملة، فمثلهم كمثل المؤمنين لا يجوز أن تساء معاملتهم وجعل لهم الإسلام حرمة تكفل لهم القيام بممارسة المهمة التي ابعثتهم دولتهم من أجلها، وفي التاريخ الإسلامى نماذج كثيرة لحضور الوفود عند النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا مما جاء بعض من الخلفاء الإسلامية كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يرسلون الرسل إلى الملوك وسادة القبائل. وأما بالنسبة للممثلين الدائمين فقد منحهم القانون الدولى امتيازات واسعة فيها صفة الجاملة أكثر منها صفة الأصول والحقوق الواجبة ليحاول اللحاق - بقصد أو بغير قصد - بالإسلام والحق أن الإسلام سبقهم قرونا ومن حقوق الممثلين الدائمين:

١. عدم التعرض لأشخاصهم : دمائهم وأموالهم وأهليهم، وهذا ما جاءت به الشريعة الإسلامية وإن كانت لا تفرق بين مبعوث رسمى ومستأمن عادى.
٢. عدم خضوع مقرهم السياسى بما فيه من محتويات لسلطة التفتيش.

١ القرآن، ٢: ١٩٠

٢ المستشار على منصور، مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، ص ١٠٩.

٣ حق الإعفاء من الضرائب.

٤ عدم جواز فض رسائلهم الشخصية إلى غير ذلك مما لا يخالف الشريعة الإسلامية.^١

الحاصل: إن الإسلام دين عالمي يشمل كافة الناس، لا يفرق حسب الجنس أو اللون أو اللغة يجتمع الناس في أسرة واحدة للتمتع بالحقوق الإنسانية العامة بدليل الوحدة الإنسانية مما تقوم عليها المساواة الدولية. فالإسلام يحاول لضم الدول على صعيد مشترك لتعترف بالقوانين التي تعم الخير والسعادة للمجتمع الإنساني، ولا يسمح بالاعتداء والاستغلال والاستعمار، بل فرض قواعد السلم والتواد والتعاون والعدل على ضوء الوثائق والقوانين الدولية لم يمتثلها، وإلا الحرب تفصل بين الحق والباطل إلى أن يخضع للتعاهد والهدنة والتعايش والسلام.

قضية المساواة بين الرجل والمرأة:

إن أعداء الإسلام اتهموا في الإسلام في قضية المساواة بين الرجل والمرأة حيث قالوا: إن الإسلام لم يعدل في شأن المرأة، بل احتقرها واستذل كرامتها لأنه لم يقل بالمساواة بين الرجل والمرأة مع أنهما إنسانان إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨م الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في مادته الثانية، وكذا السادسة عشر بقررتها الثلاث نادى بالمساواة بين الجنسين.^٢ حتى أن نظرة الإسلام تجاه المرأة نظرة استمتاع جنسى بجسها في البيت. فلا بد للتحريك لتحرير المرأة لإنقاذها من سيطرة الدين لنيل المرأة التنفس الحرفي الجؤ الحر تحت سقف السماء.

والواقع أنهم جهلوا كل الجهل بأن الإسلام هو الذي أنقذ النساء من السيطرة الجاهلية الظالمة، وأعلن حقوقهن باعتراف طبيعتهن الفطرية في تعاملهن في الحياة كشقائق للرجال، فأعلن المساواة في جوانب واعتراف الفوارق في جوانب حسب فطرة الجنسين من الذكر والأنثى، ووضع الشيء في محله وحقق قدر المرأة حق قدرها.

١ د. محمد الصادق عفيفي، الإسلام و العلاقات الدولية، ص ١٥٩-١٦٠

٢ د. محمد الصادق عفيفي، المجتمع الإسلامى وحقوق الإنسان (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامى

سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٧هـ) ص ١٦٤-١٦٥

الآن نتكلم كيف وضع الإسلام الميزان الحق لكرامة المرأة وأعطائها حقوقها الكاملة غير منقوصة ويرفع عن كاهلها وزر الإهانات التي لحقت بها عبر التاريخ. فقد سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في أطراف متعددة أهمها:

الطرف الأول: المساواة فى الإنسانية

على حين كان الرومان يقررون أن المرأة روح شريرة واليهود جعلهن أشرّ من الموت والكهنوت المسيحى يبحث عن إنسانيتهن، جاء الإسلام ليقرر أن المرأة كالرجل فى الإنسانية سواء بسواء. فالمرأة إنسان كما أن الرجل إنسان، وهما من نفس واحدة ويقول عزّ وجلّ: "ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا".^١ ويقول سبحانه وتعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مؤدّة ورحمة، إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون".^٢

وحسبنا هذه الآية نقرأها عن مكانة المرأة وحقيقة وضعها الإنسانى إذ قال الله تعالى: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا".^٣ أى أن المرأة كالرجل فى حقيقة التكوين الإنسانى فهى من نفس الرجل لم تخلق من مادة أخرى أقل أو أخط من المادة التى خلق الرجل منها.^٤ ويقول عزّ وجلّ: "وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا".^٥ وقال النبى صلى الله عليه وسلّم: "إنما النساء شقائق الرجال".^٦ فالرجال كلهم أولاد نساء ورجال والنساء كلهن بنات رجال ونساء.^٧ وكل منهما خلق على فطرة الخير وهداه الله تعالى

١ القرآن، ٤ : ١

٢ القرآن، ٣٠ : ٢١

٣ القرآن، ١٦ : ٧٢

٤ : أحمد محمد جمال، محاضرات فى الثقافة الإسلامية، ص ١٤٥

٥ القرآن، ٢٥ : ٥٤

٦ الإمام الترمذى، سنن الترمذى ج ١ ص ١٨٩

٧ محمد عبد الرحمان أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ص ١٨٦

النجدين، والرجل والمرأة ماداما من نفس واحدة يقول عزّ وجلّ عن تلك النفس: "فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها" وقد خاب من دساها.^١

الطرف الثاني: المساواة فى الكرامة الإنسانية

المرأة لا تحمّل الخطيئة التى اقتترف بها آدم عليه السلام مع زوجته. فالاسلام دفع عن المرأة اللعنة التى كان يلصقها بها رجال الديانات السابقة فى الخطيئة الأبدية.^٢ وراء تلك بالنسبة للمرأة فلم يجعل عقوبة آدم عليه السلام بالخروج من الجنة ناشئا منها وحدها بل منعهما معا، يقول عزّ وجلّ فى قصة آدم عليه السلام: "فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه".^٣ ويقول سبحانه وتعالى عن توبتهما: "قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين".^٤ ثم يقرر مبدأ يعفى المرأة من مسئولية أمها حواء عليها السلام وهو يشمل الرجل والمرأة على السواء: "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون".^٥ وكذا أن الإسلام فى إقرار المساواة فى الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة حرّم وأد البنات خوف العار، ويقول عزّ وجلّ: "وإذا الموعودة سئلت. بأى ذنب قتلت".^٦

وذكر القرآن الكريم أن العدوان على عرض المرأة بتهمتها بالزنا دون دليل شرعى يعرض المتهم لها- كالرجل سواء- كعقوبة لا تستطيع أن تقرّر قوانين الأرض ولو كان واضعها النساء قال الله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا، وأولئك هم الفاسقون".^٧ هكذا يقرر الإسلام أن الرجل والمرأة متساويين فى الكرامة الإنسانية.

١ القرآن، ٩١: ٨-١٠

٢ عباس محمود العقاد، المرأة فى القرآن (القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر، ب ت) ص ٥٣

٣ القرآن، ٢: ٣٦

٤ القرآن، ٧: ٢٣

٥ القرآن، ٢: ١٣٤

٦ القرآن، ٨١: ٨-٩

٧ القرآن، ٢٤: ٤

الطرف الثالث: المساواة فى التكاليف الشرعية

إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ليلوهم حيث كلفهم بالواجبات والمسئوليات، مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصدق وعدم الكذب والأمانة والتجنب عن الخيانة والغش وغيرها، وهذه الأمور تنطبق على الجنسين بالتساوى.

فهذا التساوى بين الرجل والمرأة من حيث الفرائض والسنن والواجبات أمر لا بد منه، والإيمان بالله يقتضى ذلك وإذا لم تأت المرأة بهذه الفرائض والسنن إذن كيف يمكن التمييز بين المرأة المسلمة من غير المسلمة.

وقد وردت فى القرآن الكريم آيات كثيرة تنصّ على شمولية تلك الفرائض والتكاليف بين الذكور والإناث ومنها:

فى شأن الصلاة والزكاة:

وقد وردت آيات كثيرة تأمر الناس كافة للصلاة والزكاة، ومنها: قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين".^١ هذه الخطابة تشمل الذكور والإناث.

فى شأن الصيام:

أما فى الصيام أيضا فقد وردت آيات قرآنية كثيرة تحت المسلمين والمسلمات على أن يصوموا إذا كانوا أصحاء، فالآية تقول: "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون، أياما معدودات".^٢ فهذه الآيات التى مرت علينا توجب فريضة الصيام على كل فرد من ذكر أو أنثى إن كانوا بالغى التكليف.

فى شأن الحج:

أما الحج فهو من الفرائض السنوية، فهو كان معروفا من قبل الإسلام وكانت النساء تحج فى الجاهلية ولما جاء الإسلام أوجه على الناس كافة من استطاع إليه سبيلا، ويقول الله

١ القرآن، ٢: ٤٣.

٢ القرآن، ٢: ١٨٣-١٨٤.

تعالى: "و الله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً".^١ فلفظ "الناس" يشمل الذكور والأناث. فهذه العبادات تكاليف عامة للجميع ذكورا وإناثا.

فى شأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر:

ويقول سبحانه وتعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".^٢

الحاصل: هكذا وردت آيات قرآنية كثيرة فى التكاليف الأخرى فى الحلال والحرام بلفظ عام يشمل الذكور والأناث، ويقول عز وجل: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم".^٣

الطرف الرابع: فى المثوبة والمكافأة

ومن المعلوم أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم فى جنات تجرى من تحتها الأنهار وأما الذين كفروا وعصوا الله لهم عذاب أليم.

إذن من هنا لا يمكن وليس من العدل أن يتساوى الفريق الأول "المسلمون المؤمنون" مع الفريق الثانى "الكافرون المكذبون"، وليس من العدل أن تختلف مكافأة المرأة عن الرجل من الطائفة الواحدة فى العمل المتشابه، فلا يمكن للمؤمنين أن يدخل الجنة والبعض الآخر يدخل النار، ومثل ذلك الرجل المؤمن لا يمكن أن يدخل الجنة وللمرأة المؤمنة أن تدخل النار لأن هذا ينافى العدل، وبما أن العدل من صفات الله، إذن لا ينبغى بشأن الله يفعل ما ينافى صفاته.

ولذا نرى فى القرآن المجيد آيات كثيرة تكشف عن هذا المعنى وتبين مساواتها بالرجل فى حقل الإيمان والعمل الصالح ومن هذه الآيات نورد منها: قال الله سبحانه وتعالى: "ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا".^٤ فالآية هنا جعلت الجنة جزاء أولئك الذين آمنوا وعملوا الصالحات من ذكر وأنثى، وهذا هو الدليل القاطع من أن الله ساوى بين الرجل والمرأة فى المكافأة والجزاء.

١ القرآن، ٣: ٩٧

٢ القرآن، ٩: ٧١

٣ القرآن، ٣٣: ٣٦

٤ القرآن، ٤: ١٢٤

الطرف الخامس: المساواة في حق التعليم

مما سبق من البيان بمساواة الناس جميعاً في حق التعليم والثقافة، بأن حصول التعليم والمعرفة فطرة في الإنسان، والناس جميعاً مأمورون بالتدبر والتفكير والتعليم هو هدف الإسلام حيث يقول عز وجل: "لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين".^١

ولما كان شأن الإسلام وهدف الرسالة الإسلامية هو تعليم الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وبما أن الناس رجال ونساء، إذن المساواة كانت أمر لا بد منه، وهو شيء بديهى من وجوده فالآية المذكورة صريحة في دلالة على إرسال الله نبيه صلى الله عليه وسلم بالهدى ليعلم الناس كافة ويعلمهم القرآن الكريم والحكمة. وكان من البديهى على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعلم الرجال والنساء على السواء، لأنه رسول من الله إلى الناس جميعاً فهو مبشر ونذير، وقال عز وجل: "وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً".^٢

بل إن الإنسان فرض التعليم على النساء حيث أمرهن أن يذكرن آياته ويتعلمن ما فيها من تشريع وسنن، فجأت الآية بهذا الصدد قال تعالى: "واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة، إن الله كان لطيفاً خبيراً".^٣ وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم فريضة تعليم النساء كالرجال حيث جاء في الحديث: "طلب العلم فريضة على كل مسلم".^٤ أى على كل من أسلم".^٥ ويشمل ذلك الذكور والإناث.^٦ وقال الحافظ السخاوى: "قد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث "مسلمة" وليس لها ذكر فى شىء من طرقه وإن كان معناها صحيحاً".^٧

فقد اتفق العلماء على أن كل ما يطلب من الرجل تعلمه يطلب من المرأة كذلك.^٨ وذلك إذا نظرنا فى حالة المرأة المسلمة فى فجر الإسلام نرى أنها تحضر الصلوات مع رسول

١ القرآن، ٣: ١٦٤

٢ القرآن، ٣٤: ٢٨

٣ القرآن، ٣٣: ٣٤

٤ تحقيق محمود فؤاد عبد الباقي، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٨١

٥ د. محمد معروف الدوليبى، نظرات إسلامية، ص ٥٤

٦ د. عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد فى الإسلام (بيروت: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٠١هـ)

ج ١، ص ٢٥٧

٧ الحافظ السخاوى، المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص ٢٧٧

٨ د. مصطفى السباعى، المرأة بين الفقه والقانون (بيروت: المكتب الإسلامى، ١٤٠٤هـ) ص ٢٩

الله صلى الله عليه وسلم مسترة غير متبرجة مزينة، وتحضر دروسه وعظاته، تسمع خطبة فى الجمعة والعيدى وكذا أن النساء استفسرن النبى صلى الله عليه وسلم المسائل أفرادا وجماعات، فكانت منهن المحدثات العظيمات والراويات، هناك أحاديث كثيرة منسوبة إليهن فى كتب التفاسير والأحاديث وذلك بفضل وجهة الإسلام نحو تعلم المرأة حوار الرجل.

الطرف السادس: المساواة فى أهلية العقود والتصرفات

إن الإسلام جعل المرأة بعد البلوغ كاملة الأهلية والالتزامات والتصرفات المالية والعقود كالرجل سواء بسواء.^١ كما سوى بينهما فى حق التملك والتصرف الاقتصادى فى قوله تعالى: "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن."^٢ ووسائل الكسب والتملك واحدة بالنسبة للجنسين وهى التملك بالبيع والشراء والعمل والإرث والهبة والوصية..... وغيرها، حتى جاء فى القرآن مصرحا فى شأن الإرث الذى حرمت جميع الشرائع السابقة منها المرأة حيث يقول سبحانه وتعالى: "للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون."^٣ فالآية صريحة لا غبار عليها وهى تنص بتملك الرجل والمرأة وحق الميراث على السواء، ولا تحرم واحد منهما من هذا الحق وإن كان المال قليلا.

فالمرأة تستحق ممارسة الشؤون المدنية من إبرام للعقود وفسخها وعقد الشركات والقيام بالتجارات والوكالة والتوكيل ورفع الدعاوى وما إلى ذلك، لم تحجب الشريعة الإسلامية من ذلك كله عن المرأة حقا واحدا قضت به للرجال.^٤

والمرأة فى الشريعة الإسلامية تتعهد فيقبل تعهدا، وتجير فتحترم إيجارها لا يستطيع أن يتجاهلها أو يقفز من فوق ذمتها حتى الرئيس الأعلى للدولة....

ومن هنا ورد فى الحديث الصحيح أن أم هانئ أخت على بن أبى طالب رضى الله عنهما جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول له: "يا رسول الله قد أجزت مشركا

١ الشيخ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة و شريعة، ص ٢٣١

٢ القرآن، ٤: ٣٢

٣ القرآن، ٤: ٧

٤ د. محمد سعيد رمضان البوطى، على طريق العودة إلى الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ)

زعم ابن أمى أنه قاتله..... فقال لها: قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ.^١

الطرف السابع: المساواة فى العقوبات

لما كانت المرأة مثل الرجل من حيث التكاليف الشرعية وأمام القوانين المدنية فقد أصبحت فى نظر الإسلام مثل الرجل فى تحمل المسؤولية عن جرائمها، وهنا قرر الإسلام المساواة فى العقوبات بين الرجل والمرأة، ومن العقوبات أهمها القصاص وحد السرقة وحد الزنا ونحوها، وقد وردت آيات بينات عديدة تدل صراحة على مساواة فى العقوبة.

أما القصاص فيقول عزوجل: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص."^٢ وقال تبارك وتعالى أيضا: "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق."^٣ أى بحق القصاص، والقصاص نفس الرجل والمرأة متساوية، فمورد الآية يشمل الذكور والإناث معا.

وأما حد السرقة فيقول عزوجل: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم."^٤ هذه الآية تدل صراحة على المساواة بين الرجل السارق والمرأة السارقة فى عقوبة السرقة.

وأما حد الزنا، فيقول سبحانه وتعالى: "الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين."^٥ هذه الآية تصرح ظاهرا بالمساواة بين المرأة الزانية والرجل الزانى، وكما كرر الضمير الراجع إليهما فى كل مرة تأكيدا لمعنى المساواة.

١ الحافظ المنذرى، مختصر صحيح مسلم (الكويت: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية،

إحياء التراث الإسلامى، ١٣٨٨هـ) ج ٢ ص ١٥٨

٢ القرآن، ٥: ٤٥

٣ القرآن، ٦: ١٥١

٤ القرآن، ٥: ٣٨

٥ القرآن، ٢٤: ٢

الحاصل: إن هذه الأطراف الهامة الرئيسية أقرها الإسلام بالمساواة فى حين أن النظم الشرائع الأخرى قبل الإسلام لم تعرفها، فالإسلام هو الذى صان كرامة المرأة فى الإنسانية وما تقتضى من الحقوق، وأعطى حق المساواة، ووضع الشئ فى محله.

فكرة المساواة التامة وطبيعة الرجل والمرأة:

لقد ادعى بعض المفكرين الغربيين مثل جون ستواردمل وغيره المساواة التامة بين الرجل والمرأة كما أعلنها هيئة الأمم المتحدة فى إعلانها العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، فى المادة الثانية كما أثرت الحركات النسوية فى المجتمع الغربى لنيل المساواة التامة بين الرجل والمرأة، وأن هذه الموجات توجت فى الشرق الإسلامى أيضا حيث اتخذ أبناء المسلمين بهذه الفكرة وراحوا ينادون بها ويدعون إليها جهلا منهم بزيفها ومخالفتها مبادئ الفطرة والوجدان للفوارق العديدة بين الذكور والإناث واختلاف مؤهلاتهما فى مجالات الحياة.

ومتى ثبتت المفارقات بين الرجل والمرأة تجلّى خطأ هذه الفكرة واستبان مافيها من تفریط وتضييع لخصائص كل منهما وكفاءته. فالرجل غالبا: هو أضخم هيكلًا من المرأة وأصلب عودا، وأقوى جلدا على معاناة الشدائد والأهوال، كما هو أوسع أفقا، وأبعد نظرا وأوفر خبرة فى تجارب الحياة. والمرأة غالبا هى أجمل صورة من الرجل، وأضعف جسما وطاقة وأرق عاطفة وأرهف حسا تيسيرا لما أعدت له من وظائف الأمومة ورسالتها الإنسانية فى الحياة، فالمرأة تحتاج إلى الرجل لحفظ نفسها بخلاف الرجل. ويزداد التباين والتباين بين الجنسين فيما ينتاب الإناث خاصة من أعراض الحيض والحمل والإرضاع، مما يؤثر تأثيرا بالغا فى حياة المرأة وحالتها الصحيحة. فهى تعاني أعراضا مرضية خلال عاداتها الشهرية تخرجها عن طورها المألوف.

قال الطبيب جب هارد: قل من النساء من لا تعتل بعلته فى المخاض ووجدنا أكثرهن يشكين الصداع والنصب والوجع تحت السرة قلة الشهوة للطعام، ويصبحن شرسسات الطباع مائلات إلى البكاء، فنظرا لهذه العوارض كلها يصح القول إن المرأة فى مخاضها تكون فى الحق

مريضة وينتابها هذا المرض مرة كل شهر، وهذه التغيرات في جسم المرأة تؤثر لاحتمال في قواها الذهنية وفي أفعال أعضائها.^١ وهكذا أعلن الباحثون عن امتناع المساواة بين الجنسين.

قال الباحث الطبيعي الروس (انطون نيميلاف) في كتابه الذى أثبت فيه عدم المساواة الفظرية بينهما بتجارب العلوم الطبيعية ومشاهداته: ينبغي أن لا نخدع أنفسنا بزعم أن إقامة المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة العملية أمر هين ميسور، الحق أنه لم يجتهد أحد في الدنيا لتحقيق هذه المساواة بين الصنفين مثل ما اجتهدنا في روسيا السوفيتية، ولم يوضع في العالم من القوانين السمحة البرئية من التعصب في الأسرة ولا في الأسرة فحسب، بل قلما تبدلت في المجتمع أيضا.^٢

ويقول في مكان آخر: "لا يزال تصور عدم مساواة الرجل والمرأة ذلك التصور العميق راسخا لا في قلوب الطبقات ذات المستوى الذهني البسيط، بل في قلوب الطبقات السوفيتية العليا أيضا".^٣

وقال الدكتور الكسيس كاريل (الحائز على جائزة نوبل): "يجب أن يبذل المربون اهتماما شديدا للخصائص العضوية والعقلية في الذكور والأنثى، كذا لوظائفها الطبيعية فهناك اختلافات لا تنقض بين الجنسين، ولذلك فلامناص من أن نحسب حساب هذه الاختلافات في إنشاء عالم متدين".^٤

ولا يعتبر تفوق الرجل على المرأة في المجالات العلمية والنظرية مقياسا عاما شاملا لجميع الرجال، فقد تبذ المرأة الرجل وتفوقه في ذلك، ولكن هذا لا ينفي تخلفها عن أغلب الرجال.

وعزَّ بعضهم تخلف المرأة عن الرجل إلى التقاليد الاجتماعية والنظم التربوية التي تكتنف حياتها. فاتهم أن تلك التقاليد والنظم قد تلاشت في أغلب الدول المتحللة وتسببت

١ المودودي، الحجاب، تعريب: دار السعودية (جدة: الدار السعودية للنشر، ١٤٠٧هـ) ص ٢٢٦

٢ المرجع نفسه، ص ٢٢٨-٢٢٩

٣ المرجع نفسه، ص ٢٢٩

٤ الكسيس كاريل، الإنسان ذلك المجهول، تعريب: شفيق أسعد فريد (بيروت: مؤسسة

المعارف، ١٩٧٧م) ص ١١٧

الجهل للنساء بفرض العوائق، وغدت المرأة لاتتمتع بجميع فرض التكافؤ التي يتمتع بها الرجل، وبالرغم من ذلك فإنها تعتبر في المرتبة الثانية منه.

وقال الأستاذ العقاد: "فكل ما يقال في تعليل ذلك راجع إلى علة واحدة وهو تفوق الرجل على المرأة في القدرة والتأثير في العموم، فليست جهالة القرون الأولى بسبب صالح لتعليل هذه الفوارق العقلية بين الرجال والنساء في جميع الأمم، لأن الجهل كان خطأً مشتركاً بين الجنسين، ولم يكن مفروضاً على النساء وحدهن دون الرجال، ومن زعم أن الرجل فرض الجهل على المرأة فقبلته وأذعنت له فقد قال إنه أقدر من المرأة أو أنه أحوج إلى العلم وأحرص عليه منها".^١

ومن هنا ندرك امتناع المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ونعتبرها ضرباً من الحماقة والسخف. فهل يسع دعاة المساواة أن يطوروا واقع الرجل ويجعلوه مشاركاً للمرأة في مؤهلاتها الخاصة ووظائفها النسوية التي يعجز عنها هو كذلك لايسعهم أن يسترجع المرأة ويمنحوها خصائص الرجل ووظائفه التي تعجز عنها هي.

إن الحكمة الإلهية قد كيفت كلا من الجنسين وأعدته إعداداً خاصاً يؤهله لأداء وظائفه ومهامه في الحياة، فلا مناص من تنويع الأعمال بينهما حسب كفاءتهما ومؤهلاتهما..... وكل ميسر لما خلق له. وقال الأستاذ العقاد: "إن تقسيم الواجبات والحقوق في الإسلام على هذا القسطاس هو تقسيم الفطرة الذي نرجع إليه قسراً كلما شردنا عن طريقه".^٢

فوظيفة الرجل هي ممارسة الأعمال الشاقة والشئون الخارجية عن المنزل، والكدح في توفير وسائل العيش لأسرته، والدأب على حمايتها وإسعادها مادياً وأدبياً، مما لاتقوم به المرأة، ولاتستطيع إتقانه وإجاده. ووظيفة المرأة هي: أن تكون ربة بيت وراعية منزل. وأما مثالية تنشئ الإكفاء من الرجال، وهي وحدها التي تستطيع أن تجعل البيت فردوساً للرجل ويستشعر فيه الراحة من متاعب الحياة، وينعم الأطفال فيه بدفء الحنان ودواعي النمو والازدهار.

١ عباس محمود العقاد و عبدالغفور العطار، الشيو عية و الإسلام (بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٢ م) ص

فالمرأة إنسان ولكنها امرأة والرجل إنسان مع ذلك هو رجل. فإقحام المرأة فى ميادين الرجل ومنافستها له فى أعماله، تضييع لكفاءتها ومؤهلاتها، ثم هو تجميد للرجل عن ممارسة نشاطاته الحيوية التى يجيدها ولا تجيدها المرأة وتعطيل له عن إنشاء أسرة وتكوين بيت.

وقد أحدثت منافسة المرأة للرجل فى وظائفه ونشاطاته الخاصة فى الجاهلية الحديثة... شرورا أخلاقية واجتماعية ونفسية خطيرة، وكانت مضارها أكثر من نفعها أضعفا مضاعفا. وأصبحت المرأة هناك تعاني مرارة الكفاح ومهانة الابتذال فى سبيل العيش، كئى لاتمسها الفاقة ونكول الرجل عن إعالتها، مما عاقها عن أداء وظائفها الخاصة من تدبير المنزل ورعاية الأسرة وتربية الأبناء تربية صالحة.

وبتقاعس المرأة عن أداء واجباتها الأصلية وانخراطها فى المجتمع الخليط أصيبت الأسرة هناك بالتبعثر والتسيب والشقاء وشاع فيها التفسخ والتهتك والإنهيار الخلقى، كما شهد بذلك الباحث الطبيعى الروسى أنطون نيميلاف فى كتابه الآنف الذكر عن مخاطر الاختلاط فى عمل المرأة مع الرجل تصويرا للمجتمع الإشتراكى الفاشل.

الحق أن جميع العمال قد بدت فيهم أعراض الفوضى الجنسية وهذه حالة خطيرة تهدد النظام الإشتراكى بالدمار فيجب أن نحارب بكل ما أمكن من الطرق، لأن المحاربة فى هذه الجبهة ذات مشاكل وصعوبات، ولى أن أدلكم على آلاف من الأحداث يعلم منها أن الإباحية الجنسية قد سرت عدوانها لا فى الجهال الأغرار فحسب، بل فى الأفراد المثقفين من طبقة العمال^١.

وحسبنا هذه الشهادة عظيمة وعبرة على بطلان المساواة بين الجنسين وأضرار اختلاطها فى الوظائف والأعمال، فهل من متعظ؟ فإقحام المرأة فى ميدان أعمال الرجال خطأ فاضح وجناية كبرى على المرأة والمجتمع الذى تعيش، وهدر لكرامتها معا.

نعم... يستساغ للمرأة أن تمارس أعمالا تختصها وتليق بها، كتعليم البنات وتطبيب النساء وتوليدهن، وفى حالة فقدان المرأة من يعولها أو عجزه عن إعالتها فإنها والحالة هذه

تستطيع مزاولة الأعمال والمكاسب التي يؤمن عليها من مفاتن المجتمع الخليط ويؤمن عليه من فتنها كذلك.^١

ولكن الإسلام صان كرامة المرأة المعوزة، فقد فرض كفالة المرأة على الأب والزوج والابن والأخ والعم.....ألخ فإن، عجزوا يقوم بيت المال لتكريمها دون أن يوجهها إلى تلك المعاناة، فلو أدى المسلمون زكاة أموالهم مابقى فقير ومحتاج.

فماذا يريد دعاة المساواة؟ أيريدون إعزاز المرأة وتحريرها من الغبن الاجتماعي؟ فقد حرّرها الإسلام ورفع منزلتها ومنحها حقوقها المادية والأدبية أم يريدون مخادعة المرأة وتغريبها وابتذالها لتكون قريبة من عيون الذئاب ومغازلاتهم؟ وماذا تريد المرأة المتحررة؟ أتريد المساواة التامة بالرجل أم تريد حرية الخلاعة والابتذال كما حاولت أن تعلن تسليمة نسرين البنغالية "حرية الرحم باسم المساواة"، والحال أن كلها غايات داعرة، حرّمها الإسلام على المرأة والرجل ليقبها مزلق الفتن ومآسى الاختلاط.^٢

ثمرة الكلام: إن التفاوت بين الجنسين واقع حقيق وأصيل، ولا يمكن المساواة التامة بين الذكور والإناث لأسباب أهمها:

أ. إنهما مختلفان في التركيب والاستعداد.

ب. المجتمع في حمل ركب الحضارى الإنسانى يتطلب من تقسيم العمل بين هذين الجنسين هذا ثبت من الواقع فى تواريخ جميع الأمم.

الأساس الرابع: الحرية العامة فى الإسلام

كانت الحرية من القواعد الأساسية التي جاء بها الإسلام ونستطيع أن نقرر أن الحريات على اختلاف أنواعها للأفراد دون الجماعات قد أقرت محلها فى الشريعة الإسلامية . إن الإسلام قد نص على الحرية الشخصية . المراد من الحرية الشخصية أن يكون الشخص قادرا على التصرف فى شئون نفسه وفى كل ما يتعلق بذاته ، آمن من الاعتداء عليه فى نفس أو عرض أو مال أو مأوى أو أى حق من حقوقه ، على أن لا يكون فى تصرفه على غيره.

١ السيد مهدي الصدر، أصول العقيدة فى النبوة (بيروت: دار الزهراء، ب ت) ج ٢ ص ٣٦٢

٢ عبد الرحمان أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ص ٢٠٣

ومن هذا التعريف يتبين أن الحرية الشخصية تتحقق بتحقيق أمور، وأنها معنى مكون من حريات عدة وهى : الحرية الفردية أو حرية الذات، وحرية المأوى، وحرية الملك ، وحرية الاعتقاد أو الحرية الدينية، وحرية الرأى، وحرية التعليم، والحرية السياسية، وحرية المساواة. ففى تأمين الفرد على هذه الحريات كفالة لحرية الشخصية.

أ. الحرية الفردية أو حرية الذات : فى أحكام الإسلام ما يقرر هذه الحرية ويؤمن الفرد على ذاته من أى اعتداء : وذلك أن الإسلام حد حدوداً بأوامره ونواهيه، وشرع لمجاوزه هذه الحدود عقوبات، بعضها مقدره وهى الحدود وبعضها موكول تقديره إلى ولاة الأمر وهى التعازير فلا جريمة إلا فى تعدى حدود الله تعالى ، ولا عقوبة إلا على وفق ما شرع الله تبارك وتعالى . واتفقت كلمة علماء الإسلام على أن العقوبات مما لا تثبت بالرأى والقياس وإنما لا تثبت إلا بالنص.

وقد جاء فى القرآن الكريم قال عز شانه : "فلا عدوان إلا على الظالمين" ^١.

وقال تبارك وتعالى : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" ^٢.

ففى النهى عن العدوان إلا على ظالم وفى الأمر بأن يكون الاعتداء على الظالم مماثلاً لاعتدائه لا يزيد ، وفى قصر الجريمة على مخالفة حدود الله تبارك وتعالى، ومنع تشريع العقوبات بالرأى والقياس كفالة للحرية الفردية وتأمين من الاعتداء على الذات. وجميع ما فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من النهى عن الظلم والإيذاء للمسلم والذمى، يؤيد حرية الذات وأمان الإنسان من أذى غيره. ^٣

ب. حرية المأوى : فى أحكام الإسلام ما يكفل هذه الحرية فإن النفس والإبعاد عقوبة لم يذكرها القرآن الكريم إلا جزاء للذين يحاربون الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يسعون فى الأرض فساداً . قال الله تبارك وتعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله

١ القرآن، ٢ : ١٩٣

٢ القرآن، ٢ : ١٩٤

٣ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية

ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم.^١

وفي القرآن الكريم والسنة النبوية تقرير حرمة المسكن . ويطلق اسم المسكن على المكان الذي يسكن فيه الفرد بشكل دائم أو مؤقت ، وللمساكن الخاصة حرمة . لا يجوز اقتحامها أو تفتيشها إلا عند الضرورة .^٢

كما قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها، ذالكم خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم، والله بما تعملون عليم ."^٣
وقال سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم: " إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع"^٤

ج. حرية الملكية : الإسلام أقر هذه الحرية وكفلها بأحكام عدة: منها:

أن كل ما شرع الله تعالى من التصرفات التي تفيد نقل ملكية العين أو منفعتها ، من بيع وإجارة وقرض وغيره، جعل أساس صحته ونفاذه حرية التصرف ورضاه واختياره. فالركن الأول لصحة المبادلات المالية التراضى والأصل في هذا قوله عز شأنه: " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم."^٥

ومنها في مواضع عدة في القرآن الكريم والسنة النبوية عن التعدي على مال الغير وأخذه من مالكه بغير حق، قال الله تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ."^٦

١ القرآن، ٥ : ٣٣

٢ . محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، ص ٢٣٢

٣ القرآن، ٢٤ : ٢٧-٢٨

٤ الإمام أبوداؤد، سنن أبي داؤد، ج ٤ ص ٣٤٥

٥ القرآن، ٤ : ٢٩

٦ القرآن، ٢ : ١٨٨

وقال عز شانه : "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا، وسيصلون سعيراً".^١

وليس تقرير عقوبة السارق وتضمين الغاصب إلا ضمانا لحرية الملكية . قال الله تعالى:
"والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله."^٢

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : "لا يأخذن أحدكم متاع صاحبه جادا ولا لعبا
وإذا أخذ أحدكم عصا صاحبه فليردها عليه".^٣

وعن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لعن الله
السارق، يسرق البيضة، فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده."^٤

ومما يؤيد حق الملكية فى أحكام الإسلام قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن كان يغبن
فى المبادلات . عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال : سمعت رجلا من الأنصار يشكو إلى
النبي صلى الله عليه وسلم أنه يغبن فى البيوع فقال: " إذا بايعت فقل لا خلابة ثم أنت بالخيار
فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال."^٥

ونهي عن بيع الغرر، فإن فى تجويز شرط الخيار والنهي عن بيع الغرر ضمانا لتحقيق
رضا المالك بالتبادل وعدم خروج الملك من مالكه وفى نفسه شبهة قهر أو خداع له. بل أن
تقرير حق الشفعة إذا نظر إليه من ناحية أنه لدفع الضرر عن الجار أو الشريك يؤيد احترام
الملكية وإحاطة المالك بما يدفع عنه الضرر ويحول بينه وبين الانتفاع بملكه.^٦

١ القرآن، ٤ : ١٠ .

٢ القرآن، ٥ : ٣٨ .

٣ أحمد عبد الرحمن البنا ، الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى (قاهرة : دار إحياء
التراث العربى، ب ت) ج ١٥ ص ١٤٠ .

٤ العلامة بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينى، عمدة القارى شرح صحيح البخارى (لبنان :
دار إحياء التراث العربى، ب ت) ج ٢٣ ص ٢٧٢ .

٥ المصدر نفسه، ج ١١ ص ٢٣٥ .

٦ عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية
والخارجية والمالية ، ص ٣٣-٣٤ .

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: " الشفعة في كل شرك: في أرض أو ربع أو حائط ، لا يصلح."^١

د. حرية الاعتقاد أو الحرية الدينية : الإسلام أقر هذه الحرية، وترك لكل فرد الحرية التامة في أن يكون عقيدته بناء على ما يصل إليه عقله ونظره الصحيح، وذلك أن الإسلام جعل أساس التوحيد والإيمان والبحث والنظر، لالقهر والإجاء ولا المحاكاة والتقليد . ففي كثير من آي الكتاب الكريم لفت الناس إلى النظر في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله تعالى من شيء، ليهدوا هم بهذا النظر إلى الإيمان الصحيح والدين الحق، كقوله تعالى: "أو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء"^٢.

وقوله تعالى : "إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجرى في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون."^٣

وفى كثير من الآي الكريمة نعى على من آمن بطريق التقليد لا بطريق البحث والنظر، كقوله تعالى : " بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون."^٤ وفى كثير من الآي نفى للإيمان بطريق الإكراه والقهر كقوله تعالى : " لا إكراه في الدين، قد تبين

١ الإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمنى الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

(الأزهر: مكتبة عاطف، ب ت) ج ٣ ص ٩٠٩

٢ القرآن، ٧ : ١٨٥

٣ القرآن، ٢ : ١٦٤

٤ القرآن، ٤٣ : ٢٢

الرشد من الغي. " ١ وكقوله تعالى: " أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين". ٢ وكقوله تعالى: " لكم دينكم ولي دين". ٣

فإذا كان أساس الاعتقاد في الإسلام النظر العقلي والبحث والتفكير في آيات الله تعالى، ولا محاكاة، ولا تقليد، ولا إجماع، ولا إكراه، فليس أضمن حرية الاعتقاد من هذا. ويؤيده ما جاء في الكتاب الكريم من أنه لا سلطان للداعي غير سلطان التذكير والموعظة الحسنة، قال الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم: " فذكر، إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر". ٤

أما كيف طبقت الحرية الدينية من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه فيكفي أن نورد المثال الوارد في كتب السنة وكتب السيرة: قصة ريحانة مع الرسول صلى الله عليه وسلم. كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جارية من بنى قريظة اسمها " ريحانة " بنت عمر وبن حنيفة إحدى نساء بنى عمرو بن قريظة، اصطفاها لنفسه من نسائهم، فكانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي عنها وهي في ملكه. وكان الرسول صلى الله عليه وسلم عرض عليها أن يتزوجها فقالت: يا رسول الله! بل تتركني في ملكك فهو أخف عليّ وعليك، فتركها وقد كانت حين سبها قد تعصت بالإسلام (أى امتنعت) وأبت إلا اليهودية فلم يكرهها حتى أسلمت من تلقاء نفسها. ٥

هذا ما يؤيد حرية الاعتقاد في الإسلام وأما ما يقرره حماية إقامة الشعائر، فإن الإسلام جعل لغير المسلمين الحرية التامة في أن يقيموا شعائر دينهم في كنائسهم ومعابدهم وجعل لهم أن يتبعوا أحكام دينهم في معاملاتهم وأحوالهم الشخصية. والأصل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الذميين " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " وجميع العهود التي كانت تعطى للماهدين كان يقرب فيها بالتأمين على الأرواح والأموال التأمين على العقائد وإقامة الشعائر.

١ القرآن، ٢: ٢٥٦.

٢ القرآن، ١٠: ٩٩.

٣ القرآن، ١٠٩: ٦.

٤ القرآن، ٨٨: ٢١-٢٢.

٥ ابن هشام، السيرة النبوية، ج ٣ ص ١٠٥٥-١٠٥٦.

وفى عهد أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لأهل إيليا ما نصه:
" أعطاهم الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسائر ملتهم، لاتسكن كنائسهم ولا ينقص
منها ولا من خيرها ولا من صلبهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم."

فالإسلام فى تكوين العقيدة أطلق للعقل عنان النظر، وفسح له فى مجال البحث
والتفكير فى الآيات والدلائل وفى حماية عقائد المسلمين أحاطها بما يكفلها ويحفظها وترك
أرباب كل دين وما يدينون به.^١

• **حرية الرأى** : الإسلام فى شأن هذا الحق نظر إلى موضوع الرأى : إما أن
يكون أمرا دينيا ، أو غير ديني.

فإن كان الأمر غير ديني ، فلكل فرد أن يبدى رأيه فيه حسبما يراه، ويعرب عنه
بالوسيلة الميسورة له ، وقد حدث فى صدر الإسلام وبعده عدة حوادث تدل على حرية الرأى
وإقراره فى هذه المواضع : من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار على المسلمين
فى بعض الغزوات أن ينزلوا موضعا معينا، فسأله أحد الصحابة : أهذا منزل أنزلكـه الله
تعالى ؟ أو هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأى والحرب والمكيدة...قال الصحابي
لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس هذا بمنزل....وأشار بإنزال المسلمين منزلا آخر،
وتحولوا. واختلاف خليفة المسلمين سيدنا أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وأمير المؤمنين
سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى حكم الأسرى على مسمع من الرسول صلى
الله عليه وسلم خبره مستفيض. وكذلك اختلاف كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم فى
شأن الخلافة وكثير من الشئون.

وأما فى الأمور الدينية فلكل واحد أن يجتهد فيها، ويرى الرأى الذى يوصله إليه
اجتهاده، ما دام اجتهاده فى غير موضع النص، ورأيه فى حدود أصول الدين الكلية ونصوصه
الصحيحة: وذلك أن الإسلام جعل القياس أحد أصوله، ومصدرا من مصادر التشريع فيه،
والقياس هو إلحاق الأشباه بالأشباه، والنظائر بالنظائر، لاستنباط الأحكام التى لم ينص عليها،

١ عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية

.... وفى هذا الإلحاق والاستنباط مجال فسيح للرأى، ومتسع عظيم للنظر، وفى جعله مصدرا تشريعيًا اعتبار للرأى وتقرير لحقه.

كما جاء فى القرآن الكريم: "فاعتبروا يا أولى الأبصار."^١ لأن الاعتبار رد الشئ إلى نظيره فكأنه قال قيسوا الشئ على نظيره.

وكذلك جاء فى السنة النبوية أن كل مجتهد مأجور: إن أخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران. فالمثوبة على الاجتهاد - سواء أدى إلى خطأ أو صواب - دليل على تقدير الإسلام للرأى، وإقراره هذا الحق.

ويؤيد هذا ما ورد فى كثير من النصوص من ذم التقليد والنعى على المقلدين الذين يهملون عقولهم ولا يحررونها من أسر التقليد، وما جاء على ألسنة كثير من المجتهدين من التصريح بأنهم ما اجتهدوا ليقلدوا، وإن آرائهم لأنفسهم وخطأهم عليها. فليس فى أصول الإسلام ونصوصه ما ينافى حرية الرأى بالمعنى الذى بيناه، بل فيها ما يؤيده ويقرره.

وأما ما ورد عن سيدنا ابن عباس رضى الله تعالى عنهما من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من قال فى القرآن برأيه، أو بما لا يعلم، فليتبوأ مقعده من النار."^٢

ما ورد عن خليفة المسلمين أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه قال: "أى سماء تظلمنى، وأى أرض تقلنى، إذا أنا قلت فى كتاب الله تعالى ما لا أعلم؟" فهو محمول على الرأى الذى يستند إلى مجرد الهوى ولا يعتمد على مصلحة عامة ولا أصل دينى كلى.

وأما ما حدث فى الإسلام من سد باب الاجتهاد وإيجاب التقليد لأئمة معينين، فإن هذا ليس من مقتضى أصول الدين أو نصوصه وإنما هو علاج لجأ إليه المتأخرون سدًا لباب الفوضى، فهو من قبيل ارتكاب أحف الضررين وأهون الشرين، ولو وفق المسلمون إلى علاج تلك الفوضى ما كان فى الإسلام مانع من الاجتهاد.^٣

١ القرآن، ٥٩: ٢

٢ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٨١م) ج ١ ص ١٣.

٣ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، ص ٣٧-٣٩.

و. **حرية التعليم:** الإسلام نص على أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة. ونفى أن يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وهذه الحرية على ما يرى فقهاء القانون العلم تتضمن ثلاثة أمور: حق الفرد في أن يلحق العلم للآخرين، وحقه في أن يتلقى قدرا من التعليم، وحقه في أن يختار من المعلمين من يشاء. وموقف الإسلام من العلم أنه دعا إليه ورغب فيه وأكد عليه. على أن حرية التعليم في النظام ليست دائما حقوقا فقد تكون واجبات أو مندوبات أو حقوقا مباحة تبعا لنوع العلم أو التعليم.^١

قال الله تبارك وتعالى: " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون."^٢

وقال سبحانه وتعالى أيضا: " إنما يخشى الله من عباده العلماء."^٣

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر."^٤

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا: " ما من رجل يسلك طريقا يطلب فيه علما إلا سهل الله له به طريق الجنة ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه."^٥

ولم ينص على أنواع معينة من العلوم وخطر ما عداها، فكل علم يوصل إلى مصلحة دنيوية أو دينية فهو مطلوب وهو حق مشاع بين أفراد الناس ذكورهم وإناثهم. وليس في أصول الإسلام ما يدل على أنه يضيق بعلم أو يقف في سبيل تعليم بل أن في حوادث التاريخ دليلا على أن المسلمين وسعت صدورهم وبلادهم مختلف العلوم وطبقات العلماء الذين ما وجدوا في غير الإسلام متسعا لعلومهم ونظرياتهم.

١ د. ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢م) ص ٤٢٣

٢ القرآن، ٣٩: ٩

٣ القرآن، ٣٥: ٢٨

٤ الإمام أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣ ص ٣١٧

٥ المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣١٧

وإن ما نقل إلى العربية من علوم الفرس على يد ابن المقفع وأضرابه، وما عرب من علوم اليونان في عهد المنصور والرشيد والمأمون، وما كانت عليه حال العلم والتعليم في معاهد بغداد وقرطبة وسمرقند، دليل على تقدير الإسلام لحرية العلم وتأييده للتعليم.

وكيف لا يتفق الإسلام وحرية التعليم، وأول أسس الإسلام أن يكون الإيمان عماده البرهان والحجة والنظر في ملكوت السماوات والأرض! وهذا النظر يحتاج إلى مختلف العلوم وتعرف كثير من النظريات!..... وكيف يكلف المسلمون بقوله تبارك وتعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة".^١

إذا كان في الإسلام ما يقيد حريتهم في إعداد القوة بحظر البحث في أنواع من العلوم أو الفنون التي تتطلبها حاجات الإعداد في مختلف العصور. فالحقيقة الثابتة أن الإسلام يقرر حرية العلم، بل يجعل طلبه فريضة محكمة على كل مسلم ومسلمة، وما يرمى به المسلمون من اضطهاد أنواع من العلوم في بعض العصور، فليس سببه أمرا في طبيعة الإسلام.^٢

ز. الحرية السياسية: في كتب السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة المنورة في ذي القعدة من سنة ست للهجرة معتمرا لا يريد حربا فلما كان في الطريق إلى مكة المكرمة، وصل إلى مكان يسمى "ألحديبية" عقد الصلح مع كفار قريش - وكان من شروط الصلح "أنه من أتى محمدا صلى الله عليه وسلم من قريش بغير إذن وليه رده عليهم، ومن جاء قريشا ممن مع محمد صلى الله عليه وسلم لم يردوه عليه" إلى شروط أخرى. فلما إلتأم الأمر، ولم يبق إلا الكتاب، فقال المسلمون سبحان الله! كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلما؟

فبينما هم كذلك إذ جاء أبو جندل بن سهيل رضى الله تعالى عنه، وقد خرج من أسفل مكة المكرمة يرسف في قيوده حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنا لم نقض الكتاب بعد". قال أبو جندل رضى الله تعالى عنه: يا معشر المسلمين، كيف أرد إلى المشركين وقد جئت مسلما؟ ألا ترون ما لقيت؟ قال أمير المؤمنين سيدنا عمر

١ القرآن، ٨ : ٦٠

٢ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية

بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ. فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألسنت نبى الله ؟ قال : بلى. قلت : ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل ؟ قال: بلى. قلت: علام نعطي الدنيا فى ديننا ؟ ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبين أعدائنا ؟ فقال: إني رسول الله ، وهو ناصرى . ولست أعصيه . قال أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : فأتيت خليفة المسلمين سيدنا أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه، فقلت له مثلما قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورد على كما رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء، وزاد: فاستمسك بغيره حتى تموت. فوالله إنه لعلى الحق. فعملت لذلك أعمالا.

وفى مرجعه صلى الله عليه وسلم : أنزل الله تعالى سورة الفتح وقال سبحانه وتعالى: " إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطا مستقيما." ^١

فقال أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أو فتح هو يا رسول الله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " نعم." قال الصحابة رضى الله تعالى عنهم : هذا لك يا رسول الله ، فما لنا ؟^٢ فأنزل الله تعالى : " هو الذى أنزل السكينة فى قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم، والله جنود السماوات والأرض، وكان الله عليما حكيما. ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ويكفر عنهم سيئاتهم، وكان ذلك عند الله فوزا عظيما." ^٣

ك. **حرية المساواة** : المساواة شعار من أظهر شعائر الإسلام ، وهى أن جميع المسلمين متساوون فى الحقوق تساويا تاما دون اعتبار للون أو جنس أو لغة أو وطن ولم يكن لأى

١ القرآن، ٤٨ : ١-٢

٢ الإمام مجدد القرن الثانى عشر محمد بن عبد الوهاب ، مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم

(حسن الأكبر : مكتبة السنة المحمدية ، ١٩٥٦م) ص ١٣٥-١٣٧

٣ القرآن، ٤٨ : ٤-٥

شخص أو جماعة أو طبقة أو جنس أو شعب داخل حدود الدولة الإسلامية أى نوع من التمايز فى الحقوق أو الاختلاف فى المنزلة.^١

ونصوصه وأحكامه ناطقة بتقريرها على أكمل وجوهها: وذلك أن الإسلام لا يفرق بين واحد وآخر فى الخضوع لسلطان قانونه ، وليس فيه فرد فوق القانون مهما علت منزلته، وأمير المؤمنين والوالى وكل واحد من الأفراد متساؤون فى أحوالهم المدنية والجنايية، لا يمتاز واحد بمحكم خاص ولا بطرق محاكمة خاصة بل جميعهم أمام القانون سواء.

وكذلك أن الناس كلهم سواء أمام الله تعالى لا يستعيد القوى الضعيف ولا يحتقر الغنى الفقير ولا يتخذ العامة الخاصة أربابا من دون الله تعالى ، وإنما تتساوى الحقوق وتعم بين الناس. الأصل فى ذلك قوله تعالى: " إن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاعبدون."^٢

إن الإسلام لا يميز واحدا عن واحد فى التمتع بالحقوق : فلم يجعل منزلة أو ميزة حقا لأفراد أسرة معينة ، لا يستمتع بها سواء ، بل ناط الأمر بالعمل له ، ومهد السبيل لكل عامل، فكل مناصب الدولة من إمارة المؤمنين إلى أصغر منصب فيها حق مشاع بين أفراد الأمة، لا يحول بينه وبينها نسب أو عصبية وينطق بهذا قوله صلى الله عليه وسلم : " لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى ". وقوله صلى الله عليه وسلم لبنى هاشم : " يا بنى هاشم. لا يجتنى الناس بالأعمال وتخيؤنى بالأنساب. إن أكرمكم عند الله أتقاكم." وفى كثير من النصوص تقرير المساواة وجعلها من شعائر الإيمان منها قوله تبارك وتعالى: " إنما المؤمنون إخوة."^٣

وقوله تعالى : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير."^٤

وقوله صلى الله عليه وسلم: " إخوانكم خدمكم." وقوله صلى الله عليه وسلم:
" الناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لأحمر على أسود ولا لعربى على عجمى."

١ . د. محمد فاروق النبهان ، نظام الحكم فى الإسلام، ص ٢٠٧

٢ القرآن، ٢١ : ٩٢

٣ القرآن، ٤٩ : ١٠

٤ القرآن، ٤٩ : ١٣

ولقد أكد النبي الكريم صلى الله عليه وسلم مبدأ المساواة أمام القانون عند ما رفض بشدة ظاهرة شفاعاة بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم يوم شفّعوا لإمرأة من بنى مخزوم سرقّت لإعفائها من العقاب بسبب علو منزلتها في القوم واعتبر التمييز أمام القانون مهلكة للأمم فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : " إنما هلك الذين قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقّت لقطعت يدها." ^١

وفي كثير من الأحكام تحقيق هذه المساواة: ففي الحج كلهم بلباس واحد عراة الرؤس لا يلبسون مخيطة، وفي الصلاة كلهم في صفوف متساوية، وفي التناسخ للوضيع على الرفيع ما للرفيع على الوضيع وفي الجنائيات النفس بالنفس والعين بالعين والجروح قصاص،..... وهكذا في سائر الأحكام الإسلامية الناس سواسية. وقد كانت هذه المساواة في صدر الإسلام شعار المسلمين في حربهم وسلمهم، وكان الذميون والمعاهدون يستمتعون في بلادهم بنعمة هذه المساواة عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لهم ما لنا وعليهم ما علينا ". وقوله صلى الله عليه وسلم: " من أذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة." ^٢

وإنما نكتفي بالتذكير منها على سبيل المثال. شكّا أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه إلى أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. فلما مثلاً بين يديه خاطب أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اليهودي باسمه بينما خاطب سيدنا علياً رضي الله تعالى عنه بكنيته قائلاً (يا أبا الحسن) على عادته في مخاطبته، فغضب سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، فعجب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لغضبه وقال : أكرهت خصمك يهودياً وإن تمثل معه أمام القضاء فقال : سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: " لا ولكنني غضبت لأنك لم

١ الإمام مسلم القشيري ، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ١١ ص ١٨٦ .

٢ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية

تسوييني وبينه بل فضلتنى عليه إذ خاطبته باسمه بينما خاطبتنى بكنيتى . وما كان لك أن تفضلنى عليه لأننا أمام الحق سواء." ^١

وعلى أساس هذه المساواة للذميين أن يتعاملوا مع المسلمين جميع المعاملات المباحة . قال صاحب البدائع : " ويسكنون فى أمصار المسلمين يبيعون ويشترون لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة إلى إسلامهم . وتمكينهم من المقام فى أمصار المسلمين أبلغ فى هذا المقصود، وفيه أيضا منفعة للمسلمين بالبيع والشراء ."

وما يحرم على المسلم التعامل به ولا يحرم على الذمى مثل الخمر أو الخنزير فإنه يباح للذميين الاتجار بها حيث شاؤا. ولكن ليس لهم أن يجاهروا بالاتجار بها فى أمصار المسلمين لأن المصر الإسلامى إنما يجهر فيه بما لا يباه شعار الإسلام.

وعلى أساس هذه المساواة لم يفرق الإسلام على أرجح الأقوال بين المسلم والذمى فى العقوبات فى القصاص (النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأذن والأذن بالسن والسن بالجروح قصاص)

وفى أحكام الديات والضمان والتعازير يجرى على الذميين ما يجرى على المسلمين. وفى الأحوال الشخصية أبيع لهم كل زواج يتفق وديتهم ولو خالف شرائط الزواج عند المسلمين. واعتبر كل طلاق صدر من أحدهم ولو لم يتفق وأحكام الطلاق عند المسلمين. ولا يتعرض لهم فى شئ من ذلك إلا إذا ترفعوا إلى المسلمين وطلبوا إجراء حكم الإسلام بينهم. وكما حرم الزواج بالمحصنات من المؤمنات حرم الزواج بالمحصنات من الكتابيات كما قال الله تبارك وتعالى فى عد المحرمات "والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم." ^٢ هكذا بإطلاق من النساء حتى لا يتوهم أن المحرمات المحصنات من المسلمات خاصة فدفعنا لهذا التوهم قال سبحانه وتعالى: من النساء احتراماً لحق الزواج من غير المسلمين.

وفى الميراث سوى فى الحرمان بين الذمى والمسلم ، فلا يرث الذمى قريبه المسلم ولا يرث المسلم قريبه الذمى. وفى المعاملة وحسن العشرة شرع الإسلام من الأحكام ما

١ د. صبحى الصالح، النظم الإسلامية نشأتها و تطورها (بيروت: دارالعلم للملأين، ١٩٧٨م) ص ٤٧٦

٢ القرآن، ٤ : ٢٤

شرح له صدور مخالفيه وحببه إليهم ، وكفى أن الله سبحانه وتعالى نفى النهى عن برهم والإسقاط إليهم وأباح للمسلمين طعامهم، وأحل لهم ذبائحهم وأباح مصاهرتهم والتزوج منهم. كما قال الله تعالى : "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم، و المحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم".^١

وللزوجة غير المسلمة من الحقوق على زوجها ما للزوجة المسلمة. ونهى الله تعالى عن مجادلتهم إلا بالتي هي أحسن . ونص علماء المسلمين على أن للمسلم أن يضيفهم ويذهب إلى ضيافتهم ويتبادل معهم التهادى والتصافح. وفي العبادات والاعتقادات أطلقت لهم الحرية ومنع التعرض لهم فيما يعبدون وما يعتقدون ، فلهم إقامة شعائر دينهم في كنائسهم وبيعهم ، ولهم في القرى إعادة ما تهدم من الكنائس والبيع وإنشاء ما يريدون إحداثه منها. وأما في الأمصار الإسلامية فلهم إعادة المهدم فحسب، ولهم دق النواقيس في جوف كنائسهم ، ولهم أن يفعلوا كل ما لا يثير العداة ولا يعارض شعار الإسلام.

وفي ظل هذه الأحكام السمحة والعدالة والمساواة عاش غير المسلمين معهم في بلاد الإسلام طوال السنين لا يشكون ضيما ولا يبخسون حقا.

ومن نظر إلى العهود التي كان يقطعها المسلمون على أنفسهم لغير المسلمين أيام قوة الإسلام و سطوة أهليه تتجلى له الروح السمحة التي عامل بها الإسلام غير المسلمين لأنه لا يعقل أن تكون تلك العهود مما يأبأها الدين ثم يلتزمها الخلفاء الراشدون وقواد المسلمين بمحضر من كبار الصحابة وأولى العلم بالدين ، فلولا أنهم مؤمنون بسماحة الإسلام وتقبله لهذه المعاملات ما أقروا تلك الشروط. ولولا أن هذه السماحة من طبيعة الإسلام ما كان تتفق روح العهود التي تلتزم لغير المسلمين من مختلف القواد في مختلف البلدان.

وهذا عهد سيدنا خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه لأهل الحيرة في عهد خليفة المسلمين سيدنا أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وعهد سيدنا أبى عبيدة بن الجراح رضى الله تعالى عنه لأهل الشام في عهد أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قد كان لهما أثرهما في أنحاء الأمبراطورية الفارسية والأمبراطورية الرومانية لما تضمنه كل

منهما من الوفاء وحسن المعاملة حتى وجد غير المسلمين من المسلمين ما لم يروه ممن كانوا يدينون بدينهم.

روى الإمام أبو يوسف (رح) فى كتاب الخراج أن سيدنا خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه صالح أهل الحيرة على أن لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة ولا قصرًا من قصورهم التى كانوا يتحصنون فيها إذا نزل بهم عدوهم ولا يمتنعون من ضرب النواقيس ولا من إخراج الصلبان فى يوم عيدهم وعلى أن لا يشتملوا على نغبة وعلى أن يضيفوا من مريهم من المسلمين مما يحل لهم من طعامهم وشرابهم وكتب بينهم هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من خالد بن الوليد لأهل الحيرة

إن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أمرنى أن أسير بعد منصرفى من أهل اليمامة إلى أهل العراق من العرب والعجم بأن أدعوهم إلى الله جل ثناؤه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأبشرهم بالجنة وأنذرهم من النار. فإن أجابوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. وأنى انتهيت إلى الحيرة فخرج إلى إياس بن قبيصة الطائى فى أناس من أهل الحيرة من رؤسائهم وأنى دعوتهم إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم فأمرت أن يجيبوا فعرضت عليهم الجزية أو الحرب فقالوا لا حاجة لنا بحربك ولكن صالحنا على ما صالحت عليه غيرنا من أهل الكتاب فى إعطاء الجزية . وأنى نظرت فى عدتهم فوجدت عدتهم سبعة آلاف رجل. ثم ميزتهم فوجدت من كانت به زمانة ألف رجل فأخرجتهم من العدة فصار من وقعت عليه الجزية ستة آلاف فصالحونى على ستين ألفا.

وشرطت عليهم أن عليهم عهد الله وميثاقه الذى أخذ عن أهل التوراة والإنجيل أن لا يخالفوا ولا يعينوا كافرين على مسلم من العرب ولا من العجم ولا يدلوهم على عورات المسلمين. عليهم بذلك عهد الله وميثاقه الذى أخذه أشد ما أخذه على نبي من عهد أو ميثاق أو ذمة. فإن هم خالفوا فلا ذمة لهم ولا أمان. وإن هم حفظوا ذلك ورعوه وأدوه إلى المسلمين فلهم ما للمعاهد وعلينا المنع لهم . فإن فتح الله علينا فهم على ذمتهم لهم بذلك عهد الله وميثاقه أشد ما أخذ على نبي من عهد أو ميثاق، وعليهم مثل ذلك لا يخالفوا. فإن غلبوا فهم فى سعة يسعهم ما وسع أهل الذمة ولا يحل فيما أمروا به أن يخالفوا.

وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام، فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الإسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم . وأيما عبد من عبيدهم أسلم أقيم في أسواق المسلمين فبيع بأعلى ما يقدر عليهم في غير الوكس ولا تعجيل ودفع ثمنه إلى صاحبه ولهم كل ما لبسوا من الزي إلا زي الحرب من غير أن يتشبهوا بالمسلمين في لباسهم وأيما رجل منهم وجد عليه شئ من زي الحرب سئل عن لبسه ذلك فإن جاءمته بمخرج وإلا عوقب بقدر ما عليه من زي الحرب.

وشرطت عليهم جباية ما صالحتهم عليه حتى يؤديه إلى بيت مال المسلمين، عما لهم منهم. فإن طلبوا عوناً من المسلمين أعينوا به. ومؤنة العون من بيت مال المسلمين.

ومما تقدم من الأحكام السلمية التي شرعها الإسلام لمعاملة غير المسلمين، ومن نصوص العهود التي التزمها القواد في صلحهم يتبين أن الإسلام لا يأبى مسالمة من لا يدينون به ماداموا غير عادين. كما أنه لا يأبى حسن معاشرة المسلمين لغير المسلمين والمساواة بينهم في الحقوق والحريات وتبادل الحاجات والبر والأقساط. ويؤخذ من قول سيدنا خالد بن الوليد رضي الله عنه في عهده: "ولهم كل ما لبسوا من الزي إلا زي الحرب من غير أن يتشبهوا بالمسلمين في لباسهم."

ومن قول سيدنا أبي عبيدة رضي الله تعالى عنه في عهده: "ولا يلبسوا السلاح يوم عيدهم" أن المسلمين لم يحرموا علي غير المسلمين أي لباس إلا زي الحرب لأنه يثير الشحنة ولا يتفق والمسالمة. ولم يحرموا عليهم التشبه بالمسلمين في زيهم إزدراء لهم لأنهم قد يلبسون ما هو أغلي وأقوم وإنما أراد المسلمون أن تكون لكل طائفة قومية مميزة بميزاتها من دين ولغة ولباس وسائر المميزات ولهذا يوجد في السنة النبوية كثير من الأحاديث ترمي إلى الاحتفاظ بالقومية وعدم فناء الأمة في غيرها، مثل "خالفوا سنة الجحوس"، ومثل النهي عن التشبه بغير المسلمين.^١

١ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية

الباب الثالث

شروط الخليفة وأهل الاختيار

إن الله تبارك وتعالى خلق الإنسان وجعله خليفة له فى الأرض. بما أنه يجب على الإنسان أن يحقق هذا اللفظ تحقيقاً لأن الخلافة موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا فلهاذا قسمت هذا الباب على فصلين مستقلين:

الفصل الأول: فى تعريف الخليفة وشروطه

الخليفة لغة: الخليفة مشتق من (الخَلَفَ) بفتح الخاء وسكون اللام، ضد قدام أو من (الخَلْفِ) بفتحهما خلف فلانا إذا كان خليفته يقال خلفه فى قومه من باب كتب ومنه قوله تبارك وتعالى: "وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومى" ^١ وخلفه أيضا جاء بعده.

أو من (الخَلِيفِ) بكسر الخاء واللام وتشديد اللام مقصورا للخلافة. قال أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه: "لو أطيق الآذان مع الخليفة لأذنت". الخليفة بمعنى السلطان الأعظم والهاء للمبالغة مثل علامة ولهذا يطلق على المذكور. وقد يؤنث وأنشد الفراء:

أبوك خليفة ولدته أخرى + وأنت خليفة ذاك الكمال.

والجمع (الخلائف) جاءوا به على الأصل مثل كريمة وكرائم وقالوا أيضا (خلفاء) من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر وفيه اهاء فجمعوه على إسقاط اهاء كظريف وظرفاء لأن فعيلة بالهاء لا يجمع على فعلاء. ^٢

ويجوز أن يكون الخليفة فاعلا لأنه (خَلَفَ) من قبله أى جاء بعده ويجوز أن يكون مفعولا لأن الله تبارك وتعالى جعله (خليفة) أو لأنه جاء به بعد غيره كما قال الله تعالى:

١ القرآن، ٧: ١٤٢.

٢ الإمام محمد الرازى، مختار الصحاح، ص ١٤٤.

” هو الذى جعلكم خلائف فى الأرض“.^١ قال بعضهم ولا يقال (خليفة الله) بالإضافة إلا لسيدنا آدم وسيدنا داؤد عليهما الصلاة والسلام لورود النص بذلك. وقيل يجوز، وهو القياس لأن الله تعالى جعله خليفة كما جعله سلطاناً وقد سمع (سلطان الله) و (جنود الله) و (حزب الله) و (خيل الله) والإضافة تكون بأدنى ملابسة. وعدم السماع لا يقتضى عدم الإطراد مع وجود القياس، ولأنه نكرة تدخله اللام للتعريف فيدخله ما يعاقبها وهو الإضافة كسائر أسماء الأجناس.^٢

الخليفة اصطلاحاً: هى رئاسة الدولة الإسلامية.

اختلف العلماء والفقهاء فى الألفاظ ولكن اتفقت فى المعانى:

فقد قال كثير من العلماء والفقهاء بأنها: رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا أو بأنها خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم فى إقامة الدين، وحفظ حوزة الملة، بحيث يجب اتباع الخليفة على الأمة كافة.^٣

وقال الماوردى: فى الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية: ”الإمامة موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا“.^٤ وقال ابن خلدون فى مقدمته: ”هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالح الأخروية والدينية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة. فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به.“^٥

١ القرآن، ٣٥: ٣٩

٢ العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ١ ص ١٧٨

٣ ظافر قاسمى، نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٠هـ) ص ١١٩.

٤ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٥.

٥ ولى الدين أبوزيد عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٦٨هـ)

وقد ورد لفظ "خليفة" في القرآن الكريم في موضعين إثنين:

أولهما: قوله تبارك وتعالى: "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة".^١

ثانيهما: قوله عز وجل: "ياداؤد إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله".^٢

وورد بصيغة الجمع: "خلائف وخلفاء" في آيات متعددة منها:

١- قوله سبحانه وتعالى: "هو الذي جعلكم خلائف في الأرض"^٣ - قوله عز وجل: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوآكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتتحتون الجبال بيوتا".^٤

شروط اختيار الخليفة:

فالشروط المعبرة لاختيار الخليفة عشرة:

أولها: العدالة على شروطها الجامعة. وهي معتبرة في كل ولاية، والعدالة: أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة، عفيفا عن المحارم متوقيا للمآثم، بعيدا من الريب، مأمونا في الرضا والغضب، مستعملا لمروءة مثله في دينه ودنياه، فإذا تكاملت فيه فهي العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته، وإن انحرم منها وصف منع من الشهادة والولاية فلم يسمع له قول ولم ينفذ له حكم.^٥

لأنه منصب ديني ينظر في سائر المناصب التي هي شرط فيها، فكان أولى باشتراطها فيه. ولا خلاف في انتفاء العدالة فيه بفسق الجوارح، من ارتكاب المحظورات وأمثالها.

١ القرآن، ٢: ٣٠

٢ القرآن، ٣٨: ٢٦

٣ القرآن، ٣٥: ٣٩

٤ القرآن، ٧: ٧٤

٥ الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص ٦٦

إذ الإخلال بهذا الأمر محل بالعرض من نصب الخليفة. ولكن عندنا لا يعزل الخليفة بالفسق أى الخروج عن طاعة الله تعالى والجور أى الظلم على عباد الله تبارك وتعالى لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الخلفاء والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفقون لهم ويقيمون للجمع والأعياد بإذنهم ولا يرون الخروج عليهم ولأن العصمة ليست بشرط الخلافة ابتداء فبقاء أولى^١.

ثانيها: العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل والأحكام أى أن يكون الخليفة عالماً بالأحكام الشرعية وعلمه بها يشتمل على علم أصولها والارتياض بفروعها.

أصول الأحكام فى الشرع أربعة:

- أ. علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذى تصح به معرفة ما تضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً ومحكماً ومتشابهاً وعموماً وخصوصاً ومجماً ومفسراً.
- ب. علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله وطرق مجيئها فى التواتر والأحاد والصحة والفساد وما كان عن سبب أو إطلاق.
- ج. علمه بتاويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع الإجماع ويجتهد برأيه فى الاختلاف.
- د. علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والمجمع عليها حتى يجد طريقاً إلى العلم بأحكام النوازل وتميز الحق من الباطل، فإذا أحاط علمه بهذه الأصول الأربعة فى أحكام الشريعة صار بها من أهل الاجتهاد فى الدين. اشترط العلم فظاهر لأنه إنما يكون منفذاً لأحكام الله تبارك وتعالى إذا كان عالماً بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها. ولا يكفى من العلم إلا أن يكون مجتهداً، لأن التقليد نقص والخلافة تستدعى الكمال فى الأوصاف والأحوال.

١ الإمام سعد الدين التفتازانى، شرح العقائد النسفى، ص ٣٤٧-٣٤٨.

ثالثها: سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها من إثبات الحقوق وتفريق بين الطالب والمطلوب، وتميز المقر من المنكر ليميز له الحق من الباطل، ويعرف الحق من المبتطل.^١

رابعها: سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة، وسرعة النهوض.

وأما سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعطلة كالجنون والعمى والصمم، والخرس وما يؤثر فاقده من الأعضاء في العمل كفقْد اليدين والرجلين.....فتشترط السلامة منها كلها، لتأثير ذلك في تمام عمله وقيامه بما جعل إليه، وإن كان إنما يشين في المنظر فقط، كفقْد أحد هذه الأعضاء. فشرط السلامة منه شرط كمال.^٢

وأما فقد الأعضاء فينقسم إلى أربعة أقسام:

أ قسم ما لا يمنع من صحة الخلافة في عقد ولا استدامة، وهو ما لا يؤثر فاقده في رأى ولا عمل ولا نهوض ولا يشين في المنظر، وذلك مثل قطع الذكر والأنثيين، فلا يمنع من عقد الخلافة ولا من استدامتها بعد العقد لأن فقد هذين العضوين يؤثر في التناسل دون الرأى والحنكة فيجرى مجرى العنة، وقد وصف الله تبارك وتعالى سيدنا يحيى بن زكريا عليهما الصلاة والسلام بذلك وأثنى عليه فقال: "أن الله يشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحسورا ونبيا من الصالحين".^٣

اختلف المفسرون الكرام في الحصور وفيه قولان:

القول الأول: إنه العين الذي لا يقدر على اتيان النساء قاله سيدنا ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وسيدنا ابن عباس رضى الله تعالى عنهما.

١ الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص ٦٦

٢ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، أصول الدين (إستانبول: مدرسة الإلهيات مدار الفنون، ب ت) ص ٢٧٧

٣ القرآن، ٣: ٣٩

القول الثاني: إنه من لم يكن له ذكر يغشى به النساء أو كان كالنواة قاله سيدنا سعيد بن المسيب رضى الله تعالى عنه، فلما لم يمنع ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع من الخلافة، وكذلك قطع الأذنين لأنهما لا يؤثران فى رأى ولا عمل ولهما شين خفى يمكن أن يستتر فلا يظهر.

ب. قسم ما يمنع من عقد الخلافة ومن استدامتها، وهو ما يمنع من العمل كذهاب اليدين أو من النهوض كذهاب الرجلين، فلا تصح معه الخلافة فى عقد ولا استدامة لعجزه عما يلزمه من حقوق الأمة فى عمل أو نهضة.

ج. قسم ما يمنع من عقد الخلافة. واختلف فى منعه من استدامتها وهو ما ذهب به بعض العمل أوقفده بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الخلافة لعجزه عن كمال التصرف، فإن طرأ بعد عقد الخلافة ففى خروجه منها مذهبان للفقهاء:

المذهب الأول: يخرج به من الخلافة لأنه عجز يمنع من ابتدائها فمنع من استدامتها.

المذهب الثانى: إنه لا يخرج به من الخلافة وإن منع من عقدها، لأن المعتبر فى عقدها كمال السلامة وفى الخروج منها كمال النقص.

د. قسم ما لا يمنع من استدامة الخلافة. واختلف فى منعه من ابتداء عقدها وهو ما شان وقبح ولم يؤثر فى عمل ولا فى نهضة كجدع الأنف وسمل إحدى العينين، فلا يخرج به من الخلافة بعد عقدها لعدم تأثيره فى شئ من حقوقها، وفى منعه من ابتداء عقدها قولان للفقهاء:

القول الأول: إنه لا يمنع من عقدها وليس ذلك الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره فى حقوقها.

القول الثانى: إنه يمنع من عقد الخلافة وتكون السلامة منه شرطاً معتبراً فى عقدها ليسلم ولاية

الملة من شين يعاب ونقص يزدري فتقل به الهيبة وفي قلتها نفوز عن طاعة، وما أدى إلى هذا فهو نقص في حقوق الأمة.^١

خامسها: الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة أصولها الكلية وإن لم يتفق أقوال الأئمة المجتهدين يقول البغدادي: إنه هو الاهتداء إلى وجوه السياسة وحسن التدبير، بأن يعرف مراتب الناس فيحفظهم عليها..... ولا يستعين على الأعمال الكبار بالعمال الصغار، ويكون عارفا بتدبير الحروب.^٢

سادسها: الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، والذب عن الحرم ليتصرف الناس فى المعاش وينتشرروا فى الأسفار آمنين من تعزير بنفس أومال.^٣

وأما الكفاية فهو أن يكون جريئاً على إقامة الحدود، واقتحام الحروب يصير بها كفيلاً يحمل الناس عليها، عارفا بالعصية وأحوال الدهاء قويا على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل إليه من حماية الدين، وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتدبير المصالح.^٤

سابعها: الإسلام أن يكون الإمام مسلماً، لأنه هو خليفة الله تعالى فى تطبيق شريعته بين خلقه، فإن فرط فيها فهو عاجز وإن أفرط فهو ظالم.

وعلى هذا لابد من النظر فى أهلية الإمام المسلم وقدرته على إقامة العدل وتنفيذ أحكام الله تعالى. والعمل على أن ييسط الإسلام أجنحته فى الأرض حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. كما جاء فى القرآن الكريم بتفويض الأمور إلى وليه فى الدين قوله تبارك وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".^٥ واختلف فى المراد بـ"أولى الأمر منكم"، فقيل: أمراء المسلمين فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده ويندرج فيهم

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٨-١٩

٢ أبو منصور عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص ٢٧٧

٣ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦

٤ ظافر قاسمى، نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى، ص ٣٣٠-٣٣١

٥ القرآن، ٤: ٥٩

الخلفاء والسلاطين والقضاة وغيرهم، وقيل: المراد بهم أمراء السرايا، وقيل: المراد بهم أهل العلم.^١

والراجع القول الأول. وفي قوله تعالى: "منكم" دليل على أن الخلفاء والسلاطين والقضاة الذين تجب طاعتهم يجب أن يكونوا مسلمين حسا ومعنى، لحما ودما لا أن يكونوا مسلمين صورة وشكلا. فلا تنعقد إمامة الكافر على أى أنواع الكفر كان أصليا كان أو مرتدا.^٢

وكذلك شرط فى جواز الشهادة حيث قال الله تبارك وتعالى: "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً".^٣ أى يوم القيامة وحين الحكم كما قد يجعل ذلك فى الدنيا ابتلاء واستدرأجا أو فى الدنيا أى لم يجعل لهم على المؤمنين سلطانا تاما بالاستئصال، أو حجة قائمة عليهم مفحمة لهم ويجوز إبقاء الكلام على إطلاقه ليشمل الدنيا والآخرة ولعله الأولى.^٤ ولكن قد علق ابن حزم على الآية الكريمة فقال: "والإمامة أعظم السبيل".^٥

وهذا الشرط ظاهر بل بديهى: أن الغاية الأساسية من منصب الإمام هى مراعاة أمور المسلمين والقيام بنصرة الدين، ومن لا يكون مسلما فكيف يرمى مصلحة الإسلام والمسلمين؟^٦

ثامنها: الذكورية: اتفق المسلمون على أن يكون الإمام رجلا وهذا الشرط يجمع صفتين البلوغ والذكورية، فأما البلوغ فإن غير البالغ لا يجرى عليه قلم ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم، وأما المرأة فلتنقص النساء عن رتب الولايات فلا يجوز أن تليها امرأة.^٧ كما جاء فى

١ العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم

والسبع المثانى (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ب ت) ج ٥ ص ٦٥

٢ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٨١م) ج ٢ ص ١٠٦

٣ القرآن، ٤: ١٤١

٤ الألوسى البغدادى، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، ج ٥ ص ١٧٥

٥ أبو محمد على الظاهرى، الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ج ٤ ص ١٦٦

٦ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٢٩٤

٧ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٦٥

القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض".^١

وكذلك جاء في الحديث الشريف عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قال: "نفعى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم، قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس ملكوا بنت كسرى قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم إمراة".^٢

وزاد الترمذى فلما قدمت أم المؤمنين سيدتنا عائشة رضى الله تعالى عنها البصرة ذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فعصمنى الله تعالى به.^٣

والمعنى فى ذلك أن الإمام لا يستغنى عن الاختلاط بالرجال، والمشاورة معهم فى الأمور والمرأة ممنوعة من ذلك، لأن المرأة ناقصة فى أمر نفسها حتى لا تملك النكاح، فلا تجعل إليها الولاية على غيرها وكذلك من تعليل ذلك أن هذا المنصب يتطلب القيام بأعمال خطيرة والنهوض بأعباء جسمية: فقد يتحتم أن يدعى الإمام مثلاً ليتولى قيادة الجيوش ويتجشم المشاق ويشترك فى القتال بنفسه أو نحو ذلك من أعمال وكل هذا كما هو ظاهر فوق ما تتحمله طبيعة المرأة.^٤

وقد ورد أن النساء ناقصات عقل ودين والرجال بعكسهن كما لا يخفى، ولذا خصوا بالرسالة والنبوة على الأشهر، وبالإمامة الكبرى والصغرى، وإقامة الشعائر كالأذان والإقامة والخطبة والجمعة وتكبيرات التشريق عند إمامنا الأعظم والاستبداد بالفراق والنكاح عند الشافعية-

١ القرآن، ٤: ٣٤

٢ الإمام البخارى، صحيح البخارى، ج ٩ ص ٥٥

٣ الإمام الترمذى، سنن الترمذى، ج ٩ ص ١١٩

٤ أبو العباس قلقشندى، مآثر الإنافة فى معالم الخلافة، ص ٣١-٣٢

وبالشهادة فى أمهات القضايا وزيادة السهم فى الميراث والتعصيب إلى غير ذلك.^١
تاسعها: الحرية، لأن نقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره، ولأن
 الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من انعقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم
 تكمل حرته من المدبر والمكاتب ومن رق بعضه.^٢

عاشرها: النسب القرشى لورود النص فيه وانعقاد إجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم
 يوم السقيفة على ذلك. ولا اعتبار بضرار حين شذ فحوز ما فى جميع الناس، لأن خليفة
 المسلمين سيدنا أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه احتج يوم السقيفة على الأنصار فى
 دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سيدنا سعد بن عبادة رضى الله تعالى عنه عليها بقول النبى صلى
 الله عليه وسلم: "الأئمة من قريش".^٣ بأن النبى الكريم صلى الله عليه وسلم أوصانا بأن نحسن
 إلى محسنكم ونتجاوز عن مسئكم ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصيئة بكم فحجوا
 الأنصار ورجعوا عن قولهم: "منا أمير ومنكم أمير" تسليمًا لروايته وتصديقًا لخرجه ورضوا
 بقوله: "نحن الأمراء وأنتم الوزراء".^٤



382349

وثبت أيضاً فى الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يزال هذا
 الأمر فى قريش ما بقى من الناس إثنان.^٥ وأمثال هذه الأدلة كثيرة. كثير من المحققين ذهبوا إلى
 نفى اشتراط القرشية وعولوا على ظواهر فى ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "اسمعوا
 وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كان رأسه زبيبة".^٦

وهذا لا يقوم به حجة فى ذلك فإنه خرج مخرج التمثيل والغرض للمبالغة فى إيجاب
 السمع والطاعة ومثل قول سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه: "لو كان سالم مولى

١ الألوسى البغدادي، روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، ج ٥ ص ٢٣.

٢ الماوردي، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٦٥.

٣ الإمام أحمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٤ ص ٤٢١.

٤ الماوردي، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٦.

٥ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ١٢ ص ٢٠١.

٦ الإمام البخارى، صحيح البخارى، ج ٩ ص ٧٨.

حذيفة حيا لوليته أو لما دخلتني فيه الظنة وهو أيضاً لا يفيد ذلك لما علمت أن مذهب الصحابي رضى الله تعالى عنهم ليس بحجة.

ذهب القاضى أبو بكر الباقلانى إلى نفي اشتراط القرشية لما أدرك ما عليه عصبية قريش من التلاشى والاضمحلال واستبداد ملوك العجم من الخلفاء فأسقط شرط القرشية وإن كان موافقا لرأى الخوارج لما رأى عليه حال الخلفاء لعهدده.

وبقى الجمهور على القول باشتراطها وصحة الإمامة للقرشى ولو كان عاجزا عن القيام بأمور المسلمين. ورد عليهم سقوط شرط الكفاية التى يقوى بها على أمره لأنه إذا ذهبت الشركة بذهاب العصبية فقد ذهبت الكفاية وإذا وقع الإخلال بشرط الكفاية تطرق ذلك أيضاً إلى العلم والدين وسقط اعتبار شروط هذا المنصب وهو خلاف الاجتماع^١.

ثمره الكلام: فأما الشروط التسعة الأولى: من العدالة، والعلم، وسلامة الحواس، وسلامة الأعضاء، والرأى، والشجاعة، والإسلام، والذكورية، والحرية، فظاهر اشتراطها وكلها ترجع إلى العدالة والكفاية والقدرة على حمل المسلمين أن يتبعوا قانونهم ومنع غيرهم أن يعتدى عليهم. وكلها لا بد منها ليقوم الإمام بواجبه من حراسة الدين وسياسة الدنيا وكلها متفق عليها.

وأما الشرط العاشر فمختلف فيه ومنشأ الخلاف عدم القطع بصحة النص الوارد فيه، ومعارضته للنصوص الكثيرة التى وردت بإلغاء اعتبار الأنساب والاعتماد على الأعمال والنعى على من دعا إلى عصبية وفقد الرابطة بينه وبين الغاية التى من أجلها يولى الإمام، لأن شرط الشئ لا بد أن يكون ذا صلة فى الوصول إلى المقصود به. والنسب القرشى إن كان مشروطاً لذاته فليست الغاية تقتضيه لأن حراسة الدين وسياسة الدنيا تكون من الكفاء القادر أياً كان نسبه.^٢

١ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٩٤.

٢ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية

والخارجية والمالية، ص ٥٥-٥٦.

وكذلك تضافرت الأدلة على أن الرياسة العليا فى نظام الحكم الإسلامى ليستمقا لقريش ولالغير قريش لأنه لم يرد فى القرآن الكريم ولا فى السنة الصحيحة ما يدل على أن أمر المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون فى أسرة خاصة ولأفراد معينين ومقتضى ترك هذا التعيين أن يكون أمر الرياسة العليا موكولا إلى الأمة تختار له من تشاء. ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف على الناس أحدا ولو كان الأمر وراثيا لعهد به إلى صاحبه. والمسلمون لما اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة على أثر وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم واختلفوا فيمن يلي الأمر بعده كانت حجج الفريقين المختلفين ناطقة بأنهم لا يعرفون الأمر حقا لمعين حتى أن بعض الأنصار دعا إلى بيعة سيدنا سعد بن عبادة رضى الله تعالى عنه، وبعضهم قال للمهاجرين: منا أمير ومنكم أمير وخليفة المسلمين سيدنا أبوبكر الصديق رضى الله تعالى عنه لما حجهم بأن: "الأئمة من قريش".^١

لم يحجهم به على أنه نص من الدين ولكن على أنه نظر صحيح لما لقريش إذ ذاك من العصبية والمنعة. وقد بين خليفة المسلمين سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه نفسه وجهة هذا النظر إذ قال: "إن هذا الأمر إن تولته الأوس نفسه عليهم الخزرج وإن تولته الخزرج نفسه عليهم الأوس ولا تدين العرب إلا لهذا الحى من قريش". ولو كان نصا من الدين ما خفى على جميع من كان فى السقيفة من الأنصار والمهاجرين ما عدا أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وما احتاج خليفة المسلمين سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه إلى حديث المنافسة بين الأوس والخزرج وما ساغ لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أن يقول وهو يفكر زمن خلافته فيمن يستخلفه: "لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته". إذ كيف يولى مولى بعد ما سمع فى السقيفة أن الأئمة من قريش. ويؤيد هذا النصوص الواردة بالاعتماد على الأعمال لاعلى الأنساب وبالتبرؤ من عصبية الجاهلية.^٢ وبأن قوله تبارك وتعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم".^٣

١ الإمام أحمد الشيبانى، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٤ ص ٤٢١

٢ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية و الخارجية

والمالية، ص ٢٦-٢٧

٣ القرآن، ٤٩: ١٣

الحكمة فى اشتراط النسب القرشى لىتحقق به الصواب فى هذه المذاهب:

فنقول إن الأحكام الشرعية كلها لابد لها من مقاصد وحيكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها ونحن إذا بحثنا عن الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبى الكريم صلى الله عليه وسلم كما هو فى المشهور وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلًا لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية فلا بد إذن من المصلحة فى اشتراط النسب وهى المقصودة من مشروعيتها وإذا سيرنا وقسمنا لم نجد لها إلا اعتبار العصبية التى تكون بها الحماية والمطالبة ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب فتسكن إليه الملة وأهلها وينتظم حبل الألفة فيها وذلك أن قريشا كانوا عصبية مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك ويستبكيون لغلبهم.

فلوجعل الأمر فى سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف ولا يحملهم على الكرة فتفرق الجماعة وتختلف الكلمة والشارع محذر من ذلك حريص على اتفاقهم ورفع النزاع والشتات بينهم لتحصل اللحمة والعصبية وتحسن الحماية بخلاف ما إذا كان الأمر فى قريش لأنهم قادرون على سوق الناس بعضا الغلب إلى ما يراد منهم فلا يخشى من أحد من خلاف عليهم ولا فرقة لأنهم كفيلون حينئذ بدفعها ومنع الناس منها^١.

الفصل الثانى: فى شروط أهل الاختيار

فالشروط المعتبرة لأهل الاختيار ثلاثة:

الشرط الأول: العدالة الجامعة لشروطها، والعدالة: أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة، عفيفا عن المحارم متوقيا المآثم، بعيدا من الريب، مأمونا فى الرضا والغضب، مستعملا

بوجود الوازع المطلق. والشرع داع إلى مثل أعلى ووازع خاص يستمد سلطانه من بيعة الأمة
لأمن القهر فمقتضى الشرع أكمل فرد من أفراد ما يقتضيه العقل.^١

قال ابن خلدون في المقدمة: وقد شذ بعض الناس فقال بعدم وجوب نصب الخليفة
رأساً لبالعقل ولبالشرع، منهم الأصم من المعتزلة وبعض الخوارج وغيرهم. والواجب عند
هؤلاء إنما هو إضفاء أحكام الشرع فإذا تواطأت الأمة على العدل وتنفيذ أحكام الله تبارك
وتعالى لم تحتج إلى إمام ولا يجب نصبه. وهؤلاء محجوجون بالإجماع والذي حملهم على هذا
المذهب إنما هو الفرار عن الملك ومذاهبه من الاستطالة والتغلب.^٢

والنتيجة أن عامة العلماء متفقون على أن من الواجب أن يكون للمسلمين إمام أكبر أو رئاسة
عليها تجتمع حولها كلمة الأمة وتكون شعار وحدتها والمنفذة لإرادتها. والخلف في منشأ هذا
الوجوب لا يتوقف عليه عمل.^٣

مكانة الخلافة من الحكومة الإسلامية:

يقدمنا أن أمر المسلمين يجب أن يكون شورى بينهم لا يستقل به واحد منهم وأن
تكون الرئاسة العليا لمن يبايعه أولوا الحل والعقد أية كانت أسرته وأيا كان منبته.

وهذه الرئاسة العليا مكانتها من الحكومة الإسلامية مكانة الرئاسة العليا من أية حكومة
دستورية، لأن الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأمة الممثلة في أولى الحل والعقد ويعتمد في بقاء
هذا السلطان على ثقتهم به ونظرة في مصالحهم، ولهذا قرر علماء المسلمين أن للأمة خلع
الخليفة لسبب يوجب، وإن أدى إلى الفتنة احتمل أولى المضرتين وعللوا هذا بأن من ملك
المسؤولية ليستقيم الأمر يملك العزل عند اعوجاجه، وخليفة المسلمين أبوبكر الصديق رضى الله

١ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية
والخارجية والمالية، ص ٥٣-٥٤

٢ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٢٠٠.

٣ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية
والخارجية والمالية، ص ٥٤

تعالى عنه أول من ولى الخلافة قال فى خطبته: "أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، ألا إن الضعيف فيكم قوى عندي، حتى آخذ الحق له، ألا وأن القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، أطيعوني ما أظمت الله ورسوله، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم".

وروى مثل هذا عن أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب وأمير المؤمنين سيدنا عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنهما مما يؤيد إيمانهم بسلطة الأمة عليهم وشعورهم بالمسؤولية أمامها. وإنما تختلف الخلافة عن سائر الرياسات العليا فى الحكومات الدستورية فى أن الخلافة رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا. وكما أن الخليفة تشتمل ولايته التشريع والقضاء والتنفيذ وغير هذا مما تقضى به سياسة الملك ونظام الشؤون الدينية فإن له أيضاً إمامة الصلاة وإمارة الحج والآذان بإقامة الشعائر فى المساجد والخطبة فى الجمع والأعياد، وغير هذا من الشؤون الدينية. ومنشأ الجمع بين الولايتين له أن الغاية من إقامته ومبايعته أن يقوم بحراسة الدين وسياسة الدنيا به.

وذلك قاضٍ بأن يكون له النظر فى الشؤون الدينية والدينية معاً، وكذلك جميع الشؤون هى وسائل لإصلاح الرعية واستقامة أمورها، وهذا الإصلاح هو الغاية المرجوة من نصب الخليفة ومبايعته. ولا تكاد تجد فى الإسلام شأنًا دينياً لاصلة بينه وبين سعادة الإنسان فى دنياه.

وليس عموم ولاية الخليفة وشمولها للشؤون الدينية بجاعل الخليفة ذاصلة إلهية أو مستمداً سلطانه من قوة غيبية، وما هو إلا فرد من المسلمين وثقوا بكفايته لحراسة الدين وسياسة الدنيا فبايعوه على أن يقوم برعاية مصالحهم وله عليهم حق السمع والطاعة وسلطانه مكتسب من بيعتهم له وثقتهم به.

ومن هذا يتبين أن الصفة الإلهية التى ألصقها بالرياسة العليا فى الحكومة الإسلامية بعض الجهال من عباد السلطة تفخيماً لشأن الخلفاء وتقديساً لهم ليست من أصل الدين فى شئ، وقد قيل لخليفة المسلمين سيدنا أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه: يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولكنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهور العلماء على أنه

لا يجوز تلقيب الخلفاء بهذا اللقب ونسبوا قائله إلى الفجور وقالوا يستخلف من يغيب أو يموت، والله لا يغيب ولا يموت. وكثير من آيات الكتاب الكريم تنفى أن يكون للرسول سلطة دينية على أحد، وأولى أن لا تكون هذه السلطة لواحد من خلفائه.

قال الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم: "فذكر، إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر".^١

وقال الله تبارك وتعالى: "وما أنت عليهم بجبار".^٢

وقال الله تبارك وتعالى: "ليس عليك هداهم، ولكن الله يهدي من يشاء".^٣

وفى كثير من آى الكتاب الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين رضى الله تعالى عنهم ما يؤيد الاهتداء برأى الجماعة ورجوع الخليفة عن رأيه إذا بأن الصواب فى رأى غيره. فى كتاب الإسلام والنصرانية:

الخليفة عن المسلمين ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب الكريم والسنة النبوية وهو لا يخصه الدين فى فهم الكتاب والعلم بالأحكام بمزية ولا يرتفع به إلى منزلة بل هو وسائر أطلاب الفهم سواء إنما يتفاضلون بصفاء العقل، وكثرة الإصابة فى الحكم. فالأمة أو نائب الأمة هو الذى ينصبه، والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه، وليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر وهى سلطة حولها الله تبارك وتعالى لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم كما حولها لأعلاهم يتناول بها من هو أدناهم.^٤

١ القرآن، ٨٨: ٢١-٢٢.

٢ القرآن، ٥٠: ٤٥.

٣ القرآن، ٢: ٢٧٢.

٤ الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية، ص ٥٨-٦١.

الباب الرابع

العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى النظام

إن الإسلام لا يعرف الفوارق بين الحاكم والمحكوم، بل يبنى الصلة والعلاقة بينهما على أن يهاب المحكوم الحاكم ويحمله لأنه يعمل لخدمة المحكوم الذى اختارها الأصل فى حكومة البشر فى نظر القرآن الكريم وهو الإيمان المطلق بسيادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فى الحكم والحاكم بعد ذلك نائب عن الله عز وجل فى تنفيذ أحكام الله سبحانه وتعالى فلهذا قسمت هذا الباب على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم

الحاكم لغة: الحاكم اسم الفاعل من الحكم والحكم: القضاء وأصله: المنع يقال حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك وحكمت بين القوم فصلت بينهم.^١ وبه سمي الحاكم لأنه يمنع الظالم من ظلمه وينصف المظلوم.^٢

الحاكم: من نصب للحكم بين الناس وجمعه حُكَّامٌ ويجوز بالواو والنون الحُكْمُ: العلم والتفقه. ومنه الحكمة يقال: الصمت حُكْمٌ. ومنه السلطان.

الحُكْمُ: بفتح الحاء من أسماء الله تبارك وتعالى: ومنه الحاكم. قال الله تعالى: "أفغير الله ابتغى حكماً."^٣

والحُكْمُ: من يختار للفصل بين المتنازعين. قال الله تعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها."^٤ ويقال: رجل حَكَمَ مُسِينٌ، جمعه حَكَمَةٌ.^٥

١ العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ١ ص ١٤٥.

٢ ابن منظور الأفريقى، لسان العرب، ج ١٢ ص ١٤٢.

٣ القرآن، ٦: ١١٤.

٤ القرآن، ٤: ٣٥.

٥ مجمع اللغة العربية، المعظم الوسيط (تحقيق) ج ١ ص ١٨٩.

الحاكم اصطلاحاً: الأصل في حكومة البشر في نظر القرآن الكريم وهو الإيمان المطلق بسيادة الله تبارك وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في الحكم، والحاكم بعد ذلك نائب عن الله تعالى في تنفيذ أحكام الله تعالى.^١

والأصل في ذلك قوله تعالى: "ياداؤد إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله".^٢

المحكوم لغة: المحكوم واحد مذكر اسم المفعول من الحكم وأصله المنع يقال: حكم عليه بكذا إذا منعه من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك.

المحكوم اصطلاحاً: المحكوم بمعنى الرعية يعنى عامة الناس الذين عليهم راع أو حاكم يدبر أمورهم ويرعى مصالحهم.^٣

تنظيم العلاقة بينهما:

ولا يعرف الإسلام الفوارق بين الحاكم والمحكوم، بل يبنى الصلة و العلاقة بينهما على أن يهاب المحكوم الحاكم ويحمله، لأنه يعمل لخدمة المحكوم الذى اختارها فالتاريخ يؤكد لنا أن كل من حكموا المسلمين حكماً إسلامياً بدءوا هذا الحكم أغنياء وتركوه فقراء وعرفوا قبله راحة البدن والمتع المباحة فلما أسندهم هذا العمل بعدوا عن المتع ولم يعرفوا طعم الراحة وحسبنا أن نستعرض حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين. وعلى أن يتواضع الحاكم للمحكوم ويسوى نفسه به.

كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يرى أصحابه فى عمل إلا شاركهم، أخذاً أكثر جوانب العمل مشقة.

١ د. فخرى خليل أبو صافية، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة (المدينة المنورة:

الجامعة الإسلامية ١٩٨٤م) ج ١ ص ١٠

٢ القرآن، ٣٨: ٢٦

٣ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (تحقيق) ج ١ ص ٣٥٧.

قال خالد محمد خالد في كتابه خلفاء الرسول: يجمع يوما الحطاب لأصحابه وهم في سفر، فإذا قالوا: نحن نكفيك ذلك يا رسول الله، قال لهم: "إني أكره أن أتميز عليكم" ويسمع بعض أصحابه يقولون له: "أنت سيدنا وابن سيدنا فينهاهم قائلا: لا يستغوينكم الشيطان...." ويقدم على أصحابه فيقفون له، فينهاهم قائلا: "لا تقوموا كما يقوم الأعاجم، يعظم بعضهم بعضاً".^١

قال الواقدي في كتاب المغازي: ما كان في المسلمين يومئذٍ أحد إلا يحفر في الخندق أو ينقل التراب، ولقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضی الله تعالى عنهما وكان أبو بكر وعمر رضی الله تعالى عنهما لا يتفرقان في عمل، ولا مسير ولا منزل - ينقلان التراب في ثيابهما يومئذٍ من العجلة إذ لم يجدا مكاتل لعجلة المسلمين.

وكان البراء بن عازب رضی الله تعالى عنه يقول: مارأيت أحدا أحسن في حلة حمراء من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه كان أبيض شديد البياض وكثير الشعر، يضرب الشعر منكبيه. ولقد رأيت يومئذٍ يحمل التراب على ظهره حتى حال الغبار بيني وبينه، وإني لأنظر إلى بياض بطنه.

وقال أبو سعيد الخدري رضی الله تعالى عنه: لكأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحفر في الخندق مع المسلمين والتراب على صدره وبين عكته وإنه ليقول:
اللهم لولا أنت ما اهتدينا + ولا تصدقنا ولا صلينا. يردد ذلك^٢

وكذلك قال خالد محمد خالد في كتابه خلفاء الرسول بعد أن تمت بيعة أبي بكر الصديق رضی الله تعالى عنه قام في الناس خطيبا فقال: "أيها الناس، إني وليت عليكم ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، ألا أن الضعيف فيكم قوى عندي حتى آخذ الحق له، ألا وأن القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم" ألا إنه على كثرة ما وعى التاريخ من موثيق

١ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م) ص ٢١٦

٢ محمد بن عمر بن واقد، كتاب المغازي (بيروت: عالم الكتب، ب ت) ج ٢ ص ٤٤٨ - ٤٤٩

وخطب استهل بها الحكام عهد حكمهم، لانجد، ولن نجد قط مثل هذه الحكمة، وهذا القسطاس.

ولقد زاد الموقف روعة وعظمة أن سلوك صاحبه لم يندعنه لحظة، ولم يعزب عنه قيد شعرة.

لقد كان أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه بهذه الكلمات المعجزات يضع فى إطار من الذمة والصدق مسؤوليات الحاكم الأمين، و يكشف عن جوهر كل حكومة صالحة.....
"إنى وليت عليكم ولست بخيركم".

بالله ما أروعها من بداية....!! فهو يريد أن ينزع من صدور الناس أى وهم يجعلهم يضعون الحاكم فوق قدره ومكانه..

يريد أن يقر فى أفئدتهم أن الحكم ليس مزية ولا امتيازاً. إنما هو خدمة عامة فى أكثر مستويات هذه الخدمة مشقة ومسئولية وشظفاً.

إنه بهذه الكلمات الوضاء يقرر: أن الحكم وظيفة لا استعلاء وزمالة، لا كبرياء.

ويقرر أن الحاكم "فرد" فى الأمة. وليس "الأمة" فى فرد.

"إنى وليت عليكم ولست بخيركم".

أجل. إنه ليس بخيرهم لأنه حاكم. ولكنه خيرهم، لأنه حكيم. لأنه الصديق الذى توفر له من الصدق، ومن الإيمان، ومن الأمانة، ومن الرشد ما جعله ثانى إثنين.

ومن أجدر منه بهذه الكلمات؟

من أحق من أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وأولى، بهذا الموقف. موقف الحاكم الذى يدرك تماماً أنه لن يكون عظيماً إلا بقدر ما تكون أمته عظيمة؟

ولن يكون حراً إلا بقدر ما تكون أمته حرة.

ولن يكون عزيزاً إلا بقدر ما تكون أمته عزيزة.

ولن يكون آمناً إلا بقدر ما يكون شعبه آمناً.

وسبيل ذلك عنده أن يملأ الشعب مكانه. ويدرك أنه الضمان الأوحد لكل ما يرجى للوطن وللحاكم من خير وعدل وسداد.

لست بخيركم.....

فإن أحسنت فأعينوني.

وإن أسأت فقوموني.

وهذه هي وظيفة الشعب عند أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه.

وهذا هو جوهر علاقته بحاكمه أن يكون عوناً له على نفسه وعلى مسؤولياته.

وذلك لا يتم إلا بأن يقف منه موقف الشريك البصير، لا موقف التابع الضرير.^١

وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يحب رعيته حبا جما ويحب ما يصلحها ويكره ما يفسدها كما قال خالد محمد خالد فى كتابه خلفاء الرسول: ذات ليلة خرج فى جولة من جولاته التى كان يخرج فيها وحيدا، والناس نيام ليطمئن على قومه ويبلو أحوالهم، وينفض الليل عن حاجاتهم.

وعند مشارف المدينة رأى كوخا، ينبعث منه أنين امرأة، فاقترب يسعى، ورأى رجلا يجلس بباب الكوخ، وعلم منه أنه زوج السيدة التى تن. وعلم أنها تعاني كرب المخاض وليس معها أحد يعينها، لأن الرجل وزوجته من البادية وقد حطا رحالهما هنا وحيدين، غريبين.

ورجع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى بيته مسرعا، وقال لزوجته ام كلثوم بنت أمير المؤمنين سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه. هل لك فى مثوبة ساقها الله إليك؟

قالت: خيرا؟

قال: امرأة غريبة تمحض. وليس معها أحد.

قالت: نعم، إن شئت.

وقام فأعد من الزاد والماعون ما تحتاجه الوالدة من دقيق وسمن، ومزق ثياب يلف فيها الوليد. وحمل أمير المؤمنين القدر على كتف، والدقيق على كتف، وقال لزوجته: اتبعينى ويأتيان الكوخ، وتدخله أم كلثوم زوج أمير المؤمنين، لتساعد المرأة فى مخاضها.

أما أمير المؤمنين، فيجلس خارج الكوخ وينصب الأتافى ويضع فوقها القدر، ويوقد تحتها النار. وينضج للوالدة طعاما، والزوج يرمقه شاكرا. ولعله كان يحدث نفسه هو الآخر بأن هذا العربى الطيب أولى بالخلافة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه.....!!

وفجأة صدح فى الكوخ صراخ الوليد. لقد وضعت أمه بسلام، وإذا صوت أم كلثوم ينطلق من داخل الكوخ عاليا: يا أمير المؤمنين، بشر صاحبك بغلام.....!!!

وفهق الأعرابى من الدهشة، ويستأخر بعيدا على استحياء ويحاول أن ينطق الكلمتين- أمير المؤمنين- ولكن شفقيه لاتقويان على الحركة من فرط ما افاءته المفاجأة من سعادة، وطرافة، وذ هول.....!!

ويلحظ سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كل هذا، فيشير للرجل: أن أبق مكانك، لاترع ويحمل أمير المؤمنين القدر. ويقترب من باب الكوخ مناديا زوجته. خذى القدر يا أم كلثوم وأطعمى الأم وأشبعيها.

وتطعمها أم كلثوم حتى تشبع، وترد القدر إلى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بما بقى من طعام، فيضعها عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بين يدي الأعرابى، ويقول له:

كل واشبع، فإنك قد سهرت طويلا، وعانيت كثيرا. ثم ينصرف هو وزوجته، بعد أن يقول للرجل:

إذا كان صباح الغد فأتنى بالمدينة المنورة، لأمر لك من بيت المال. بما يصلحك، ولنفرض للوليد حقه.!!

رضى الله تعالى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. وإنه لحق، ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم عنه- "لم أر عبقريا يفرى فرية"

فهو بالمعيتة وبصيرته. قد عرف حقيقة السعادة، وحقيقة العظمة فى دنيانا هذه، فأخذ منهما بالمكيال الأوفى.^١

وعن منزلة الحاكم وعلاقته بين الأمة، يروى أن أبا مسلم الخولانى دخل على معاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما فقال: السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل السلام عليك أيها الأمير: فقال: السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل الأمير، فقال معاوية رضى الله تعالى عنه، دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول، فقال: إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها، فإن أنت هتأت جرباها، وداويت مرضاها وحسبت أولاها على أخرها، وفك سيدها أجرك، وإن أنت لم تهتأ جرباها ولم تداو مرضاها، ولم تحبس أولاها على أخرها عاقبك سيدها.

وهذا تأكيد على أن الحكام نواب الله تعالى على عباده، وهم وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر.^٢

وقد وضع أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مقياس ذلك عند ما قال لإخوانه: دلونى على رجل أوكل إليه أمرا يهمنى قالوا: فلان. قال: لا حاجة لنا فيه. قالوا: فمن تريد؟ قال: أريد رجلا إذا كان فى القوم وليس أميراً لهم، بدا، وكأنه أميرهم (لهيبته ووقاره).

وإذا كان فىهم وهو أميرهم، بدا، وكأنه واحد منهم (ليسره وتعاونه).

ذلك هو مجمل القول فى مكانة الحاكم المسلم إحساس بالمسئولية وأن يعمل الحاكم للشعب لالنفسه مع وقار عند ما تدعو الحاجة للوقار وبساطة عند ما تدعو الحاجة لها ثم عمل دائب للنهوض بالمسئولية على أحسن وجه ممكن، وفى سيرة أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما صورة أشبه بالقصص منها بالواقع فأمر المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مثلاً لا يكتفى بأن يبعث للمحتاج بما يفى بحاجته، بل يحمله هو،

١ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ٢٧٩-٢٨١

٢ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٠-١١

فإذا حاول أحد أصحابه أن يحمّله عنه وكرر مرتين أو ثلاثاً فى ذلك فنهره عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى آخر ذلك وصاح به: أنت تحمل عنى وزرى يوم القيامة؟ لا أم لك، أحمّله على^١.

فهذا يجب على المحكوم أن يطيع للحاكم غاية الطاعة كما قال الله تبارك وتعالى فى القرآن الكريم: "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم"^٢.

فأمرنا الله تبارك وتعالى بطاعة أولى الأمر وهم ولاة الأمور فهو أحق بالطاعة وأحدر بالانقياد لأوامره ونواهيه ما لم يخالف أمر الشرع سواء كان عادلاً أو جائراً كما جاء فى الحديث الشريف: عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"^٣.

وكذلك يجب على المحكوم أن يعاضده وينصره فى أمور الدين وجهاد العدو كما قال الله عز وجل: "وتعاونوا على البر والتقوى"^٤. أى تعاونوا على فعل الخيرات.

وقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم"^٥. أى إن تنصروا دينه ينصركم على أعدائكم.

ولأعلى من إعانة الإمام على إقامة الدين ونصرته وجاء فى الحديث النبوى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية ومن قاتل تحت راية عمية يعصب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو

١ د. أحمد شلى، السياسة والاقتصادية فى التفكير الإسلامى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م) ص ٧٣-٧٤.

٢ القرآن، ٤: ٥٩.

٣ الإمام مسلم القشبرى، صحيح مسلم مع شرح النووى، ج ٢ ص ٢٢٦.

٤ القرآن، ٥: ٢.

٥ القرآن، ٤٧: ٧.

ينصره عصابة فقتل فقتلة جاهلية ومن خرج على أمتى يضرب برها وفاجرها
ولا يتحاش من مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس منى ولست منه.^١
وهو مستلزم لنصرة الدين دون النصره عليه.

وكذلك يجب على المحكوم أن ينصح الحاكم إذا انحرف فالدين النصيحة وقد ورد في
الحديث الشريف عن تميم الدارمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الدين النصيحة، قلنا لمن؟
قال: لله ولكتابه ولرسوله ولآئمة المسلمين وعامتهم."^٢

فخص ولاة الأمر بالنصيحة، لما فيه من أداء حقهم وعموم المصلحة بهم وتكون
كذلك ببذل النفس والمال في الدفاع عن دينهم.^٣

والنصيحة، والمعارضة عند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه هما جناحا
الحكم الصالح القويم، وهما رتتا كل حكم سديد.

من أجل هذا، لا يكاد يلى الأمر، ويتسمع همس الناس حول شدته وصرامته حتى يخلو
بنفسه مفكرا، ويدخل عليه حذيفة رضى الله تعالى عنه، فيجده مهموم النفس باكى
العين. فيسأله: ماذا يا أمير المؤمنين؟

فيجيب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه: إنى أخاف أن أخطئ فلا يردنى أحد
منكم تعظيما لى. يقول حذيفة رضى الله تعالى عنه، فقلت له: والله لو رأيناك خرجت عن الحق
لرددناك إليه.

فيفرح عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ويستبشر ويقول: الحمد لله الذى جعل لى
أصحابا يقوموننى إذا اعوججت.

إن أعظم مظاهر التكريم للمعارضة، نراها فى مواقف هذا العاهل الفذ منها. فى ولائه
الوثيق لها، وتوفير كل فرص الطمأنينة والأمن بل والإكبار لذويها.

١ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووى، ج ٢ ص ٢٣٨-٢٣٩.

٢ المرجع نفسه، ج ٢ ص ٣٧.

٣ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٧.

يصعد المنبر يوماً فيقول: يا معشر المسلمين، ما ذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا هكذا؟ فيشق الصفوف رجل ويقول وهو يلوح بذراعه كأنها حسام ممشوق: إذن نقول بالسيف هكذا.

فيسأله عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه: إياي تعنى بقولك؟ فيجيب الرجل: نعم إياك أعنى بقولى!. فتضى الفرحة وجه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه. ويقول: رحمك الله. والحمد لله الذى جعل فيكم من يقوم عوجى.

لم يكن هذا الموقف من أمير المؤمنين موقفاً استعراضياً، فعمرو بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أكثر قوة وأمانة، من أن يلجأ لمثل هذه المواقف، إنما كان سلوكاً صادقاً ونهجاً تلقائياً مخلصاً، ينشد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من ورائه الوصول إلى الحق والطمأنينة على أنه يحكم أمة من الأسود، لا قطيعاً من النعاج!!

إن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه حريص على أن يمكن الناس - جميع الناس - من حقهم فى ممارسة الأمر معه وأخذ مكانهم إلى جانبه.^١

والحديث عن نظام الحكم فى الإسلام كأعظم منهج للحياة، يحتاج إلى الجهد الكبير، لأن الإسلام دين عبادة وعمل، وثقافة وسياسة، بل هو الحياة كلها، ولكننا نوجز هنا علاقة الحاكم بالمحكوم من خلال الحديث عن واجبات الحاكم المسلم وواجبات المحكوم نحو الحاكم المسلم، لتكتمل صورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى نظام الحكم الإسلامى.

الفصل الثانى: فى الواجبات للحاكم إلى الرعايا

مهمة الحاكم كما رسم منهجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما رسمها فى حياته ثم سار على نهجه فى ممارستها من بعده خلفاء الراشدين ومن سار على دربهم ممن وكل إليه أمور المسلمين، كل ذلك كان على قاعدة قوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".^٢

١ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ٢٤٠-٢٤١.

٢ الإمام مسلم القشيرى، صحيح مسلم مع شرح النووى، ج ١٢ ص ٢١٣.

فى حصر واجبات الحاكم نحو رعيته أنه يلزمه عشرة أشياء:
أولها: حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة (أى مسون
العقيدة والشريعة).

الحاكم هو خليفة المسلمين السياسى ورائدهم الدينى فهو يجمع بين السلطتين الزمنية
والروحية. ولكن لاتتعدى وظيفته الدينية المحافظة على الدين، فليس للحاكم سلطات دينية وإنما
ينحصر اختصاصه فى هذا الشأن فى حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف
الأمة. فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذه بما يلزمه
من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروسا من خلل والأمة ممنوعة من زلل.^١

ويستطيع الحاكم باعتباره حامى الدين أن يعلن الحرب على الكفار، ويعاقب الخارجين
على الدين ويؤم الناس فى الصلاة ويلقى خطبة الجمعة أو يقيم من يؤدى هذا الواجب. كما
قال خالد محمد خالد فى كتابه "خلفاء الرسول" ولايكاد يختار سيدنا عمر بن الخطاب رضى
الله تعالى عنه الوالى حتى يأخذ بيده ويقول له: "إنى لم استعملك على دماء المسلمين، ولا على
أعراضهم. ولكنى استعملتك لتقيم فيهم الصلاة، وتقسم بينهم، وتحكم فيهم بالعدل".^٢

ويجب عدم الخلط بين حفظ الدين وبين الحجر على حرية المسلمين فى العبادة وفى
حرية الفكر، فواجبات الحاكم فى هذا المقام كرتيس- تنحصر فى نشر تعاليم الدين وإقامة
الحدود على من يخالفون أحكام الشريعة وفقا لقواعد الشرع الحنيف.^٣

قال ابن تيمية: "إن جميع الولايات فى الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله تعالى
وأن تكون كلمة الله تعالى هى العليا فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك وبه أنزل
الكتب وبه أرسل الرسل وعليه جاهد الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنون".^٤

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٥

٢ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ٢١٤

٣ د. سليمان محمد الطماوى، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة (بيروت:

دار الفكر الحديث، ١٩٧٦م) ص ٢٦١

٤ شيخ الإسلام ابن تيمية، الحسبة فى الإسلام (دمشق: مكتبة دار البيان، ١٣٨٧هـ) ص ٤

واجبات الحاكم كما يراها ابن خلدون: "يراد بها حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والديوية الراجعة إليها إذ أن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة".^١

وأقوال العلماء المتقدمة تجمع على أن وظيفة الحاكم الأساسية هى تنفيذ أحكام القانون الإسلامية- وليس له أن يفصل من هذا التنفيذ وإلا وصف بالكفر كما قال الله تبارك وتعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون".^٢

والفسوق كما قال الله تبارك وتعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون".^٣

والظلم كما جاء فى القرآن الكريم: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون.^٤ وليس له أن يشرع من عند نفسه لأن النبى الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ليس له ذلك فأولى أن لا يكون للحاكم ذلك.^٥

قال الله سبحانه وتعالى: "قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى، إن أتبع إلا ما يوحى إلى ، إنى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم".^٦

وليس له أن يتدع شيئاً من رأى يرفضه الشرع. كما قال النبى صلى الله عليه وسلم: من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد.^٧ وليس له أن يجزئ الشرع فينفذ بعضه

١ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٩١.

٢ القرآن، ٥: ٤٤.

٣ القرآن، ٥: ٤٧.

٤ القرآن، ٥: ٤٥.

٥. منير حميد البياتى، الدولة القانونية والنظام السياسى الإسلامى (بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩م) ص ٣٤٨-٣٤٩.

٦ القرآن، ١٠: ١٥.

٧ الإمام البخارى، صحيح البخارى، ج ٣ ص ١٦٠.

ويرفض تنفيذ بعضه. قال الله تبارك وتعالى: "أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب".^١

كما يشمل حفظ الدين كواجب على الحاكم المسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويأخذهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وغير ذلك من العبادات.^٢ ويقول ابن قيم الجوزية: "وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".^٣

وقال عز الدين بن عبد السلام في إيضاح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: "أن الأمر بالمعروف سعى في جلب مصالح المأمور به والنهي عن المنكر سعى في درء مفسد المنهى عنه وهذا هو النصح لكل مسلم".^٤ وقد ورد في الحديث الشريف عن تميم الدارمي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الدين النصيحة قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولآئمة المسلمين وعامتهم".^٥

ومن هذا يتبين أن ولاية الإسلام (وسيلة) لتحقيق (غاية) معينة هي أن تكون كلمة الله تعالى هي العليا، وهي لا تكون كذلك إلا بتنفيذ الشرع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال الله تبارك وتعالى: "الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، والله عاقبة الأمور".^٦

والمعنى: هؤلاء الذين يستحقون نصره الله تعالى هم الذين إن جعلناهم سلطاناً في الأرض وتملكوا واستعلاء عبدوا الله تعالى وحافظوا على الصلاة وأداء

١ القرآن، ٢: ٨٥.

٢ د. فخري، محاضرات في السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٤.

٣ الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (القاهرة: مطبعة المدنى، ب ت) ص ٣١٦.

٤ أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأناس (القاهرة: مطبعة الاستقامة، ب ت) ج ١ ص ١٣٣.

٥ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ٢ ص ٣٧.

٦ القرآن، ٢٢: ٤١.

الزكاة ودعوا إلى الخير ونهوا عن الشر. ومرجع الأمور إلى حكمه تعالى وتقديره.^١

الأدلة على مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

أ. من القرآن الكريم:

١. قوله تبارك وتعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون".^٢

٢. قوله عزّ وجلّ: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله".^٣

٣. قوله تبارك وتعالى: والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".^٤

٤. قوله تعالى على لسان سيدنا لقمان عليه الصلاة والسلام وهو يعظ ابنه: "يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر".^٥

ب. من السنة النبوية:

١. عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: "كان يقال إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ولكن إذا عمل المنكر جهارا استحقوقوا العقوبة كلهم".^٦

١ محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج ٩ ص ٤١

٢ القرآن، ٣: ١٠٤.

٣ القرآن، ٣: ١١٠.

٤ القرآن، ٩: ٧١.

٥ القرآن، ٣١: ١٧.

٦ أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، مؤطامالك (مصر: دار إحياء الكتب العربية،

ب ت) ج ٣ ص ١٥٣-١٥٤.

٢. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".^١

٣. عن أبي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من عين رأت منكراً أو معصية لله فلم يغيره إلا أبكاها الله يوم القيامة وإن كان ولياً لله".^٢

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذى بعث الله تعالى به رسوله، وأنزل به كتبه، ووصف به هذه الأمة، وفضلها لأجله على سائر الأمم التى أخرجت للناس، وهذا واجب على كل مسلم قادر، وهو فرض كفاية: ويصير فرض عين على القادر الذى لم يقم به غيره من ذوى الولاية والسلطان، فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب: هو القدرة فيجب على القادر ما لا يجب على العاجز: قال الله تبارك وتعالى: "فاتقوا الله ما استطعتم".^٣

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم".^٤

يشمل أيضاً معاقبة للمرتدين والبغاة.^٥ ونعود إلى خليفة المسلمين أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وهو يواجه الردة بإيمانه الصلب.

وعند ما نعيش مع المصادر التاريخية التى سجلت أحداث تلك الأيام الفاصلة يأتلق حتى يملأ الأفق سؤال أكيد هو: أى مصير كان ينتظر الإسلام لو لم يكن خليفة المسلمين أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يومئذ هناك؟؟

١ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ٢ ص ٢٢ - ٢٥.

٢ ٥. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٤.

٣ القرآن، ٦٤: ١٦.

٤ الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية، ص ٣١٥.

٥ ٥. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٥.

لقد كان ابن مسعود رضى الله تعالى عنه يسط الحقيقة الكبرى فى قوله السالفة. "لقد قمنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما كدنا نهلك فيه، لو لا أن من الله علينا بأبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه".

أجل، لقد كان أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يومئذ نعمة الله ومثوبته للدين، وللناس.....

فقد تضرمت الأرض نارا فى الجهات النائية من المدينة المنورة والتي كان معظم أهلها حديثى عهد بالإسلام، ولم يكونوا يتصورون بفطرتهم الساذجة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يموت كما يموت الناس، وهكذا بهذه السرعة.....!

لقد سقط هؤلاء تحت صياح الكاذبين المهرة الذين كانوا يتربصون بالإسلام كل سوء. لقد انشقت الأرض فجأة عن كل الموتورين به والمتربصين. وعن أنبياء كذبة، قادوا براءة الإفك، جميع الذين كانت الغفلة ترشحهم لأن يكونوا ضحايا أكاذيبهم، لا سيما أولئك البعيدين من المدينة المنورة والداخلين فى الإسلام من قريب. وقف طليحة الأسدى يعلن نبوة كاذبة، وتبعه الكثيرون من قبائل أسد، وغطفان، وطى، وعبس، وذبيان.

ثم اشتعلت نيران الردة فى بنى عامر، وهوازن، وسليم. ثم شبت فى بنى تميم، وجاءتهم المرأة (سجاح) تزعق فيهم بنبوته الضالة المهرجة. ثم تورد أهل اليمامة رافعين لواء أخطر مدعى النبوة جميعا-مسيلم الكذاب. وهكذا بعد أن كان أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يواجه فلولا صغيرة، أصبح أمام جيوش جرارة، قوامها عشرات الألوف من المقاتلين. وسرت العدوى إلى أهل البحرين، وعمان، والمهرة، وصار هؤلاء وأولئك يتغنون ببيت من الشعر أطلقه أحد شعرائهم:-

أطعنا رسول الله ما دام بيننا + فيا لعباد الله، ما لأبى بكر؟؟!!

ولكن، الله من خلقه رجال تتحول المحن بين أيديهم إلى منح، والكوارث إلى ربيع، تملؤه روح الحياة.....!! وأبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه، من هؤلاء الرجال.....!!

فخلال هذه المحنة الصاهرة التي ألمت بالإسلام، تكشفت كل جوانب الضعف في البناء
البشرى للإسلام، وهب الرجل الحكيم القوى من فوره، فرأب الصدع، وحول الصف إلى
تماسك واقتدار.....!!

وكانت حظوظ الإسلام وافية، ومقاديره سعيدة، إذ جاءت هذه المحنة وأبو بكر الصديق
رضى الله تعالى عنه حامل الراية، وقائد الأمة. وبفضل من الله تبارك وتعالى ورحمة تفوق الرجل
الكبير، والخليفة المؤمن على أخطار كانت حرية بأن تداعى بناء أمبراطورية شائخة راسخة، فما
البال بدين ناشئ غض جديد.....؟! وكانت تلك الأيام المنزللة أعظم أيام الإسلام
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخصبها، وأكثرها بركة عليه، وخيرا لمصيره.

لقد سقطت الأقنعة عن الوجوه المتنكرة، وتقايأت الصدور المتوترة كل أحقادها
الدفينة، وأقبلت النار المباركة تصهر الأمة الجديدة وتنفي خبثها بصورة شاملة، وأكد إيمان أبى
بكر الصديق رضى الله تعالى عنه مقدرته، لاعلى اقتحام العقبات فحسب، بل وعلى أن يعلم
الدنيا كلها أهمية الإيمان.

لقد آمن بأن الله تعالى حق، وبأن الإسلام حق، وبأن محمدا رسول الله صلى الله عليه
وسلم حق. فلم يعد له مع هذا الإيمان أن ينكث أو يتردد. ولقد تركهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها. وأبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه اليوم خليفة
الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا التراث، وواجبه أن يفعل كل ما يعتقد أن الرسول
صلى الله عليه وسلم كان يفعله لو أنه اليوم حى. أفكان الرسول صلى الله عليه وسلم
سيقف صامتا أمام أولئك الكذبة الذين يحاولون أن ينكسوا راية الحق، ويطفئوا
نور الله..؟؟ إنهم رغم فساد منطقتهم، لم يتوسلوا بالمنطق، بل حملوا السلاح وتنادوا
لغزو المدينة المنورة. فليصنع ما كان النبي صلى الله عليه وسلم صانعه..

وهكذا أرسل بأسه العادل على المتمردين فى كل مكان، وانتصرت جيوشه على تلك
المعاقل..... ثم تعقبت المصادر الخفية المحركة للفتنة.... هناك فى الشام والعراق، حيث
كانت الروم والفرس تتخذان منهما مراكز وثوب، وأوكار مؤامرة. وهناك فى الشام، وفى
العراق، وفى دومة الجندل، وجدت جيوش الإسلام قوما عطاشا إلى الهدى والعدل والأمن.

أين المرتدون الذين حملوا السلاح ليقبضوا على الدين الجديد؟

أين مسيلمة، وطلحة، وسجاح بجيوشهم الجرارة؟

أين أولئك الذين كانوا يتغنون وهم يرقصون بأسلحتهم قائلين: فيا لعباد الله،
ما لأبى بكر...؟! لقد تمزقوا بددا كبقايا زوبعة ضالة، وولوا أمام الحق، نائحين بشعر آخر:-

ألا فاسقياني قبل خيل ابى بكر + لعل منايانا قريب ولا ندرى!!

(خيل أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه)..؟!!!

لقد صارت هذه العبارة كتقعقة الهول فى أسماع الذين أرادوا أن يخضعوا الحق

للباطل..!!

ويشمل أيضا إعزاز الدين أهله بدعوته للجهاد فى سبيل الله تعالى: ٢

ننظر الآن إلى أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه الذى كان يعزز الدين أهله بدعوته
للجهاد فى سبيل الله تعالى. قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، كان عليه السلام قد أعد
جيشا تحت إمرة أسامة بن زيد رضى الله تعالى عنهما، وجهته الشام.

وكان الجيش يوم انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم معسكرا على بعد ثلاثة أميال من
المدينة المنورة، يتهيأ للسير. وأرجأت وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم زحفه. واختلف رأى
بعد هذا فى أمره. فرأى فريق من المسلمين وعلى رأسهم عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
أن بعث جيش أسامة إلى الشام مخاطرة رهية فى الوقت الذى أصبحت المدينة المنورة نفسها
عاصمة الإسلام مهددة بغزو المرتدين. ورأوا ضرورة عودة الجيش إلى المدينة المنورة
ليكون فى مواجهة الأحداث الجديدة الزاحفة.

وكان أسامة رضى الله تعالى عنه نفسه قائد الجيش من أصحاب هذا رأى. والمسئلة
حين تقاس بالمنطق الجرد لا يبدو الصواب إلا فى هذا رأى الذى تبناه عمر بن الخطاب وأسامة
رضى الله تعالى عنهما.

١ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ١٠١ - ١٠٤.

٢ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٥

ولكن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يستمد منطقته من إيمانه. وكل قضية عنده تتسع للاجتهد إلا قضية أبرم الله تعالى فيها حكما، أو أصدر الرسول صلى الله عليه وسلم فيها أمرا. ولقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم قبيل وفاته أن ينفذ بعث أسامة رضى الله تعالى عنه، فليكن ما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم به، مهما تكن مستحادثات الظروف، ومهما تكن الأخطار التي تهدد المدينة المنورة.

وهكذا كان جواب أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه للناس:

— "أنفذوا بعث أسامة رضى الله تعالى عنه، فوالله لو خطفتنى الذئاب لأنفذته كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كنت لأرد قضاء قضاه.."

لم يعد ثمت نزاع فى الأمر، ولم يكن أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه بتصميمه هذا مفتاتا على آراء الآخرين، لأن القضية أساسا ليست مما يعرض للشورى بعد أن قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمته وأعطى أمره. وأبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه يؤثر أن تتخطفه الذئاب على أن يرد للرسول صلى الله عليه وسلم قضاء، أو يعطل شيئا...!!

وعاد بعض المسلمين وعلى رأسهم عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أيضا، يطلبون من أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أن يجعل على رأس الجيش قائدا غير أسامة رضى الله تعالى عنه الذى كان فتى صغير السن محدود الخبرة، لاسيما وفى هذا الجيش شيوخ الصحابة رضى الله تعالى عنهم وأجلأؤهم.

وهذه المسئلة أيضا إذا بحثت فى ضوء المنطق المجرد يبدو ذلك الرأى سديدا. لكن أبا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فى هذا، شأنه فى كل أمر يستمد منطقته من إيمانه..... فالذى ولى أسامة رضى الله تعالى عنه قيادة هذا الجيش، هو رسول الله صلى الله عليه وسلم....

ولقد رضيه الصحابة رضى الله تعالى عنهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى، أفيخلع أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه رجلا ولاه الرسول صلى الله عليه وسلم؟!

لم يكده عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يعرض الرأى المقترح على أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه حتى ثار الرجل الخليم ثورة ما ثار مثلها قبل ولا بعد.....!!

ولندع شاهد عيان يصف لنا المشهد فيقول: "وثب أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه من مكانه وأخذ بلحية عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، وقال: ويحك يا ابن الخطاب..... أيوليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتأمرنى أن أعزله؟؟!!"

ثم قام يتبعه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى حيث كان الجيش معسكرا، فدعا هم للتحرك على بركة الله تعالى وسار معهم مودعا.. ومشى الخليفة على قدميه إلى جوار أسامة رضى الله تعالى عنه الذى كان ممتطيا ظهر فرسه. واستحيا أسامة رضى الله تعالى عنه فهم بالنزول داعيا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الركوب، فثبته أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه بيده فى مكانه وهو يقول "والله لآنزلت ولا أركب.... وما ذا على أن أغبر قدميَّ فى سبيل الله ساعة؟؟!!"

كل أمر عنده سهل، وكل جليل يهون، إلا أمرا يدعوه إلى الخروج قيد أنملة عن طاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم. إن بينه وبين الله تعالى عقدا وموثقا يتمثلان فى إيمانه الراسخ الصامد.... وإنه لمصمم على أن يحمل حتى الموت كافة الالتزامات التى يفرضها هذا الإيمان. ولو تخطفته الذئاب!!

وهو على يقين أن الإيمان يحمل معه بصيرته التى تهدى إلى الحق وإلى الصواب.

وفى قصة أسامة رضى الله تعالى عنه بالذات تجلّى صدق هذا اليقين، فإصرار أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه على إنفاذ بعث أسامة رضى الله تعالى عنه لم يفئ عليه مثوبة الطاعة فحسب، بل وأفاء عليه الرشد والمنهج الصواب. فهناك صوب الشمال كانت الفتنة قد شرعت تذر قرنيها.....

ولكن لم تكد القبائل التى مر بها جيش أسامة رضى الله تعالى عنه وهو فى طريقه إلى الشام..... لم تكد تبصر هذا الجيش اللجب حتى عاد إليها صوابها، وقال بعضهم لبعض:

—والله لو كانت المدينة المنورة تمن تحت وطأة الضعف والخلاف كما سمعنا، ما كان

بوسعها أن تبعث هذا الجيش، فى هذه الأيام لتقاتل الروم!

وهكذا كان مجرد تحرك الجيش إلى غايته مثبطا أى مثبط لكثير من القبائل التى كانت فتنة الردة تتسلل إليها.^١

ثانيها: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم (أى إقامة القضاء).^٢

وهذه الفترة تمثل السلطة القضائية التى تعتبر الحاكم الرئيس الأعلى لها وهو من أعظم الفرائض التى اهتم بها علماء المسلمين وأول شئ يجب على ولى الأمر العمل به.^٣

ونوهوا بجليل خطره وضعوا لمن يتولاه الشروط الدقيقة الخاصة وكانوا يفرقون من تحمل مسئوليته خشية من الله تبارك وتعالى. وغايته إقامة العدل، ورفع الخصومات وتنفيذ أحكام.^٤

والأصل فى ذلك قوله تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".^٥

وكذلك جاء فى حديث زهير رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا".^٦

فعلى الحاكم المسلم أن يرى الضعيف المظلوم قويا حتى يأخذ الحق له، ويرى القوى الظالم ضعيفا حتى يأخذ الحق منه، فلا ينظر إلى جاه أو غنى أو قرابة، إنما ترعى لحقوق أخذ

١ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ٩٨-١٠١.

٢ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٥-١٦.

٣ المنسوبة للماوردى، التحفة الملوكية فى الآداب السياسية (إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب ت) ص ٨٩.

٤ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣١٢.

٥ القرآن، ٤: ٥٨.

٦ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووى، ج ١٢ ص ٢١١.

أو عطاء بالقسطاس المستقيم.^١ كما جاء في خطبة أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه:

«ألا إن الضعيف فيكم قوى عندى، حتى آخذ الحق له.....»

«ألا وإن القوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه.....»

ألا إنه على كثرة ما وعى التاريخ من موثيق وخطب استهل بها الحكام عهود حكمهم، لا نجد، ولن نجد قط مثل هذه الحكمة، وهذا القسطاس!!

ولقد زاد الموقف روعة وعظمة أن سلوك صاحبه لم يند عنه لحظة، ولم يعزب عنه قيد شعرة!! لقد كان سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه بهذه الكلمات المعجزات يضع فى إطار من الذمة والصدق مسئوليات الحاكم الأمين، ويكشف عن جوهر كل حكومة صالحة.^٢

وكذلك جاء فى الكتاب المشهور الذى أرسله سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلى أبى موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه حين ولاه القضاء ما يأتى:

«من عبد الله أمير المؤمنين، إلى عبد الله بن قيس..... سلام عليك.....»

أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى اليك،

وأنفذ إذا تبين لك، فإنه لا ينفذ حق لانه لا ينفذ له.

«أس بين الناس فى مجلسك ووجهك، حتى لا يطمع شريف فى حيفك، ولا يأس

ضعيف من عدلك.....» «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر.....»

والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا.....»

ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، فراجعت فيه نفسك وهديت لرشدك أن ترجع

إلى الحق: فإن الحق قديم لا يطله شئ. ومراجعة الحق خير لك من التماذى فى

الباطل.....»

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٥

٢ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ١١١-١١٢.

«الفهم، الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا في سنة، وأعرف الأشباه
والأمثال، ثم قس الأمور عند ذلك، وأعمد إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق فيما
ترى.....»

واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة، أمدا ينتهي إليه، فإن أحضر بينته أخذت له بحقه و
إلا استحلت عليه القضاء، فإن ذلك أنفى للشك. وأجلى للعمى. وأبلغ في العذر....
«والمسلمون عدول في الشهادة بعضهم على بعض، إلا مجلودا في حد، أو مجربا عليه
شهادة زوراً أو ظنيها في ولاء أو قرابة، فإن الله تعالى قد تولى منكم
السرائر، ودرأ عنكم الشبهات.....»

«وإياك والقلق، والضجر، والتأذى بالناس، والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب
الله تعالى بها الأجر، ويحسن الذخر، فإنه من يخلص نيته فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى، يكفه الله
ما بينه وبين الناس، ومن تزين للناس فيما يعلم الله تعالى خلافه منه، شأنه الله وهتك ستره وأبدى
فعله، فما ظنك بثواب عند الله عز وجل في عاجل رزقه، وخزائن رحمته؟ والسلام.....!!»
وهذا الكتاب الذي بين كثيرا من أسس القضاء العادل. ووقائع الحكام المسلمين الدالة
على مدى تطبيقهم للعدالة مع الجميع أكثر من أن تحصى.

كان القضاء معتبرا من عمل الخليفة لأن معناه فصل الخصومات والمنازعات على
حسب القانون الشرعي المأخوذ من الكتاب والسنة، فكان الخلفاء يباشرون هذا العمل بأنفسهم
ويستفتون في الحكم إن كانت هناك حاجة إلى الاستفتاء. ولما كثرت المشاغل واتسعت الفتوح
واضطر الخلفاء للاشتغال بالجيوش وتديرها فوضوا هذا العمل إلى من في مكنتهم الاستنباط
ولكنهم لم يتسموا باسم القضاة إلا من عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه
أول خليفة عين قضاة لفصل القضايا بين الناس مستقلين عن الأمراء فعين للكوفة
شريح بن الحارث الكندي وكان من كبار التابعين وقد أقام قاضيا بها ٥٧ سنة
لم يعطل فيها إلا ثلاث سنين في فتنة ابن الزبير ولما ولي الحجاج استعفاه فأعفاه.

وعين للقضاء. مصر قيس بن أبي العاص السهمي حسبما جاء بكتاب القضاة الذين ولوا مصر فهو أول قاض قضى بها في الإسلام. وولي أبا الدرداء رضى الله تعالى عنه المدينة المنورة وهو من الصحابة: ومن أعرف من ولاهم أبو موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه.

ووضع لهم أئمة ذجا يسيرون عليه واستمر الحال على ذلك إلى آخر عهد الخلفاء الراشدين. ومن أعظم ما كان لأولئك القضاة من الفخر شرفهم واستقلالهم فى الحكم فلم يعرف عن أحد منهم فى ذلك العصر ميل إلى الدنيا واغترار بزخرفها يعدل بهم عن قول الحق والحكم به، وكان سواء فى نظرهم الشريف والوضيع والخليفة والرعية ولم يكن لأمرء الأمصار سلطان عليهم فى قضائهم وكان تعيينهم من الخليفة رأساً وأحياناً يكتب الخليفة إلى الأمير أن يولى فلاناً قضاء بلده وعلى الحالين التعيين صادر من الخليفة. وكان للقضاة رزق من بيت المال لما يلزمهم من الانقطاع لهذا العمل وترك ما يرتزقونه منه.

ومن أحسن ما رأينا فى أمر القضاة ما كتبه أمير المؤمنين سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه إلى أحد عماله: "ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته فى نفسك ممن لاتضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى فى الزلة ولا يحصر من الفئ إلى الحق إذا عرفه ولا يشرف نفسه على طمع.

ولا يكتفى بأدنى فهم إلى اقصاه أوقفهم فى الشبهات وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم وأصبرهم على تكشف الأمور وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدنيه إطراء ولا يستميله إغراء وأولئك قليل ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له فى البذل ما يزيل عيلته وتقل معه حاجته إلى الناس واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك."

وكان فى كل مصر جماعة اشتهروا بالفقه واستنباط الأحكام كان يستعين بهم القاضى ويستفتيهم إذا أشكل عليه أمر. وأهم ما كان يدعوهم إلى ذلك أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن مجموعة فى كتاب بل كانت فى صدور الناس يحفظ منها أحدهم جزءاً والثانى جزءاً، وقد لا يحفظ أحدهم ما يحفظه الآخر فرمما عرضت للقاضى مسألة فلا يرى فيها نصاً ويكون النص وهو الحديث عند غيره وبذلك كانوا يسألون أهل عندكم شئ فى

هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجمعوا هذه الفتاوى ولا الأقضية فى كتاب خاص يرجع إليه من بعدهم، وكان من أمر السنة سببا كبيرا من أسباب اختلافهم فى الفتاوى والأقضية.

لم يكن القاضى فى أحكامه موكولا إلى الاجتهاد الصرف كما يظن بعض الباحثين ويجعل ذلك من عيوب القضاء وإنما كان موكولا إلى الاجتهاد فى فهم القانون الشرعى وتطبيقه على الحوادث والواقعات.

حقيقة أن ذلك القانون لم يعتن بالتفصيل التام بل اهتم بالقواعد الكلية وليس هذا عيبا فى القوانين التى يراد منها البقاء بل هو مما يحسنها ويجعلها صالحة لكل زمان ومكان. الاجتهاد للقاضى والحال ما ذكرنا أمر لا بد منه، ولذلك عدّه المتقدمون من الشروط المتحتمة.

لم يكن تعين القضاة مانعا للخلفاء من نظر أى خصومة تعرض عليهم، وقد حصل ذلك من الخلفاء فى أنات كثيرة فكان القضاة كانوا نوابا للخلفاء. وليس عندنا دليل على وجود سجلات يضبط فيها ما يصدر من الأحكام، لا أن صور الأحكام كانت تعطى للمحكوم له لأن ذلك لم يكن ما يدعو إليه ما دام التنفيذ فى يد القاضى فهو الذى يقضى وهو الذى ينفذ الحكم، ويظهر لنا مما قرأنا من أخبارهم أنهم قلما كانوا يحتاجون للتنفيذ لأن من حكم عليه كان يبادر بتنفيذ ما قضى عليه به من الحقوق فكان المتنازعون أقرب إلى كونهم مستفتين.

ويظهر لنا أن قضاء القضاة فى عهد الخلفاء الراشدين كان قاصرا على فصل الخصومات المدنية.

أما القصاص والحدود فكانت ترجع إلى الخلفاء وولاية الأمصار لأننا رأينا قضايا حكم فيها الخلفاء والأمراء بقتل قصاصا أو جلد بسكر ولم يبلغنا أن قاضيا ليس أميرا قضى بعقوبة منها أو نفذها وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لا يأمر بها إلا الخليفة أو عامله فكانت الدائرة القضائية ضيقة. ولم يبلغنا أيضا أن قضاة الأمصار كانوا ينيبون

عنهم قضاة فى غير الحواضر الكبرى وذلك كله دليل على قلة القضايا والخصومات.^١
وإنما نكتفى بالتذكير منها على سبيل المثال:

ووجد أمير المؤمنين سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه درعه عند مسيحي، فجاء به إلى شريح بن الحارث الكندى القاضى وقال: إنها درعى ولم أبعها ولم أهبها أحدا. فسأل شريح القاضى ذلك الرجل المسيحي: ماتقول فيما يقول أمير المؤمنين؟ قال المسيحي: "ما الدرع إلا درعى وما أمير المؤمنين عندى بكاذب فالتفت شريح القاضى إلى سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه يسأله: يا أمير المؤمنين! هل من بينة؟ فضحك على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ورأى أن القضية تافهة فاستغنى عن درعه وقال: أصاب شريح بن الحارث، ما عندى بينة!

فما كان من شريح القاضى إلا أن أمر بالدرع للمسيحي الذى أدعاها ملكا له بحضور أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه، إلا أن الرجل لم يكذ يأخذ الدرع ويمشى خطوات حتى عاد يقول: أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء.

أمير المؤمنين يديننى إلى قاضية فيقضى عليه! أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، الدرع درعك يا أمير المؤمنين، اتبعت الجيش وأنت منطلق من صفين فخرجت من بعيرك الأوراق. فقال سيدنا على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه: أما إذ أسلمت فالدرع لك.^٢

ثالثها: حماية البيضة والذب عن الحريم لينصرف الناس فى المعاش وينتشرروا فى الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال (أى الأمن العام).^٣

ولاشك أن تحقيق الاستقرار والأمن فى داخل البلاد من أهم الواجبات التى يجب على الحاكم المسلم أن يقوم بها، وذلك عن طريق فرض سيطرة الدولة على الخارجين عليها بحيث

١ المرحوم الشيخ محمد الخضرى بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية) (مصر:

دار الفكر العربى، ب ت) ج ٢ ص ٨٧-٨٨

٢ د. صبحى الصالح، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، ص ٤٧٦

٣ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦

لا يكون فى داخل البلاد سلطة أو قوة أو جماعة خارجة على الدولة أو متمردة على أوامرها تهدد الأمن والاستقرار.^١

فمن مهمة الحاكم المسلم أيضا أن يحقق المسلم الأمور التالية:

أ. حماية النفس من العبث والفساد بها: يقول الله تبارك وتعالى: "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق".^٢

يقول تعالى ناهيا عن قتل النفس بغير حق شرعى موجب للقتل كالمرتد، والقاتل عمدا، والزانى المحصن كما ثبت فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والزانى المحصن، والتارك لدينه المفارق للجماعة".^٣

ب. حماية حقوق الملكية للفرد: يقول سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل".^٤

أى يأبىها الذين صدقوا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يأكل بعضهم أموال بعض بالباطل وهو كل طريق لم تبحه الشريعة كالسرقة والخيانة والغصب والربا والقمار وما شاكل ذلك.^٥

ج. حماية كرامة المرء: يقول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن".^٦

ينهى تعالى عن السخرية بالناس وهو احتقارهم والاستهزاء بهم، كما ثبت فى الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الكبر بظن الحق، وغمط الناس"، والمراد من ذلك

١ د. محمد فاروق النبهان، نظلم الحكم فى الإسلام، ص ٥١١.

٢ القرآن، ١٧: ٣٣.

٣ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير، ج ٢ ص ٣٧٦.

٤ القرآن، ٤: ٢٩.

٥ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، ج ٢ ص ٩٢.

٦ القرآن، ٤٩: ١١.

احتقارهم واستصغارهم وهذا حرام، فإنه قد يكون المحتقر أعظم قدرا عند الله تعالى وأحب إليه من الساخر منه المحتقر له.^١

يقول تبارك وتعالى: "ولا تلمزوا أنفسكم."^٢ أى لا تلمزوا الناس، والهماز اللماز من الرجال مذموم ملعون.

كما قال الله تبارك وتعالى: "ويل لكل همزة لمزة".^٣

والهمز بالفعل واللمز بالقول، كما قال عز وجل: "هماز مشاء بنميم."^٤

يقول الله تعالى: "ولا تنازروا بالألقاب."^٥ أى لا تداعوا بالألقاب وهى التى يسوء الشخص سماعها. يقول جلّ وعلا: "ولا يغتب بعضكم بعضا."^٦

فيه نهى عن الغيبة، وقد فسرها الشارع كما جاء فى الحديث الذى رواه أبو داؤد، عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه، قال: قيل: يا رسول الله ما الغيبة؟

قال صلى الله عليه وسلم: "ذكرك أخاك بما يكره." قيل: أفرأيت إن كان فى أخى ما أقول؟

قال صلى الله عليه وسلم: "إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته".

والغيبة محرمة بالإجماع، ولا يستثنى من ذلك إلا ما رجحت مصلحته، كما فى الجرح والتعديل والنصيحة، كقول النبى صلى الله عليه وسلم: "ما استأذن عليه ذلك الرجل الفاجر: "إئذنوا له ببس أخو العشيرة"، وكذا ما جرى مجرى ذلك، ثم بقيتها على التحريم

١ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير، ج ٣ ص ٣٦٣.

٢ القرآن، ٤٩: ١١.

٣ القرآن، ١٠٤: ١.

٤ القرآن، ٦٨: ١١.

٥ القرآن، ٤٩: ١١.

٦ القرآن، ٤٩: ١٢.

الشديد، وقد ورد فيها الزجر الأكيد ولهذا شبهها تبارك وتعالى بأكل اللحم من الإنسان الميت.^١

كما قال عزوجل: "أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه".^٢

د. حماية الحياة الخاصة: يقول الله تبارك وتعالى: "لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى

تستأنسوا وتسلموا على أهلها".^٣

هذه آداب شرعية أدب الله بها عباده المؤمنين، أمرهم أن لا يدخلوا بيوتا غير بيوتهم حتى (يستأنسوا) أى يستأذنوا قبل الدخول ويسلموا بعده، وينبغى أن يستأذن ثلاث مرات، فإن أذن له وإلا انصرف كما ثبت فى الصحيح أن أبا موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه حين استأذن على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ثلاثا، فلم يؤذن له انصرف، ثم قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه: ألم تسمع صوت عبد الله بن قيس رضى الله تعالى عنه يستأذن؟ ائذنوا له فطلبوه فوجدوه قد ذهب، فلما جاء بعد ذلك قال: ما أرجعك؟ قال: إنى استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لى، وإنى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فلينصرف"، فقال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لتأتينى على هذا بينة وإلا أوجعتك ضربا، فذهب إلى ملا من الأنصار فذكر لهم ما قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقالوا: لا يشهد لك إلا أصغرنا فقام معه

أبو سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه فأخبر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بذلك، فقال: ألهانى عنه الصفق بالأسواق.^٤ يقول الله تعالى: "ولا تجسسوا".^٥

أى لا تبحثوا عن عورات المسلمين ولا تتبعوا معايهم، والتجسس غالبا يطلق فى الشر ومنه الجاسوس، وأما التجسس فيكون غالبا فى الخير، كما قال عزوجل إخبارا عن سيدنا

١ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير، ج٣ ص٣٦٤-٣٦٥

٢ القرآن، ٤٩: ١٢.

٣ القرآن، ٢٤: ٢٧.

٤ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير، ج٢ ص٥٩٦.

٥ القرآن، ٤٩: ١٢.

يعقوب عليه الصلوة والسلام: "يا بنى اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ولا تيأسوا من روح الله".^١

وقال الأوزاعي: التحسس البحث عن الشيء، والتحسس الاستماع إلى حديث القوم أو يتسمع على أبوابهم.

وروى أبو داؤد عن البراء بن عازب رضى الله تعالى عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أسمع العواتق فى بيوتها، أو قال: فى خدورها.

فقال: "يا معشر من أمن بلسانه لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عورة أخيه يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه فى جوف بيته".^٢

رابعها: إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك (أى تنفيذ الأحكام الجنائية).^٣

والحدود هى العقوبات المفروضة على الجرائم العامة والخاصة ومن أهم واجبات الدولة إقامة هذه الحدود بحق المخالفين لأوامر الشريعة الذين يرتكبون أعمالا مخالفة للشريعة أو يعتدون على غيرهم من الناس.^٤

فعلى الحاكم المسلم أن يرى الضعيف المظلوم قويا حتى يأخذ الحق له، ويرى القوى الظالم ضعيفا حتى يأخذ الحق منه، فلا ينظر إلى جاه أو غنى أو قرابة، إنما ترعى لحقوق أخذ أو عطاء بالقسطاس المستقيم. وهذا يبنى إقامة الحدود بإنزال العقوبات بمسئوليتها لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك.^٥

١ القرآن ١٢: ٨٧.

٢ محمد على الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج ٣ ص ٣٦٥.

٣ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦.

٤ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، ص ٥١٢.

٥ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٥.

والأصل في ذلك قوله تعالى: "فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق".^١

ولقد أكد النبي الكريم صلى الله عليه وسلم مبدأ المساواة أمام القانون عند ما رفض بشدة ظاهرة شفاععة بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم يوم شفعوا لامرأة من بنى مخزوم سرقت لإغفائها من العذاب والعقاب بسبب علو منزلتها فى القوم واعتبر التمييز أمام القانون مهلكة للأمم.

فقال سيد المرسلين وخاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم: "إنما هلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سرقت لقطعت يدها".^٢

ومما يجب ويتعين على الحاكم أن يقيم الحد أو التعزير فى العقوبة على من استحقها بقدر الذنب لا بحسب الهوى والغضب، فإن الحاكم إذا أقام العقوبة على أحد بالغضب أدى به ذلك إلى السرف فى الانتقام فإذا تعمد ذلك فقد جار وإذا جار تخلى الله تعالى عنه وإذا تخلى الله تعالى عنه هلك وهلك معه من ينصره.^٣

وفى القانون الجنائى لم يحدد عقوبات مقدرة إلا لخمس فئات من المجرمين منها:

أ. القصاص شرع الكتاب القصاص كما قال الله تعالى: "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق" ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل إنه كان منصورا".^٤

يقول الله تعالى ناهيا عن قتل النفس بغير حق شرعى، كما ثبت فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن

١ القرآن، ٥: ٤٨.

٢ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ١ ص ١٨٦.

٣ المنسوبة للماوردي، التحفة الملوكية فى الآداب السياسية، ص ٩٥.

٤ القرآن ١٧: ٣٣.

محمدًا رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والزاني المحصن، والتارك لدينه المفارق للجماعة".^١

وكذلك ثبت أن من قتل مظلوماً قد جعل الدين لوليه السلطان ونهاه أن يسرف في القتل وكان ولي الدم عند العرب أقرب عاصب للإنسان. (ويتولاه الآن ذو الولاية العامة فهو الذي صار له الحق أن يقيم دعوى القصاص وغيرها لأن العصبية العربية لم يعد لها أثر).

وبين في سورة البقرة أن كتب القصاص في القتلى وأن القصاص لا ينبغي أن يتجاوز القاتل فالحر بالحر ولا يقتل به غيره مهما تكن قيمة القاتل والعبد يقتل بالعبد ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك إلى ساداته والأنتى بالأنتى ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك إلى رجالها أو عصبتها ولم يمنع العفو ممن ثبت له الحق في القصاص وهو الولي.^٢

وذكر الكتاب أن من الشرائع التي كتبها على قوم موسى عليه الصلوة والسلام القصاص. فقال تبارك وتعالى: "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن، والجروح قصاص".^٣

ب. حد قطع الطريق : كما قال الله عز وجل: "إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم".^٤

المحاربة هي المضادة والمخالفة، وهي صادقة على الكفر وعلى قطع الطريق وإخافة السبيل، وكذا الإفساد في الأرض يطلق على أنواع من الشر، حتى قال كثير من السلف منهم

١ محمد على الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج ٢ ص ٣٧٦

٢ المرحوم الشيخ محمد الخضرى بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية) ج ١ ص ١٣٩

٣ القرآن، ٥: ٤٥

٤ القرآن، ٥: ٣٣

سعيد بن المسيب: "إن قبض الدراهم والدنانير من الإفساد فى الأرض".^١ وقد قال الله تعالى: "وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد."^٢
قال بعض العلماء: الإمام بالخيار إن شاء قتل، وإن شاء صلب، وإن شاء قطع الأيدى والأرجل، وإن شاء نفى وهو مذهب مالك.

وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما: لكل رتبة من الحرابة رتبة من العقاب فمن قتل قتل، ومن قتل وأخذ المال قتل وصلب، ومن اقتصر على أخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف، ومن أخاف فقط نفى من الأرض، وهذا قول الجمهور.^٣
وعلى كل حال فإن الله تبارك وتعالى قال: "إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم، فاعلموا أن الله غفور رحيم".^٤

ج. حدّ الزانى: وقد قال الله تبارك وتعالى: "الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة".^٥

هذه الآية الكريمة فيها حكم الزانى فى الحد، وللعلماء فيه تفصيل، فإن الزانى لا يخلو إما أن يكون بكرا وهو الذى لم يتزوج، أو محصنا وهو الذى قد وطئ فى نكاح صحيح وهو حصر بالغ عاقل، فأما إذا كان بكرا لم يتزوج فإن حده مائة جلدة كما فى الآية الكريمة، ويزاد على ذلك أن يغرب عاما عن بلده عند جمهور العلماء.

خلافًا لأبى حنيفة رحمه الله تعالى فإن عنده أن التغريب إلى رأى الإمام إن شاء غرب وإن شاء لم يغرب.

١ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥١٠

٢ القرآن ٢: ٢٠٥

٣ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، ج ٣ ص ١٩

٤ القرآن ٥: ٣٤

٥ القرآن ٢٤: ٢

وحجة الجمهور في ذلك:

١. استدل الجمهور بما ثبت في الصحيحين في الأعرابيين الذين آتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما: يارسول الله إن ابني هذا كان عسيفا - يعنى أجيرا - على هذا، فزنى بامرأته، بافتديت ابني منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله تعالى: الوليدة و الغنم ردّ عليك، وعلى ابنك مائة جلدة و تغريب عام". واغديا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها فغدا عليها فاعترفت فرجمها.

وفى هذا دلالة على تغريب الزانى مع جلد مائة إذا كان بكرا.^١

٢. قالوا وقد تكرر ذكر النفي في قصة العسيف على أنه من الحد. ولا مانع من الزيادة على حكم الآية بخبر الأحاد. فقد أنزل الله تعالى الجلد (قرآنا) وبقي التغريب في البكر (سنة).

حجة الأحناف:

أولا: استدل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بظاهر الآية الكريمة فإنها اقتضت في مقام البيان على مائة جلدة، فلو كان النفي مشروعا لكان ذلك نسخا للكتاب وخبر الأحاد لا يقوى على نسخ الكتاب، ولو كان النفي حدا مع الجلد لبينه عليه الصلاة والسلام للصحابة رضى الله تعالى عنهم لئلا يعتقدوا عند سماع التلاوة أن الجلد هو جميع الحد، ولكان ووروده في وزن ورود نقل الآية وشهرتها، ولما لم يكن ذلك كذلك ثبت أنه ليس بحد، وأن حد الزنى ليس إلا (الجلد).

ثانيا: واستدل أيضا بما روى عن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال: إذا زنى البكران فإنهما يجلدان ولا ينفيان لأن نفيهما فتنة لهما وقال: "وكفى بالنفى فتنة".

فأما إذا كان محصنا: ذهب أهل الظاهر إلى وجوب الجلد والرجم في حق الزانى المحصن وهى إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

وذهب الجمهور إلى أن حده الرجم فقط. وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار والرواية الأخرى عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

أدلة الظاهرية: استدل أهل الظاهر على وجوب الجلد والرجم بما يلي:

أ. العموم الوارد فى الآية الكريمة "الزانية والزانى" فإن "ال" للجنس والعموم، فيشمل جميع الزناة وجاءت السنة بزيادة حكم فى حق المحصن وهو الرجم فيزاد على الجلد.

ب. روى الإمام أحمد وأهل السنن عن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خذوا عنى خذوا عنى، قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم".

أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على عدم الجمع بين الجلد والرجم ببضعة أدلة نلخصها فيما يلي:

أولاً: ما روى فى الصحيحين: "أن أعرابيا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك بالله إلا قضيت لى بكتاب الله تعال، فقال الخصم الآخر وهو أفته منه - نعم - فاقض بيننا بكتاب الله تعال وائذن لى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل: فقال: إن ابنى كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته، وإنى أخبرت أن على ابنى الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فأخبرونى أن على ابنى (جلد مائة وتغريب عام) وأن على امرأة هذا الرجم..

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله" الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام" واغديا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها!"

فغدا عليها فاعترفت فأمر بها النبى صلى الله عليه وسلم فرجمت. قالوا فأمره برجمها ولم

يقل له اجلدها ثم ارجمها.

ثانياً: واستدلوا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً فقد تكرر الرجم فى زمانه، فرجم ماعزاً والغامدية ورجم أصحابه معه ولم يرو أحد أنه جمع بينه وبين الجلد، فقطعنا بأن حد المحصن لم يكن إلا الرجم لاغير.

وأجابوا عن أدلة الظاهرية بأن حديث عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه منسوخ بقول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله حيث رجم ولم يجلد، فوجب أن يكون الخبر السابق منسوخاً.. وأما استدلالهم بالعموم فى الآية الكريمة فغير مسلم لأن الآية كما يقول الجمهور خاصة بالبكرين وليست عامة بدليل خروج العبيد والإماء منها حيث أن حد العبد خمسون جلدة لا مائة جلدة وهذا يدفع العموم.

الترجيح: وبهذا يتبين لنا قوة أدلة الجمهور وضعف أدلة الظاهرية والله أعلم.^١

د. حد القذف: وقد جعله الله تعالى ثمانين جلدة: كما قال الله تبارك وتعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون. إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم".^٢ وهذه الآية الكريمة فيها بيان جلد القاذف للمحصنة وهى الحرة البالغة العفيفة، فإذا كان المقذوف رجلاً فكذلك يجلد قاذفه أيضاً، وليس فيه نزاع بين العلماء، فإن أقام القاذف بينة على صحة ما قاله درأ عنه الحد، ولهذا قال تعالى: "ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون".

فأوجب على القاذف إذا لم يقم البينة على صحة ما قال ثلاثة أحكام:

الحكم الأول: أن يجلد ثمانين جلدة،

الحكم الثانى: أن ترد شهادته أبداً،

١ محمد على الصابونى، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، ج ٢ ص ٢٥-٢٩

٢ القرآن، ٢٤: ٤-٥

الحكم الثالث: أن يكون فاسقا ليس يعدل لاعند الله تعالى ولا عند الناس.^١

ثم قال الله تعالى: "إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم". وقد اختلف الفقهاء في هذا الاستثناء هل يعود إلى الجملة الأخيرة فيرفع عنه وصف الفسق ويظل مردود الشهادة؟ أم إن شهادته تقبل كذلك بالتوبة؟ على مذهبين:

المذهب الأول: هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة "وأولئك هم الفاسقون" فيرفع عنه وصف الفسق إذا تاب ولكن لا تقبل شهادته. ولو أصبح أصلح الصالحين، وهذا المذهب مروى عن الحسن البصرى والنخعى وسعيد بن جبير وغيرهم من فقهاء التابعين.

المذهب الثانى: هو مذهب الجمهور مالك والشافعى وأحمد: إن الاستثناء راجع إلى الجملتين الأخيرتين "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون". فإذا تاب قبلت شهادته ورفع عنه وصف الفسق وهذا المذهب مروى عن عطاء وطاؤوس ومجاهد والشعبى وعكرمة وغيرهم من علماء التابعين وهو الذى اختاره ابن جرير الطبرى رحمهم الله تعالى أجمعين.

وهذا الاختلاف بين الفقهاء مرده إلى قاعدة أصولية: وهى هل الاستثناء الوارد بعد الجمل المتعاطفة بالواو يرجع إلى الكل أو إلى الأخير؟

فالشافعى ومالك وأحمد يرجعون إلى الجميع، والأحناف يرجعون إلى الأخير فقط والمسئلة تطلب من كتب الأصول وليس هذا محل تفصيلها.

يقول العلامة المودودى فى تفسير سورة النور فرأى الطائفة الأولى هو الأرجح عندى فى هذه القضية فإن حقيقة توبة المرء لا يعلمها إلا الله. ومن تاب عندنا فإن غاية مالنا أن نجامله به هو أن لانسميه الفاسق ولانذكره بالفسق وليس من الصحيح أن نبالغ فى مجاملته، حتى نعود

إلى الثقة بقوله لمجرد أنه قد تاب عندنا في ظاهر الأمر.^١

هـ. حد السارق: وقد جعله الله تعالى قطع اليد كما قال الله تعالى:

"والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله، والله عزيز حكيم".^٢

يقول الله تبارك وتعالى حاكما وأمرًا بقطع يد السارق والسارقة، وقد كان القطع معمولًا به في الجاهلية، فقرر في الإسلام وزيدت شروط آخر، كما كانت القسامة والدية والقراض وغير ذلك من الأشياء التي ورد الشرع بتقريرها على ما كانت عليه وزيادات هي من تمام المصالح.

وقد ذهب بعض الفقهاء من أهل الظاهر إلى أنه متى سرق السارق شيئًا قطعت يده به سواء كان قليلًا أو كثيرًا لعموم هذه الآية: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما". فلم يعتبروا نصابًا ولا حرزًا بل أخذوا بمجرد السرقة، وتمسكوا بما ثبت في الصحيحين:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده".

وأما الجمهور فاعتبروا النصاب في السرقة وإن كان قد وقع بينهم الخلاف في قدره فذهب كل من الأئمة الأربعة إلى قول علي حدة.

فقال أبو حنيفة والثوري رحمهما الله تعالى: لا قطع إلا في عشرة دراهم فصاعدًا أو قيمتها من غيرها. واحتجوا بأن ثمن الجنب الذي قطع فيه السارق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ثمنه عشرة دراهم.

وذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى أن كل واحد من ربع الدينار و الثلاثة دراهم مرد شرعي فمن سرق واحدًا منهما أو ما يساويه قطع عملاً بمحدث ابن عمر ومحدث عائشة رضي

١ محمد علي الصابوني، رواتع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، ج ٢ ص ٧٠-٧٢

٢ القرآن ٥: ٣٨.

الله تعالى عنهما ووقع في لفظ عند الإمام أحمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك".

وذهب الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن الاعتبار في قطع يد السارق بربع دينار أو ما يساويه من الأثمان أو العروض فصاعدا والحجة في ذلك ما أخرجه البخاري رحمه الله تعالى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا".

ف عند الإمام مالك رحمه الله تعالى النصاب ثلاثة دراهم مضروبة خالصة فمتى سرقها أو ما يبلغ ثمنها فما فوقه وجب القطع واحتج في ذلك بما رواه عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. أخرجاه في الصحيحين.^١

قال فضيلة الشيخ السائس: إذا لوحظ أن الحدود تدرأ بالشبهات، وأن الاحتياط أمر لا يجوز الإغضاء عنه، وأن الحظر مقدم على الإباحة، أمكن ترجيح مذهب الحنفية لأن المجن المسروق في عهده عليه الصلوة والسلام الذي قطعت فيه يد السارق، قدره بعضهم بثلاثة دراهم، وبعضهم بأربعة، وبعضهم بخمسة، وبعضهم بربع دينار، وبعضهم بعشرة دراهم، والأخذ بالأكثر أرجح، لأن الأقل فيه شبهة عدم الجنائية، والحدود تدرأ بالشبهات، ولأن التقدير بالأقل يبيح الحد في أقل من العشرة، والتقدير بالعشرة يحظر الحد فيما هو أقل منها، والحاضر مقدم على المبيح.^٢

وقد أجاب الجمهور عما تمسك به الظاهرية من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه "يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده". بأجوبة:

الجواب الأول: إنه منسوخ بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها.

الجواب الثاني: إنه مؤول ببيضة الحديد وحبل السفن قاله الأعمش فيما حكاه البخاري وغيره عنه.

١ محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج ١ ص ٥١٥-٥١٦

٢ محمد علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، ج ١ ص ٥٥٤

الجواب الثالث: إن هذه وسيلة إلى التدرج في السرقة من القليل إلى الكثير الذى تقطع فيه يده، ويحتمل أن يكون هذا خرج مخرج الأخبار عما كان الأمر عليه فى الجاهلية، حيث كانوا يقطعون فى القليل والكثير، فلعن السارق الذى يئذل يده الثمينة فى الأشياء المهينة.^١

دل قوله تعالى: "فاقطعوا أيديهما" على وجوب قطع اليد فى السرقة.

وقد أجمع الفقهاء على أن اليد التى تقطع هى اليمنى لقراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه "فاقطعوا أيمنهما".

ثم اختلفوا من أين تقطع اليد:

فقال فقهاء الأمصار تقطع من المفصل (مفصل الكف) لامن المرفق، ولامن المنكب.

وقال الخوارج: تقطع إلى المنكب.

وقال قوم: تقطع الأصابع فقط.

حجة الجمهور: "ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد السارق من الرسغ". وكذلك ثبت عن على بن أبى طالب وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما أنهما كانا يقطعان يد السارق من مفصل الرسغ، فكان هو المعول عليه.

وإذا عاد إلى السرقة ثانيا: قطعت رجله اليسرى باتفاق الفقهاء لما رواه الدارقطنى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا سرق السارق فاقطعوا يده، ثم إذا عاد فاقطعوا رجله اليسرى".

ولفعل على بن أبى طالب وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما من قطع يد السارق ثم قطع رجله. وكان ذلك بمحض من الصحابة ولم ينكر عليهما أحد فكان ذلك إجماعا.

وأما إذا عاد إلى السرقة ثالثا: فلا قطع عند الحنفية والحنابلة. ولكنه يضمن المسروق ويسجن حتى يتوب.

وقال المالكية والشافعية: إذا سرق تقطع يده اليسرى، وإن عاد إلى السرقة رابعا تقطع رجله اليمنى.

ويروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: "إني استحيى من الله تعالى أن أدعه بلا يد يأكل بها، وبلا رجل يمشى عليها".

وهذا القول مروى عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما وغيرهما من الصحابة رضى الله تعالى عنهم.

حكمة التشريع: صان الإسلام بتشريعه الخالد كرامة الإنسان، وجعل الاعتداء على النفس أو المال أو العرض جريمة خطيرة، تستوجب أشد أنواع العقوبات، فالبغي فى الأرض بالقتل والصلب، والاعتداء على الآمنين بسرقة الأموال، كل هذه جرائم ينبغى معالجتها بشدة وصرامة، حتى لا يغيث المجرمون فى الأرض فسادا، ولا يكون هناك ما يخل بأمن الأفراد والمجتمعات.

وقد وضع الإسلام للمحارب الباغى أنواعا من العقوبات (القتل، الصلب، تقطيع الأيدي والأرجل، النفى من الأرض) كما وضع للسارق عقوبة (قطع اليد) وهذه العقوبات تعتبر بحق رادعة زاجرة، تقطع الشر من جذوره، وتقضى على الجريمة فى مهدها وتجعل الناس فى أمن، وطمأنينة، واستقرار.

وأعداء الإنسانية يستعظمون قتل القاتل، وقطع يد السارق، ويزعمون أن هؤلاء المجرمين ينبغى أن يحظوا بعطف المجتمع، لأنهم مرضى بمرض نفسانى، وأن هذه العقوبات الصارمة لاتليق بمجتمع متحضر يسعى لحياة سعيدة كريمة. إنهم يرحمون المجرم من المجتمع، ولا يرحمون المجتمع من المجرم الأثيم الذى سلب الناس أمنهم واستقرارهم، وأقلق مضاجعهم، وجعلهم مهددين بين كل لحظة ولحظة فى الأنفس والأموال والأرواح.

وقد كان من أثر هذه النظريات التى لاتستند على عقل ولا منطق سليم، أن أصبح فى كثير من البلاد (عصابات) للقتل وسفك الدماء وسلب الأموال، وزادت الجرائم، واختل الأمن، وفسد المجتمع، وأصبحت السجون ممتلئة بالمجرمين وقطاع الطريق.

والعجيب أن هؤلاء الغربيين الذين يرون فى الحدود الإسلامية شدة وقسوة لاتليق بعصرنا المتحضرة، والذين يدعون إلى إلغاء عقوبة (القتل والزنى وقطع يد السارق) الخ هم أنفسهم يفعلون ما تشيب له الرؤس وتنخلع لهوله الأفتدة، فالحروب الهمجية التى يثيرونها

والأعمال الوحشية التي يقومون بها من قتل الأبرياء، والاعتداء على الأطفال والنساء، وتهديم المنازل على من فيها، لاتعتبر في نظرهم وحشية، ولقد أحسن الشاعر حين صور منظر هؤلاء الغربيين بقوله:

قتل امرئ في غابة + جريمة لاتغتفر.

وقتل شعب آمن + مسألة فيها نظر.

نعم إن الإسلام شرع عقوبة قطع يد السارق، وهي عقوبة صارمة ولكنه أمن الناس على أموالهم وأرواحهم، وهذه اليد الخائنة التي قطعت إنما هي عضو أشل تأصل فيها الداء والمرض، وليس من المصلحة أن نتركها حتى يسرى المرض إلى جميع الجسد، ولكن الرحمة أن نبتئها ليسلم سائر البدن، ويد واحدة تقطع كقيلة بردع المجرمين، وكف عدوانهم وتأمين الأمن والاستقرار للمجتمع، فأين تشريع هؤلاء من تشريع الحكيم العليم، الذي صان به النفوس والأموال والأرواح!!^١

أما سائر الجرائم - من جنایات وجنح ومخالفات - فلم يحدد لها عقوبات وإنما ترك لأولى الأمر أن يقدروا عقوباتها بما يرونه كفيلا بصيانة الأمن وردع المجرم واعتبار غيره، لأن هذه التقديرات مما تختلف باختلاف البيئات والأمم والأزمان فمهد السبيل لولاة كل أمة أن يقرروا العقوبات بما يلائم حال الأمة ويوصل إلى الغرض من العقوبة. وأرشد الله سبحانه وتعالى إلى أصل عام لاختلف فيه الأمم وهو أن تكون العقوبة على قدر الجريمة، فقال عز من قائل: "وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به".^٢ وقال تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم".^٣

هذه جملة صغيرة من نظام الإسلام الذي شرعه الله تعالى في هذا الدين ليكون أساسا

للنظام الحكم في الإسلام.^٤

١ محمد على الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، ج ١ ص ٥٥٦-٥٥٨

٢ القرآن، ١٦: ١٢٦.

٣ القرآن، ٢: ١٩٤.

٤ عبدالوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية

والخارجية والمالية، ص ٢٠-٢١.

خامسها: تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظفر الأعداء بقوة ينتهكون فيها محرماً أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دماً (أى إعداد وسائل الدفاع).^١
فيجب على الحاكم المسلم أن يبذل كل الجهد فى تجهيز الجيوش، و تحصين الحدود بالعدد والعدة وذلك لتحقيق:

أ. حماية الأمة من مفاجاة الأعداء لهم فينتهكون المحرمات ويسفكون الدماء.

ب. المهابة للأمة فى نفوس أعدائها إلى يوم الدين. تحقيقاً لقوله تبارك وتعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم، لا تعلمونهم، الله يعلمهم".^٢ أى يأمرنا الله تعالى بإعداد القوة لقتال الأعداء، وقد جاء التعبير عاماً "من قوة" ليشمل القوة المادية، والقوة الروحية، وجميع أسباب القوة، فنبهوا على أن النصر من غير استعداد لا يتأتى فى كل زمان.^٣

والمراد بالقوة ههنا: ما يكون سبباً لحصول القوة وذكرها فيه وجوها:

الوجه الأول: المراد من القوة أنواع الأسلحة.

الوجه الثانى: روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآية على المنبر وقال "ألا إن

القوة الرمى"

الوجه الثالث: قال بعضهم: القوة هى الحصون.

الوجه الرابع: قال أصحاب المعانى الأولى أن يقال: هذا عام فى كل ما يتقوى به على

حرب العدو، وكل ما هو آلة للغزو والجهاد فهو من جملة القوة. وقوله عليه الصلاة والسلام "القوة هى الرمى" لا ينفى كون غير الرمى معتبراً، كما أن قوله عليه الصلاة والسلام: "الحج عرفة والندم توبة" لا ينفى اعتبار غيره، بل يدل على أن هذا المذكور جزء شريف من المقصود

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦

٢ القرآن، ٨: ٦٠.

٣ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، ج ٤ ص ٨٢-٨٣

فكذا ههنا، وهذه الآية تدل على أن الاستعداد للجهاد بالنبل والسلاح وتعليم الفروسية والرمي فريضة، إلا أنه من فروض الكفايات.

وقوله "ومن رباط الخيل" الرباط المرابطة أو جمع ربيط، كفصال وفصيل، ولا شك أن ربط الخيل من أقوى آلات الجهاد. روى أن رجلاً قال لابن سيرين: إن فلاناً أوصى بثلاث ماله للحصون. فقال ابن سيرين: يشتري به الخيل فتربط في سبيل الله ويغزى عليها، فقال الرجل: إنما أوصى للحصون، فقال هي الخيل.

ألم تسمع قول الشاعر:

ولقد علمت على تجنبى الردى + إن الحصون الخيل لامدر القرى^١

وقال: *وحصنى من الأحداث ظهر حصانى*

وقد جاء مدحها فيما لا يحصى من الأخبار وصح: "الخيل معقود في نواصها الخير إلى يوم القيامة". وأخرج أحمد عن معقل بن يسار والنسائي عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنهما لم يكن شئ أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل. و ميز صلى الله عليه وسلم بعض أصنافها على بعض.^٢

قال عكرمة: ومن رباط الخيل الأناث وهو قول الفراء، ووجه هذا القول أن العرب تسمى الخيل إذا ربطت في الأفنية وعلقت ربطاً واحداً ربيطاً، ويجمع ربط على رباط وهو جمع الجمع، فمعنى الرباط ههنا، الخيل المربوط في سبيل الله، وفسر بالأناث لأنها أولى ما يربط لتناسلها ونمائها بأولادها، فارتباطها أولى من ارتباط الفحول، هذا ما ذكره الواحدى.

ولقائل أن يقول: بل حمل هذا اللفظ على الفحول أولى، لأن المقصود من رباط الخيل المحاربة عليها، ولا شك أن الفحول أقوى على الكر والفر والعدو، فكانت المحاربة عليها أسهل، فوجب تخصيص هذا اللفظ بها، ولما وقع التعارض بين هذين الوجهين وجب حمل اللفظ على مفهومه الأصلي، وهو كونه خيلاً مربوطاً، سواء كان من الفحول أو من الأناث.

١ الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج ١٥ ص ١٨٥.

٢ العلامة الألوسى البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج ١٠ ص ٢٥.

ثم أنه تعالى ذكر ما لأجله أمر بإعداد هذه الأشياء، فقال "ترهبون به عدو الله وعدوكم"، وذلك أن الكفار إذا علموا كون المسلمين متأهين للجهاد ومستعدين له مستكملين لجميع الأسلحة والآلات خافوهم، وذلك الخوف يفيد أموراً كثيرة:

الأمر الأول: أنهم لا يقصدون دخول دار الإسلام.

الأمر الثاني: أنه إذا اشتد خوفهم فربما التزموا من عند أنفسهم جزية.

الأمر الثالث: أنه ربما صار ذلك داعياً لهم إلى الإيمان.

الأمر الرابع: أنهم لا يعينون سائر الكفار.

الأمر الخامس: أن يصير ذلك سبباً لمزيد الزينة في دار الإسلام.

ثم قال تعالى: "وآخرين من دونهم، لا تعلمونهم، الله يعلمهم". والمراد أن تكثير آلات الجهاد وأدواتها كما يرهب الأعداء الذين نعلم كونهم أعداء، كذلك يرهب الأعداء الذين لا نعلم أنهم أعداء، ثم فيه وجوه:

الوجه الأول: وهو الأصح أنهم هم المنافقون، والمعنى: أن تكثير أسباب الغزو كما يوجب رهبة الكفار فكذلك يوجب رهبة المنافقين.

الوجه الثاني: في هذا الباب ما رواه ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: المراد كفار الجن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ "وآخرين من دونهم، لا تعلمونهم، الله يعلمهم"، فقال: إنهم الجن. ثم قال: "إن الشيطان لا يخيل أحداً في دار فيها فرس عتيق" وقال الحسن: سهيل الفرس يرهب الجن، وهذا الوجه مشكل، لأن تكثير آلات الجهاد لا يعقل تأثيره في إرهاب الجن.

الوجه الثالث: أن المسلم كما يعاديه الكافر، فكذلك قد يعاديه المسلم أيضاً، فإذا كان قوى الحال كثير السلاح، فكما يخافه أعداؤه من الكفار، فكذلك يخافه كل من يعاديه مسلماً كان أو كافراً.^١

ج. لتوفير العدل والأمن والرخاء للأمة.^١

ومن أهم الواجبات الدولة حماية البلاد من خطر الاعتداء الخارجى ولا يكون ذلك إلا عن طريق إعداد جيش قوى قادر على مجابهة الجيوش المعادية وتسليح هذا الجيش بكل الأسلحة التى تضمن له الغلبة والنصرة.

لأن الإسلام قد جعل الحاكم هو المسئول الأول عن كل أعمال الدولة مسئولية مباشرة ولذلك اشترطوا فى الإمام الكفاية والقدرة على تحمل أعباء الحكم فإذا كان عاجزاً عن إدارة شؤون البلاد فعندئذ لا يجوز له تولى هذه المسئولية الكبرى.

الدفاع عن البلاد واجب من واجبات الحاكم، لأن عليه أن يعد لهذا الأمر عدته، ولا يجوز أن يخرج نفسه من هذه المسئولية أو ينيطها بغيره لأنها من جملة واجباته الأساسية.^٢

وقد بين الله سبحانه وتعالى فى آيات كثيرة فى القرآن الكريم التى حثت على تحصين الثغور، داعية إليه منها قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا، واتقوا الله لعلكم تفلحون".^٣

اختلف المفسرون فى تأويل هذه الآية على ثلاثة تأويلات:

التأويل الأول: اصبروا على طاعة الله وصابروا أعداء الله ورابطوا فى سبيل الله، وهذا قول الحسن.

التأويل الثانى: اصبروا على دينكم وصابروا الوعد الذى وعدكم ورابطوا عدوى وعدوكم، وهذا قول محمد بن كعب.

التأويل الثالث: اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا بملازمة الثغر، وهذا قول زيد بن أسلم.^٤

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ١٦

٢ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، ص ٥١٢

٣ القرآن، ٣: ٢٠٠

٤ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٤٩

وقال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: "رباط يوم فى سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل".^١

والمرباط عند الفقهاء: هو الذى يسكن الثغور فرباط فيها.^٢

سادسها: جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة، حتى يسلم أو يدخل فى الذمة ليقام بحسب الله تعالى فى إظهاره على الدين كله (أى الجهاد ضد الأعداء).^٣

والجهاد فى سبيل الله واجب على المسلمين لنشر الدعوة الإسلامية لأن الجهاد مشروع على أنه طريق من طرق الدعوة إلى الإسلام، على معنى أن غير المسلمين لا بد أن يدينوا بالإسلام طوعاً بالحكمة والموعظة الحسنة، أو كرها بالغزو والجهاد فى سبيل الله.

وقد بين الله سبحانه وتعالى فى القرآن المجيد المواضع التى أذن فيها بالقتال وتواردت الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة حاثه عليه وداعية إليه فمن ذلك:

١. قوله تعالى: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وإن الله على نصرهم لقدير".^٤ فيه محذوف تقديره: أذن لهم فى القتال بسبب أنهم ظلموا، قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما: هذه أول آية نزلت فى الجهاد، قال المفسرون هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مشركو مكة يؤذونهم أذى شديداً وكانوا يأتون رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مضروب ومشجوح ويتظلمون إليه فيقول لهم: "اصبروا فإنى لم أؤمر بقتالهم حتى هاجروا".^٥ فأنزلت هذه الآية وهى أول آية أذن فيها بالقتال بعد ما نهى عنه فى أكثر من سبعين آية.^٦
٢. قوله تعالى: "انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله".^٦

١ الإمام النسائي، سنن النسائي، ج ٦ ص ٤٠

٢ العلامة محمد بن أحمد بن جزى الكلبى، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل (بيروت: دار الكتاب العربى، ١٩٨٣م) ص ١٢٨.

٣ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦.

٤ القرآن، ٢٢: ٣٩.

٥ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، ج ٩ ص ٤٠.

٦ القرآن، ٩: ٤١.

أمر الله تعالى بالنفير العام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك لقتال أعداء الله تعالى من الروم الكفرة من أهل الكتاب وحتم على المؤمنين فى الخروج معه على كل حال فى المنشط والمكره والعسر واليسر.^١

٣. قوله تعالى: "ومالكم لاتقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها".^٢

الاستفهام للحث والتحريض على الجهاد أى ومالكم أيها المؤمنون لاتقاتلون فى سبيل الله وفى سبيل خلاص المستضعفين من إخوانكم الذين صددهم المشركون عن الهجرة فبقوا مستذلين مستضعفين يلقون أنواع الأذى الشديد؟ وقوله " من الرجال والنساء والولدان" بيان للمستضعفين قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما: كنت أنا وأمى من المستضعفين، وهم الذين كان يدعو لهم الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول:

"اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام" الخ كما فى الصحيح "الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية، أى الذين يدعون ربهم لكشف الضر عنهم قائلين: ربنا أخرجنا من هذه القرية وهى مكة إذ أنها كانت موطن الكفر ولذا هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم منها "الظالم أهلها"، بالكفر وهم صنناديد قريش الذين منعوا المؤمنين من الهجرة ومنعوا من ظهور الإسلام فيها.^٣

ومن الأحاديث الشريفة عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يا أباسعيد! من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وجبت له الجنة، قال: فعجب لها أبو سعيد قال أعدها على يا رسول الله ففعل ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرى يرفع بها العبد مائة درجة فى الجنة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض قال وماهى يا رسول الله قال: الجهاد فى سبيل الله الجهاد فى سبيل الله".^٤

١ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير، ج ٢ ص ١٤٤.

٢ القرآن، ٤: ٧٥.

٣ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، ج ٢ ص ١١٠-١١١.

٤ الإمام النسائى، سنن النسائى، ج ٦ ص ١٩.

عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أى الأعمال أفضل؟ "قال: الإيمان بالله قال: ثم ماذا؟ قال: الجهاد فى سبيل الله، قال: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور".^١

وعن معاذ رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الصلاة والصيام والذكر تضاعف على النفقة فى سبيل الله سبعمئة ضعف".^٢

وقال ابن تيمية فى كتابه "السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية": وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هى العليا فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين.

وأما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم فلا يقتل عند جمهور العلماء إلا أن يقاتل بقوله أو فعله، وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع بمجرد الكفر إلا النساء والصبيان لكونهم مالا للمسلمين.

والأول هو الصواب لأن القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله كما قال تعالى: "وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين".^٣

وفى السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه مرّ على امرأة مقتولة فى بعض مغازيه قد وقف عليها الناس فقال: "ما كانت هذه لتقاتل".

وقال لأحدهم الحق خالدًا فقل له لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً وفيها أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة.

وذلك أن الله تعالى أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه فى صلاح الخلق كما قال الله تعالى: "والفتنة أشد من القتل".^٤ أى أن القتل وإن كان فيه شرّ وفساد ففى فتنة الكفار من

١ الإمام النسائى، سنن النسائى، ج٦ ص٢٠.

٢ الإمام أبوداؤد، سنن أبى داؤد، ج٣ ص٨.

٣ القرآن، ٢: ١٩٠.

٤ القرآن، ٢: ١٩١.

الشر والفساد ما هو أشد فمن لم ينفع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه.^١

ولا يجوز اللجوء إلى الحرب قبل دعوة الناس إلى الإسلام، بل جاء في الشرع الإسلامي أنه يجب على المسلمين قبل البدء بقتال الكافرين أن يدعو من لم تبلغه الدعوة منهم، ويندب أن يجدوا دعوة من بلغته.

فقد قال أبو يوسف: "لم يقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما قط فيما بلغنا حتى يدعوهم إلى الله ورسوله.

وقال صاحب الأحكام السلطانية: ومن لم تبلغهم دعوة الإسلام يحرم علينا الإقدام على قتالهم غرة وبيانا بالقتل والتحريق ويحرم أن نبداهم بالقتال قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة ومن ساطع الحججة بما يقودهم إلى الإجابة. فإن بدأ بقتالهم إلى الإسلام وإنذارهم بالحجة وقتلهم غرة وبيانا ضمن ديوات نفوسهم.^٢

فإذا دعا هم الإمام إلى الإسلام فعندئذ إما أن يدخلوا في الإسلام ويكون لهم من الحقوق ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين، وإما أن يدخلوا في الذمة ويدفعوا الجزية للمسلمين لقاء الدفاع عنهم، وحماية حياتهم وأموالهم وأعراضهم، ولا يجوز لأحد أن يتعدى على ذمى أو على من دخل في حماية المسلمين من أهل الذمة، وأى اعتداء خارجي يقع على أهل الذمة فهو اعتداء على الدولة الإسلامية. ويجب على الحاكم أن يقوم بنصرتهم والدفاع عن أراضيتهم وأرواحهم.^٣

على أن الإسلام شرع أيضا المهادنة والموادعة فهي كما ذكر الفقهاء جائزة بالإجماع.^٤ والأصل فيها قوله تعالى: "فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم".^٥

١ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، ص ٨١-٨٢.

٢ المصدر نفسه، ص ٨٧.

٣ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، ص ٥١٢-٥١٣.

٤ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣١٤.

٥ القرآن، ٩: ٤.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشهد عقدة ولا يجلها حتى ينقضى أمدها أو ينبذ إليهم على سواء".^١

ومهادنة الرسول صلى الله عليه وسلم لقريش عام "الحديبية" فكانت سببا لفتح مكة كما قال الله تبارك وتعالى في القرآن المجيد: "إنا فتحنا لك فتحا مبينا".^٢

سابعها: جباية الفئى والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير خوف ولا عسف (أى جباية الأموال).^٣

فالإسلام قد فرض فى أموال الأغنياء حقا معلوما للفقراء، أهم مظاهره الزكاة لهذا يتعين على الحاكم أن يسهر على جباية الفئى والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا وأن يصرفها فى مصارفها الشرعية.^٤

ولا يجوز له أن يتساهل فى جباية الصدقات لأنها حقوق لأصحابها الفقراء والمساكين وغيرهم، هؤلاء لا يستطيعون تحصيل حقوقهم لذلك يجب على الدولة أن تقوم بحمايتهم وجباية الأموال التى توزع عليهم. وقد حارب سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه المرتدين لأنهم امتنعوا عن دفع الزكاة وقال لمخالفيه أنه سيقاتل كل من يفرق بين الصلاة والزكاة.^٥ وكانت الأموال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أنواع:

أ . الصدقات من المسلمين،

ب . الفئى من أهل الذمة، ومن فى حكمهم،

ج . الخمس من الغنائم وهو من أهل الحرب.

ثم كان الخراج والعشور وغيرها من الموارد، وبتناول هذه الموارد بالتفصيل.

١ الإمام أبوداؤد، سنن أبى داؤد، ج ٣ ص ٨٣.

٢ القرآن، ٤٨: ١.

٣ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦.

٤ د. محمود حلمى، نظام الحكم الإسلامى، مقارنا بالنظم المعاصرة (القاهرة: دار

الفكر العربى ١٩٧٥م) ص ٢٩٢.

٥ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، ص ٥١٣.

١. الزكاة من المسلمين:

الزكاة لغة: بمعنى النماء والظهارة، يقال زكا الزرع والأرض تزكو. ^١ والظهارة من الآثام والذنوب في قوله تعالى: "قد أفلح من زكاه". ^٢

شرعا: صدقة معلومة في وقت معلوم لطائفة معلومة.

وكانت الزكاة دائما ركنا من أركان الدين فكان سيدنا إسماعيل عليه الصلاة والسلام يأمر أهله بالصلاة والزكاة في قوله تعالى: "وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة" وكان عند ربه مرضيا. ^٣

وأوحى سبحانه وتعالى إلى سيدنا إسحاق وسيدنا يعقوب عليهما الصلاة والسلام "فعل الخيرات وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة". ^٤

ووعده سبحانه وتعالى سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام أن يكتب رحمته: "للذين يتقون ويؤتون الزكاة". ^٥

وعلى لسان سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام: "وأوصاني بالصلاة والزكاة". ^٦

وفي أواخر ما نزل من القرآن الكريم كان التأكيد على الفريضة وبيان أنها أحد أركان الدين القيم.

ودل على ذلك قوله تعالى: "وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جائتهم البينة. وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين كنهفاء وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة". ^٧

١ العلامة أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج ١ ص ٢٥٤.

٢ القرآن، ٩١: ٩.

٣ القرآن، ١٩: ٥٥.

٤ القرآن، ٢١: ٧٣.

٥ القرآن، ٧: ١٥٦.

٦ القرآن، ١٩: ٣١.

٧ القرآن، ٩٨: ٤-٥.

لذلك كان من أول ما أمر به المسلمون إيتاء الزكاة ودل على ذلك ما ورد في سورة المزل: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة".^١

ودلت هذه النصوص على أن الزكاة فريضة في دين الله تعالى منذ البداية وإنها فريضة في كل شريعة وفريضة في الإسلام منذ اللحظة الأولى ويبدو أنها كانت فريضة خلقية يؤديها الفرد ويلزم بها نفسه بقدر الوازع الديني الذي استقر في وجدانه.

وظلت كذلك حتى استقرت الدولة الإسلامية. وفي السنة التاسعة من الهجرة على الأرجح وأثناء العودة من غزوة تبوك كان أن تحولت إلى مورد عام من موارد الدولة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذها وذلك في قوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها".^٢

وحددت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المكلف بهذه الفريضة فتبين من سياق عرض آيات سورة المزل وغيرها أن كان الخطاب فيها حين أمر سبحانه وتعالى بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة موجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم والذين معه أى ومن اتبعوه أى كلف بها كل مسلم.

وإذ تؤخذ الزكاة من الأموال وجب أن يكون لدى هذا المكلف مالا، والمال مال الله والناس مستخلفون فيه بحقه وحق الله طاعة أوامره والعزوف عما نهى عنه.

وكان لابد من أن يكون للمكلف ما لا زائدا عن حاجته يتيسر عليه الأداء منه، وحاجة الإنسان في نفسه وعياله ومن تلزمه مؤنتهم وما زاد عن الحاجة سمي عفوا يؤدي منه حق الزكاة.

والمال إما أن يكون من طيبات الكسب، أو مما أخرج لنا سبحانه من الأرض وطيبات الكسب عامة تشمل كافة أنواع الأموال الأخرى أى أن الزكاة تؤخذ من كل مال لدى المكلف من أموال فكانت بقدر يجب أن يكون في وسعته وطاقته، ذلك أن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها.

١ القرآن، ٧٣: ٢٠.

٢ القرآن، ٩: ١٠٣.

واستنادا إلى قوله تعالى: "وأنزّلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون".^١

كان على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبين ويوضح الزكاة المفروضة التي أمر بأخذها فكان أن بينت السنة النبوية الأموال التي يخرج منها الزكاة. وكانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أنواع:

١ . زكاة الذهب والفضة،

٢ . زكاة الزروع والثمار،

٣ . زكاة الأنعام.

ثم تفرع عن ذلك عند الفقهاء زكاة النقدية وعروض التجارة وغيرها.^٢

دليل النوع الأول: ما جاء من قوله صلى الله عليه وسلم "وفي الرقة في مائتي درهم ربع العشر فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها".^٣

دليل النوع الثاني: ما جاء في شأن العشر من قوله صلى الله عليه وسلم: "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر".^٤

دليل النوع الثالث: عن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافيا.^٥

١ القرآن، ١٦: ٤٤ .

٢ . فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج٢ ص٤٠-٤٢

٣ الإمام محمد الأمير اليمنى الصنعانى، سبيل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، ج٢ ص٥٩١

٤ المرجع نفسه، ج٢ ص٦٠٨

٥ المرجع نفسه، ج٢ ص٥٩٦

مصارف الزكاة:

مصارف الزكاة خصصت بنص القرآن الكريم ولذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد التزم النص ما روى أن جاء رجل يسأل النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة، فقال: "إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأ ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك".^١

وكانت الزكاة لمواجهة نفقات التوازن الاجتماعي لأفراد الأمة في الدولة الإسلامية وإن كانت فيها نفقات لأنواع أخرى كأجر العاملين وغير ذلك مما هو في سبيل الله.

وقد حددت هذه المصارف في قوله تبارك وتعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل" فريضة من الله، والله عليم حكيم".^٢

السهم الأول: فسهم من هذه الصدقات للفقراء والمساكين، وسواء كان الفقير أسوأ حالا من المسكين أم كان المسكين أسوأ حالا من الفقير فإنهما يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية فيكون من هذا السهم سد حاجاتهم رفقا بهم ووقاية للأمة من أضغانهم. ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب، فهي لا تحل لغنى إلا لعامل عليها أو غارم أغرقته الديون أو مجاهد.^٣

السهم الثاني: سهم منها للعاملين عليها، وهم صنفان:

أولهما: المقيمون بأخذها وجبايتها،

ثانيهما: المقيمون بقسمتها وتفريقها من أمين ومباشر ومتبوع وتابع، جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة لئلا يؤخذ من أرباب الأموال سواها، فيدفع إليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم، فإن كان سهمهم منها أكثر رد الفضل على باقي السهام، وإن كان أقل تمت أجورهم من مال الزكاة في أحد الوجهين ومن مال المصالح في الوجه الآخر.

١ الإمام أبوداؤد، سنن أبي داؤد، ج٢ ص١٦٣٠

٢ القرآن، ٩: ٦٠.

٣ د. فخرى، محاضرات في السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج٢ ص٤٣

السهم الثالث: سهم للمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف:

- أ. صنف يتألفهم لمعونة المسلمين،
- ب. صنف يتألفهم للكف عن المسلمين،
- ج. صنف يتألفهم لرغبتهم في الإسلام،
- د. صنف لترغيب قومهم وعشائرتهم في الإسلام، فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مسلماً جاز أن يعطى من سهم المؤلفة من الزكاة، ومن كان منهم مشركاً عدل به عن مال الزكاة إلى سهم المصالح من الفئ والغنائم.^١

السهم الرابع: سهم في الرقاب أى في سبيل فكها وتخليصها من قيد الرق فمن هذا السهم يعان الأرقاء على رفع نير الرق عنهم وإعادة نعمة الحرية إليهم، فمنه تفتدى الأسرى، ومنه يؤدى بدل الكتابة للمكاتبين، ومنه تشتري العبيد لتعتق.^٢

السهم الخامس: سهم للغارمين،

وهم صنفان:

صنف منهم استدانوا في مصالح أنفسهم فيدفع إليهم مع الفقر دون الغنى ما يقضون به ديونهم،

وصنف منهم استدانوا في مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل.^٣

السهم السادس: سهم في سبيل الله تعالى، وهم الغزاة، يدفع إليهم من سهمهم قدر حاجتهم في جهادهم، فإن كانوا يرابطون في الثغر دفع إليهم نفقة ذهابهم وما أمكن من نفقات مقامهم، وإن كانوا يعودون إذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم وعودتهم.

١ الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص ١٢٣.

٢ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية و الخارجية و المالية، ص ١٣٠.

٣ الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص ١٢٣.

السهم السابع: سهم ابن السبيل، وهم المسافرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم يدفع إليهم من سهمهم إذا لم يكن سفر معصية قدر كفايتهم في سفرهم وسواء من كان منهم مبتدئاً بالسفر أو مجتازاً. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدفعه إلى المجتاز دون المبتدئ بالسفر. وإذا قسمت الزكاة في الأصناف المذكورة آنفاً لم يخل حالهم بعدها من خمسة أقسام:

القسم الأول: أن تكون وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة فقد خرجوا بما أخذوه من أهل الصدقات وحرّم عليهم التعرض لها.

القسم الثاني: أن تكون مقصرة عن كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويحالون بباقي كفايتهم على غيرها.

القسم الثالث: أن تكون كافية لبعضهم مقصرة عن الباقين فيخرج المكتفون عن أهلها ويكون المقصرون على حالهم من أهل الصدقات.

القسم الرابع: أن تفضل عن كفاية جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفاية ويردّ الفاضل من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد إليهم.

القسم الخامس: أن تفضل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقين فيرد ما فضل عن المكتفين على من عجز من المقصرين حتى يكتفى الفريقان.^١

هذه هي المصارف التي وجه الله تعالى فيها أموال الزكاة. ومنها يتبين أنها من المصالح العامة لأن مرجعها إلى أمور ثلاثة: سد حاجة ذوى الحاجات من الفقراء والمساكين والأرقاء والغارمين وأبناء السبيل وتأييد الدين وإعرازه بالجهاد في سبيله وتأليف القلوب إليه. ومجازا العامل بجزء من عمله صونا لما في يده من إطماع نفسه.

وهذه الثلاثة من أحق المصالح العامة بالرعاية لأن ذوى الحاجات إذا لم تدبر شئونهم وتركوا تحت عبء حاجاتهم وخسرتهم الأمة وكانوا خطراً على أمنها. وفي بعض الدول الآن يرتب في الميزانية أموال لصرفها مساعدة للعمال العاملين سداً لحاجاتهم واتقاء

لأخطارهم. وكذلك تأييد دين الدولة وإعزازه من أهم مصالحها العامة ومكافاة العالمين على ما عملوا فيها تحقيق مصالح الأعمال والعمال.^١

٢. **الفئى** (من أهل الذمة ومن فى حكمهم).

الفئى لغة: بمعنى الرجوع - ومنه قوله تعالى: "حتى تفئى إلى أمر الله".^٢
أى حتى ترجع إلى الحق.^٣

واصطلاحاً: هو المال الذى يؤخذ من الكفار من غير قتال.^٤ وأصل المعنى عند الفقهاء مأخوذ من الآية الكريمة من قوله تعالى: "فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب".^٥
ومعنى إيجاب الخيل والركاب هو معنى القتال، وسمى **فئى** لأن الله تعالى أفاءه على المسلمين، أى رده عليهم من الكفار.^٦

وأصل الفئى كان فى السنة الرابعة من الهجرة حيث كانت غزوة بنى النضير وبمناسبتها نزلت سورة الحشر وبها جاءت آيات الفئى فى:

قوله تعالى: "وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء، والله على كل شئ قدير، ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، كئى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم".^٧

١ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو النظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية و الخارجية والمالية، ص ١٣١-١٣٢.

٢ القرآن، ٤٩: ٩.

٣ العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ٢ ص ٤٨٦.

٤ ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، ص ٤٠.

٥ القرآن، ٥٩: ٦.

٦ ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، ص ٤٠.

٧ القرآن، ٥٩: ٦-٧.

وواضح أن اللفظ عام يتسع لكل مال من أهل الذمة أيا كان نوعه وما خصصت منه إلا الغنيمة والفارق أن مال الفئى مأخوذ بدون قتال، ومال الغنيمة مأخوذ قهرا. ويدخل فيه مال الصلح معهم وهو ما يعرف بالجزية وكذلك مال الخراج والعشور وما إلى ذلك. والفئى بمفهومه الخاص فى الآية الكريمة كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة يتصرف فيه كيف يشاء.

روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال: "كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله عزوجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وكانت خالصة له وكان ينفق منها على أهله نفقة سنة وما بقى جعله فى الكراع والسلاح أى ما يلزم من نفقات الجهاد".^١ وأما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون الفئى لجماعة المسلمين.^١

مصارف الفئى:

أصل مصرف الفئى قوله تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل".^٢ فكان تقسيمه الخمس لمن ورد ذكرهم فى الآية الكريمة والأربعة أخماس الباقية على الأصح تصرف لمصالح المسلمين عامة.

وكان الخمس خمسة أسهم:

١. سهم منها كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى حياته ينفق منه على نفسه وأزواجه ويصرفه فى مصالحه ومصالح المسلمين وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم كان لمصالح المسلمين عامة.

٢. سهم منها لذوى القربى للنبي صلى الله عليه وسلم ثم ضم أيضا لمصالح المسلمين عامة.

١ ٥. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٤٦-٤٧.

٢ القرآن، ٥٩: ٧.

٣. سهم لليتامى من ذوى الحاجات. واليتيم، موت الأب مع الصغر، ويستوى فيه حكم الغلام والجارية فإذا بلغا زال اسم اليتيم عنهما لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يتم بعد حلم".
٤. سهم للمساكين وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم من أهل الفئ ولا يجدون ما ينفقون.

٥. سهم لابن السبيل من أهل الفئ الذين انقطعت بهم الطريق.^١

٣. الجزية:

الجزية من الفئ. مفهومة العام وهى من أهل الذمة تؤخذ منهم من غير قتال. والجزية اسم مشتق من الجزاء إما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغاراً. وإما جزاء على أماننا لهم لأخذها منهم رفقا.^٢

والجزية ما أخذ من أهل الذمة والجمع جزى.^٣

ثم كان معناها: ما فرض على أهل الذمة من أموال مقابل حمايتهم وعدم إكراههم على الدخول فى دين الله.

كان الجهاد فى سبيل الله تشريعاً عاماً، وكان على المسلمين أن يقاتلوا أهل الكتاب والمشركين على السواء، حتى يعطوا الجزية وبعدها يسمح لهم بأن يعيشوا فى الدولة الإسلامية ويتزكوا على دينهم بعد أن أصبح لإكراه فى الدين.^٤

والأصل فيها قوله تعالى: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون".^٥

١. د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٤٧.

٢. الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٤٢.

٣. العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ص ١٠٠.

٤. د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٤٨.

٥. القرآن، ٩: ٢٩.

وكان من سياسة النبي صلى الله عليه وسلم أنه يوصى الأمير أن يدعو العدو إلى إحدى ثلاث خصال فأيتهن أجابوه إليها قبل منهم وكف عنهم:
أ. أن يدعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا قبل منهم وكف عنهم.
ب. فإن هم أبوا سألهم الجزية فإن أجابوا قبل منهم وكف عنهم.
ج. فإن هم أبوا استعان بالله وقاتلهم.

والجزية تقابل الزكاة من المسلمين وقد حددت الآية الكريمة المكلف بدفع الجزية، وهم الذين لا يؤمنون من أهل الكتاب أى غير المسلمين الذين أبقوا ببلادهم.
ومقدار الفريضة: فإنه يتناسب وطاقة المكلف على الكسب ومقدار ما لديه من أموال. وهى على الرجال دون النساء والصبيان وتؤخذ من مال مكسوب أو مما تخرج الأرض.^١

٤. الغنائم من أهل الحرب:

الغنيمة فى اللغة: يقال غنمت الشئ أغنمته غنما أصبته غنيمة ومغنما، والجمع الغنائم والمغانم.^٢

واصطلاحاً: المال المأخوذ من الكفار عن طريق القتال.^٣

وقال أبو عبيد الغنيمة ما نيل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة والفئ ما نيل منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها.^٤

وقد ذكرها الله سبحانه وتعالى فى سورة الأنفال التى أنزلها فى غزوة بدر وسماها أنفالاً لأنها زيادة فى أموال المسلمين فقال: "يسألونك عن الأنفال، قل الأنفال لله والرسول".^٥

١ ٥. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٤٨-٤٩

٢ العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ٢ ص ٤٥٤

٣ ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى و الرعية، ص ٣٢

٤ العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ٢ ص ٤٥٥

٥ القرآن، ٨: ١

وكان هذا فى الوقت الذى كانت فيه الزكاة لازالت بعد فريضة خليقة تركت للفرد ولم يأمر صاحب الرسالة بأخذها بعد ولم تفصل سنته أحكامها وكانت غزوة بدر فى السنة الثانية من الهجرة وغنم المسلمون فيها أموالا وسلاحا.

والخمس من الغنيمة مورد غير عادى لا يتكرر سنويا بانتظام على خلاف الأمر فى الصدقات والفى وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها على رأيه كما فى بداية الأنفال، وذلك حين تنازع المهاجرون والأنصار يوم بدر على قسمها فنزلت الآيات إلى أن تولى الله تعالى قسمها.^١

مصرف الغنائم:

وسند ذلك قوله تعالى: "اعلموا أنما غنمتم من شىء فأنا لله خمسته وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل".^٢

فكانت الغنيمة تقسم إلى خمسة أخماس أربعة منها لمن قاتل عليها فقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة وهم الذين شهدوها للقتال قاتلوا أو لم يقاتلوا ويجب قسمها بينهم.

وخمس واحد يقسم بدوره إلى خمسة أسهم:

١. سهم لله وللرسول: وكان خصصا للرسول صلى الله عليه وسلم يدخر منه وينفق منه ويحمل منه ويضعه حيث يشاء.

٢. سهم لذوى القربى: من النبى صلى الله عليه وسلم، ومن ثم كان للمصالح العامة كنفقات الجهاد فى سبيل الله.

٣. سهم لليتامى: من أهل الفى من كان منهم من ذوى الحاجات.

٤. سهم للمساكين: من أهل الفى وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم لأن مساكين أهل الفى يتميزون عن مساكين الصدقات لاختلاف مصرفهما.

١. ٥. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٥١

٢. القرآن، ٨: ٤١

٥. سهم لابن السبيل: فهم أيضا المسافرون من أهل الفئ ولا يجدون ما ينفقون سواء منهم من ابتداء بالسفر أو كان مجتازا. فالخمس علي هذا مورد يواجه به النفقات العامة التي تحقق التكافل الاجتماعي بين أهل الفئ، وهو لمصارفه المحدودة.

والظاهر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خص في عمومية ما يواجهه الخمس من نفقات بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بعد أن تناول من الأرض وبره من بعير أو شيئا ثم قال: "مالي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذه إلا الخمس و الخمس مردود عليكم".

وبالأقل قد كان ذلك حكم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خصه منه (خمس الخمس) وفيه روي عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: خمس الله وخمس رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد. كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل منه ويعطي ويضعه حيث شاء ويضع به ماشاء.^١

٥. الخراج:

الخراج لغة:

الخراج والخرج ما يحصل من غلة الأرض.^٢ وقيل إنه في لغة العرب اسم للكراة والغلة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضم".

وفي اصطلاح الفقهاء:

ما وضع علي رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها وفيه من نص الكتاب بينة خالفت نص الجزية فلذلك كان موقوفا علي اجتهاد الآئمة.^٣

قال الله تعالى: "أم تسألهم خرجا فخراج ربك خير".^٤

١. فخري، محاضرات في السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٥١-٥٢.

٢. العلامة أحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج ١ ص ١٦٦.

٣. الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص ١٤٦.

٤. القرآن، ٢٣: ٧٢.

وأصل نظام الخراج : كثرة الفتوحات وكثرة الأرض التي آلت إلى المسلمين فما مصيرها وما مصير أهلها ؟

هذه الأرض علي أنواعها طالب الفاتحون بقسمتها وما فيها من شجر وزرع بينهم .
وأصل ذلك ما روى أن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه كتب فى شأنها إلى أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ينبئه أن الناس سألوه أن يقسم بينهم مغلتهم وما أفاء الله عليهم من أرض السواد .

وواجه أيضا أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه نفس المشكلة بالنسبة لأرض الشام وكتب هو الآخر لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ينبئه بأن المسلمين سألوه أن يقسم بينهم المدن والأراضى وما فيها من شجر أو زرع وأنه أبى عليهم حتى يبعث إليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه برأيه .

فجمع أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه الناس لينظروا فى الأمر . فرأى كثير منهم أن يقسم لهم كما قالوا - حقوقهم وما فتحوه ، فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لو قسمته لم يبق لمن بعدكم شئ ، فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت وورثت علي الأباء وحيزت ؟ ما هذا برأى ، فما تسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ؟

وأكثروا عليه وأجابوا : كيف نقف ما أفاء الله علينا بأسيا فنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا لأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟

وكان على رأس المؤيدين للتقسيم عبد الرحمان بن عوف والزبير بن العوام وبلال بن رباح رضى الله عنهم ، وكان أشدهم بلال ، حتى قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه : اللهم اكفنى بلالا وأصحابه .

ولما اشتد الخلاف بينهم احتكموا إلى عشرة من الأنصار ، خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج من كبارهم ، فنهض عمر بن الخطاب رضى الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إني لم أزعجكم إلا لأن تشتركو فى أماتى وفيما حملت من أموركم ، فإني واحد كأحدكم وأنتم اليوم تقرون بالحق خالفنى من خالفنى ، ووافقنى من وافقنى ، ثم عرض القضية

وأوضح رأيه بأنه: يرى أن تحبس أى توقف الأرضون بعمالها، ويوضح عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للمسلمين المقاتلة والذرية، ولمن يأتى بعدهم، قائلاً: أرأيتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها؟ أرأيتم هذه المدن لابد من أن تشحن بالجيوش وإدراار العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون ومن عليها؟

وقال: لقد وجدت الحجة في كتاب الله الذى ينطق بالحق فقراً الآيات من سورة الحشر: "وما أفاء الله على رسوله منهم".^١

"ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، كئى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم".^٢

فقال: هذه عامة فى القرى كلها. ثم قوله تعالى: "للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً".^٣ فأوضح أنها للمهاجرين، ثم الآية بعدها: "والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة".^٤ فقال: وهذه للأنصار، ثم ختم بالآية: "والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان".^٥

فقال: وهذه عامة لمن جاء من بعدهم، فاستوعبت الآية للناس، وقد صار الفئ بين هؤلاء جميعاً فكيف نقسمه هؤلاء، وندع من يجئ بعدهم؟ فأجمع على تركه وعدم تقسيمه، فكان جوابهم جميعاً: الرأى رأيك، فنعم ماقلت وما رأيت. وكان على أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه التنفيذ، فكتب إلى سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فى شأن السواد:

"أما بعد فقد بلغنى كتابك أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم وما أفاء الله عليهم، فإذا أتاك كتابى فانظر ما أجابوا به عليك فى العسكر من كراع أو مال، فأقسمه بين

١ القرآن، ٥٩: ٦.

٢ القرآن، ٥٩: ٧.

٣ القرآن، ٥٩: ٨.

٤ القرآن، ٥٩: ٩.

٥ القرآن، ٥٩: ١٠.

من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين، فأنا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شئ".

ويعمل هذا كتب إلى أبى عبيدة رضى الله عنه وغيره.

قال القاضى أبو يوسف: والذى رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عند ما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله، كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين.

وفى ما رآه من جمع خراج ذلك، وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس فى الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد.

وكان هذا إقرار بالغ الخطورة، فيه أصبحت الأراضى التى فتحها المسلمون وكذلك ما يمكن أن يفتحوه، أصبحت فى أى موقوفا على الأمة الإسلامية، وقد طبق هذا على مصر بعد فتحها. وقد أعطى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لفظ الخراج معنى اصطلاحيا فرق بينه وبين الجزية كضريبة شخصية، فكان الخراج للخارج من الأرض وكانت الجزية على الرقاب.

الفرق بين الجزية والخراج ثلاثة :

الفرق الأول: إن الجزية نص، وأن الخراج اجتهاد.

الفرق الثانى: إن الجزية أقلها مقدر بالشرع، وأكثرها مقدر بالاجتهاد. والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد.

الفرق الثالث: إن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر، وتسقط بحدوث الإسلام، والخراج يؤخذ مع الكفر والإسلام.

أما عن مقدار الخراج فكان التكليف به بما فى الطاقة ودليل على ذلك: إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين أمر بتقدير الخراج سأل إذا كان فى الطاقة؟ فقال له

عثمان بن حنيف رضى الله عنه (وهو الذى انتدبه لمسح سواد العراق وتقدير الخراج عليها): وضعت عليهم شيئاً لو أضعفته عليهم لكانوا مطيقين لذلك.

فكان أن وضع أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه على كل جريب عامر أو غامر يناله الماء من الخنطة قفيزا أو درهما أو أربعة دراهم وعلى جريب الشعير درهمين وعلى جريب الكرم عشرة دراهم والنخل ثمانية دراهم والقصب ستة دراهم والرطبة خمسة دراهم وكان أن راعى فى كل أرض ماتحتمله.

وهل من الممكن تعديل ما فرض أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالزيادة أو النقص، ورجح أن للإمام أن يعدله طالما أن مايفرض يكون بما فيه الوسع والطاقة.

٦. العشور:

يقصد بالعشور فى النظام المالى الإسلامى :

مايؤخذ ممن يمر على العاشر .

والعاشر : من نصبه الإمام ليأخذ الصدقات وغيرها.

ثم كانت العشور تخصيصاً:

ما يؤخذ من أموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها.

أو هى الرسوم التى تؤخذ على أموال وعروض تجارة من أهل الحرب وأهل الذمة

المارين بها على ثغور الإسلام.^١

وأصل العشور : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال: كتب أبو موسى الأشعري رضى الله عنه إلى أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر فكتب إليه أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه : "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين . وخذ من أهل الذمة نصف العشر. ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما (أى ربع العشر) وليس فيما دون المائتين

من الدراهم شيء. فإذا كانت مائتين فيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه".^١

كما كتب قوم من أهل الحرب إلى أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه "دعنا ندخل أرضك تجارا وتعشرنا، فشاور سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك فأشاروا عليه به".

فكانوا أول من عشر من أهل الحرب، وكان أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من وضع العشور. وكان زياد بن حدير رضى الله عنه أول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على عشور العراق والشام.

وعن تقسيمات العشور لأهل الذمة وغيرهم يقول القاضى أبو يوسف (رح.):
"فما يؤخذ من المسلمين من العشور فسييله سبيل الصدقة وما يؤخذ من أهل الذمة جميعا وأهل الحرب فسييله سبيل الخراج".

وقد أمر أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه زيادا أن لا يأخذ العشور إلا مرة واحدة فى السنة.

ونظام العشور قام على قاعدة المعاملة بالمثل وهذا يمكن أن يرد إلى قوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم".^٢

والمعاملة بالمثل قاعدة يقرها الشرع، يؤيد ذلك عديد من الآيات القرآنية الكريمة.

وهكذا فقد فرض أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه العشور وقد فعله أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن بعده من الخلفاء والأئمة فكان إجماعا على شرعيتها.^٣

١ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشؤون الدستورية و الخارجية

والمالية، ص ١٢٥.

٢ القرآن، ٢: ١٩٤

٣ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٦٠.

وعلى هذا درجت الحكومات الإسلامية من عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأقيم العاشر عند ممر التجار بأموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية أو الواردة إليها فإن كان التاجر مسلماً أخذ منه ربع العشر على قدر الواجب في الزكاة. وإن كان ذمياً أخذ منه نصف العشر وإن كان حريباً عومل كما يعامل قومه تجار المسلمين، فإن كانوا يأخذون منه العشر أخذ منه أو نصف العشر أخذ منه أو ربع العشر كذلك وإن لم يعلم ما يأخذونه أخذ منهم العشر.^١

ثامنها: تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقدير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير (أي توزيع الحقوق والرواتب).^٢

ومن واجبات الحاكم أن يوزع أموال بيت المال بين المستحقين من المسلمين كل بحسب استحقاقه، فلا يجوز أن يسرف في هذا الإنفاق أو أن يقتصر فيه، لأنه وكيل أمين وعليه أن يوزع هذه الأموال بين مستحقيها من المسلمين دون تأخير.^٣ وأما تقدير العطايا فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة، والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عدد من يعوله من الذراري والماليك.

الوجه الثاني: عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر.

الوجه الثالث: الموضع الذي يحله في الغلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته لعامه كله فيكون هذا المقدار في عطائه ثم تعرض حاله في كل عام، فإذا زادت رواتبه الماسة زيد، وإن نقصت نقص.^٤

١ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، ص: ١٢٥-١٢٦.

٢ الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص: ١٦.

٣ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، ص: ٥١٤.

٤ الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، ص: ٢٠٥.

تاسعها: استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال ويؤكله إليهم من الأموال لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمانة محفوظة (أى اختيار الإكفاء الأمانة للمناصب).^١

وتولية الأعوان أمانة، ويجب على الحاكم أن يختار مساعديه وأعوانه من أهل الكفاية والمقدرة.

قال ابن تيمية: "وليس عليه أن يستعمل إلا الأصلح الموجود، وقد يكون فى موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل فى كل منصب بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذه للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب فى هذا وصار فى هذا الموضوع من أئمة العدل والمقسطين".

وقال أيضا: "فيجب على كل من ولى شيئا من أمر المسلمين من هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده فى كل موضع أصلح من يقدر عليه، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق فى الطلب، بل ذلك سبب المنع.....".

فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء عتاقه أو صداقه أو موافقة فى بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية و الفارسية والتركية والرومية أو لرشوة يأخذها منها من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب أو لضغن فى قلبه على الأحق أو عداوة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين، ودخل فيما نهى عنه.^٢

فى قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون".^٣

وتعتبر تولية الولاية والاستعانة بالأعوان مسئولية، وينبغى ألا تسلم إلا لأربابها الذين يقدرون على القيام بها. أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى ذر رضى الله عنه

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦

٢ ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، ص ٨-١٣

٣ القرآن، ٨: ٢٧

وقد سأله الإمارة" إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها".^١

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قال: كيف إضاعتها يارسول الله؟ قال: إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة".^٢

وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهى مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".^٣

ودخل أبو مسلم الخولانى على معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما فقال: "السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل: السلام عليك أيها الأمير، فقال: السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل أيها الأمير وأعادها ثلاثا ثم قال: إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها فإن أنت هنات (داويت) جرباها، وداويت مرضاها، وحبست أولاها على آخرها وفاك سيدها أجزرك، وإن أنت لم تداو مرضاها ولم تحبس أولاها على آخرها عاقبك سيدك".^٤

وقال ابن تيمية أيضا:

"وهذا ظاهر فى الاعتبار فإن الخلق عباد الله والولاية نواب الله على عباده، وهم وكلاء العباد على نفوسهم. بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ففيهم معنى الولاية والوكالة ثم الولي الوكيل متى استتاب فى أموره رجلا وترك من هو أصلح للتجارة أو العقار منه وباع السلعة

١ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ٢ ص ٢٠٩-٢١٠

٢ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري مع شرح البخاري، ج ١١ ص ٣٣٣.

٣ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ٢ ص ٢١٣.

٤ د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، ص ٥١٥-٥١٦.

بشمن، وهو يجد من يشتريها بخير من ذلك الثمن، فقد خان صاحبه.^١

عاشرها: أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال، لينهض سياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعول على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة (أى الإشراف المباشر على الأمور).^٢

ولا يجوز للحاكم أن يفوض أمرها لغيره تشاغلا عنها بلذة أو غيرها فقد يخون الأمين ويغش الناصح، وقد قال الله تعالى: "يادأؤد إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فىضلك عن سبيل الله".^٣

فلم يقتصر الله سبحانه وتعالى على التفويض دون المباشرة ولا عذرة فى الاتباع حق وصفه بالضلال، وهذا وإن كان مستحقا عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة فهو من حقوق السياسة لكل مسترع قال النبى الكرىم صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".^٤

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا: "من ولاه الله من أمر الناس شيئا فاحتجب عن حاجتهم وختلهم وفاقنهم احتجب الله يوم القيامة عن حاجته وعن خلته وفاقته".^٥

محمد بن بزداد وزير المأمون حيث يقول مخاطبأله:

من كان حارس دنيا أنه قمن + أن لا ينام وكل الناس نوم

وكيف ترقد عينا من تضيفه + همان من أمره حل وأبرام

١ ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، ص ١٢-١٣

٢ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٦

٣ القرآن، ٣٨: ٢٦.

٤ الإمام مسلم القشبرى، صحيح مسلم مع شرح النووى، ج ٢ ص ٢١٣

٥ علاء الدين بن على بن عثمان الماوردى الشهير 'السنن الكبرى للبيهقى' (بيروت، دار

المعرفة، ١٣٤٤هـ) ج ١٠ ص ١٠١

٦ أبو العباس قلقشندى، مآثر الإنافة فى معالم الخلافة، ج ١ ص ٦٢

وهذا أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان أكثر الخلفاء اهتماما بكل كبيرة وصغيرة من أحوال بلاد الإسلام. فكان يتفقد رعيته حتى النساء فى أحجابهن، ويطوف الأسواق والسكك فى المدينة ومعه درته يؤدب الغشاشين، ويزجر المستطيلين، ويقيم العدل حيث يجد الظلم، ويوفر الطعام حيث يجد الجوع. ومع هذا كان لا يغفل عن شئ من كبريات المسائل السياسية والحربية والإدارية والفقهية.

أما ولايات الدولة فإنه كان يديرها على اتساعها كما يدير المدينة نفسها يختار أحسن الولاة ويكتب لهم ويراقبهم، فهم يعيشون جميعا وكان أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه معهم يرى ما يصنعون. وكان يقول: "أبما عامل لو ظلم أحدا وبلغتني مظلمته فلم أغيرها فأنا ظلمته".

وكان يقول أيضا: "أرأيتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل فكنت أقضى ما على؟ قالوا: نعم، قال: لا حتى أنظر فى عمله هل عمل بما أمرته أم لا"^١

ونموذج آخر فى حرص الخليفة على الرعية ومسئوليته عنها لسيدنا عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه حين تولى الخلافة: روى أنه قال: "إنه ليس من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فى مشرق ولا مغرب أحد إلا له قبلى حق يجب على أدائه إليه غير كاتب إلى فيه ولا طالبه منى.

ودخلت عليه زوجته فاطمة وهو فى مصلاه يبكى فسألته: أحدث شئ يا أمير المؤمنين؟ قال: إنى تقلدت أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فتفكرت فى الفقير الجائع والمريض الضائع والمظلوم المقهور والشيخ الكبير، وذى العيال الكثير والمال القليل وأشباههم فى أقطار الأرض فعلمت أن ربي سيسألنى عنهم يوم القيامة وأن خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم فخشيت ألا تثبت حجتي عند الخصومة فرحمت نفسى فبكيت"^٢.

١ د. منير العجلانى، عبقرية الإسلام فى أصول الحكم (دمشق: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥م)

ص ١٧٨-١٧٩.

٢ ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، ج ٥ ص ٢١-٢٢.

فليس للحاكم أن يعزل نفسه عن الجماهير، فإذا وجد أنه غير قادر عليها فعندئذ يجب عليه أن يتخل عنها لمن هو أهل لها.

وليس هناك ما يمنع من استعانته بالولاة والأعوان والوزراء بحيث يخصص لكل منهم مسؤوليته معينة لأن الخليفة لا يستطيع بشكل من الأشكال أن يقوم بجميع هذه الواجبات العشرة التي ذكرناها بمفرده.^١

حقوق غير المسلمين في النظام الإسلامي:

نخص غير المسلمين هنا بأهل الذمة المعاهدون من أهل الكتاب، ومن جرى مجراهم. **والذمة في اللغة:** العهد والأمان والضمان والكفالة. وفي قوله صلى الله عليه وسلم: "المسلمون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم".
والذمة: الحق والحرمة. وفي الحديث: "فإن من ترك صلاة مكتوبة متعمداً، فقد برئت منه ذمة الله".^٢

والذمة في اصطلاح الفقهاء: التزام تقرير الكفار في ديار الإسلام وحرمتهم والذب عنهم ببذل الجزية والاستسلام من جهتهم. وجمعه ذمم.^٣
ولقد قسم القرآن الكريم غير المسلمين إلى ثلاثة أقسام:

١. ذميين ومعاهدين.

٢. مستأمنين.

٣. محاربين.

والذميون: كما هو معلوم لهم عهد الله وميثاقه، وهو أن يعاملوا كما يعامل المسلمون به لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم، والله تعالى يقول: "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً".^٤

١. د. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، ص ٥١٦

٢. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (تحقيق) ج ١ ص ٣١٥

٣. د. فخرى، محاضرات في السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٧٦

٤. القرآن، ١٦: ٩١

والمستأمنون: هم أفراد من الطوائف التي تقيم في البلاد الإسلامية غير منصوبة تحت ولايتها، وهؤلاء لهم عهد وقتى ودمائهم وأموالهم حرام، إذا أوفوا بما أخذ عليهم من موثيق وهم الطوائف التي يطلق عليها الآن اصطلاح الأجانب الذين يعيشون في البلاد لفترة مؤقتة.^١ كما قال الله تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين".^٢

والخارجيون: الذين يقاتلون مع المسلمين، ويريدون العلو والتظاهر على الإسلام والمسلمين ويصدون عن سبيل الله والدعوة إليه سبيل الحق والخير.^٣ كما جاء في القرآن الكريم: "إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون".^٤

اشترط الفقهاء لمن يعقد له عقد الذمة ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن لا يكون المعاهد من مشركى العرب، فإنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتال، لقوله تبارك وتعالى عن المشركين "تقاتلونهم أو يسلمون".^٥ وإنما يعقد عقد الذمة مع أهل الكتاب لقوله تعالى: "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون".^٦

ويعقد مع المجوس أيضا لأن شبهة كتاب، لحديث عبد الرحمان بن عوف رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب".^٧

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٦٤.

٢ القرآن، ٦٠: ٨.

٣ محمد عبد الرحمان أنوارى، مبدأ المساواة فى الإسلام، ص ٦٠.

٤ القرآن، ٦٠: ٩.

٥ القرآن، ٤٨: ١٦.

٦ القرآن، ٩: ٢٩.

٧ الشيخ محمد بن على بن محمد الشوكانى، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث

سيد الأخيار (القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية، ب ت) ج ٨ ص ٥٦.

ولما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر.

الشرط الثاني: أن لا يكون المعاهد مرتدًا لأن حكمه القتل إذا لم يتب لقوله صلى الله عليه وسلم: "من بدل دينه فاقتلوه".

الشرط الثالث: أن يكون العقد مؤبدًا فإن وقت الصلح لم يصح العقد لأن عقد الذمة بالنسبة لعصمة الإنسان في نفسه وماله، بديل عن الإسلام والإسلام مؤبد، فكذا بديه وهو عقد الذمة.^١

رؤية الإسلام لأهل الذمة:

فتح الإسلام الباب أمام غير المسلمين ليتساؤوا مع المسلمين في كل الحقوق إذا اعتنقوا الإسلام فحينئذ تسقط عنهم الجزية ويفرض لهم في العطاء ويشتركون مع سائر الأمة في حق الملكية العامة وغير ذلك من الحقوق. حقوق أهل الذمة:

١. الحقوق والقوانين المدنية لأهل الذمة:

إن الحقوق المدنية مثل حق التملك والعطاء والأعمال الاقتصادية وحق المواطنة وحق التعليم والتثقيف ونحوها التي تمثلت في القوانين المدنية هذه سواء للذمي والمسلم، ومن هنا اتفق عليه المسلمون منذ العصر الأول إلى اليوم على قاعدة: "لهم مالمسلمين وعليهم ما عليهم".^٢ وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أموالهم كأموالنا".^٣ المراد بقول علي كرم الله وجهه: "أموالهم كأموالنا". هو أن أموالهم تحفظ كحفظ أموال المسلمين وتتساوى الطائفتان في الحقوق المدنية، ومما تقتضيه هذه المساواة بينهما أن يفرض على الذمي كل ما يفرض على المسلم من الحدود والقيود في القانون المدني، فالطرق التجارية التي قد

١ د. فخرى، محاضرات في السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٧٦.

٢ د. يوسف القرضاوى، الحلال والحرام في الإسلام (بيروت: المكتب الإسلامى، ١٤٠٥هـ) ص ٣٠٦.

٣ محمد عبد الرحمن أنوارى، مبدأ المساواة في الإسلام، ص ١٦٣.

خطرت على المسلمين هي محظورة أيضا على الذميين والربا كما حرم على المسلمين قد حرم على أهل الذمة كذلك.^١

فغير المسلمين يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والقوانين المدنية والفرص المدنية فلهم حرية الخطابة والكتابة والرأى والتفكير والاجتماع والاحتفال ما هو للمسلمين سواء بسواء وسيكون عليهم من القيود والالتزامات فى هذا الباب ما على المسلمين أنفسهم، فيجوز لهم أن يتتقدوا الحكومة وعما لها حتى ورئيس الحكومة نفسه بحرية فى ضمن حدود القانون.^٢

ولهم حق التعليم والثقافة سواء كان التعليم الإسلامى أو تعليم دينهم، حتى يستطيعوا لمقارنة ماذا بين الإسلام ودينهم إلى أن يخرجوا من الظلمات إلى النور، وكذا لهم حق الدخول فى جميع الوظائف الحكومية إلا المناصب الرئيسية المعدودة، ولن يعاملوا فى ذلك بشئ من العصبية وسيكون للأهلية والكفاءة مقياس، واحد للمسلم وغير المسلم، فينتخب أهل الكفاءة من بين الطائفتين بلا تمييز بينهم من أية جهة.^٣

وكذا تكون أبواب الصناعة والحرفة والتجارة والزراعة وماعداها من المهن مفتوحة على مصراعيها للذميين، ولن يكون للمسلمين فيها من امتياز أو رخصة دون غيرهم، ولن يفرض على غير المسلمين فى أمرها من قيد أو التزام لا يقيد به المسلمون، فسيكون لكل فرد من أفراد الدولة - مسلما كان أو غير مسلم - حق مشاع فى السعى والعمل فى حق المعيشة.^٤

٢. الحقوق والقوانين الجنائية لأهل الذمة:

ولأهل الذمة حق لحفظ الحياة والأعراض والمال والنسل ونحوها التى تشرع القوانين الجنائية لحفظها بالحدود والقصاص والتعازير، فالمسلمون وغير المسلمين سواء أمام القوانين

١ أبو الأعلى المودودى، حقوق أهل الذمة فى الدولة الإسلامية، تعريب: الدار السعودية

للنشر و التوزيع (جدة: الدار السعودية، ١٩٨٨ م) ص ٢٠

٢ المرجع نفسه، ص ٣٥.

٣ المرجع نفسه، ص ٣٦.

٤ المرجع نفسه، ص ٣٧.

الجنائية تتساوى فيها الطائفتان درجة، فالذى يعاقب به المسلم على ما يأتي من الجرائم يعاقب به الذمى أيضا.

حفظ الحياة:

قدم غير المسلم كدم المسلم، فإن قتل مسلم أحدا من أهل الذمة، اقتصر منه كما لو قتل مسلما، ويقول عز وجل: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق".^١ فلا يجوز قتل النفس الآمنة سواء أكان صاحبها مسلما أو كافرا، والقتل جريمة يعاقب عليها الإسلام مهما يكن دين المقتول في حالة السلم، وقد روى عمر بن الحسن عن إبراهيم رحمهما الله تعالى: أن جلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أنا أحق من وفى بدمته، ثم أمر به فقتل".^٢

حفظ الأعراض:

لا يجوز إيذاء الذمى باليد وباللسان ولاشتمه، وضربه ولاغيته كما لا يجوز ذلك كله في حق المسلم، وقد ورد في الدر المختار: "ويجب كف الأذى عنه وتحريم غيبته كالمسلم".^٣ فإن فعل المسلم أو غير مسلم ذلك يستحق العقوبة لذلك، هكذا إذا قذف ذمى رجلا أو فعل ذلك أحد من المسلمين أقيم حد القذف على كل منهما على السواء.

حفظ المال:

فالإسلام شرع حد السرقة لحفظ أموال الناس، فإن سرق مسلم مال الذمى أو سرق ذمى مال المسلم، قطعت يد السارق في كلتا الحالتين، ومن هنا أطلق القرآن الكريم في شأن حد السرقة يقول عز وجل: "و السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله، والله عزيز حكيم".^٤ هذا إطلاق القرآن في هذا الحد، سواء كان الجاني مسلما أو غير مسلم.

١ القرآن، ١٧: ٣٣.

٢ أكمل الدين محمد بن محمود البابر، العناية في شرح الهداية، بهامش شرح فتح القدير لابن الهمام (دمشق: دار الفكر، ١٣٩٧هـ) ج ١٠ ص ٢١٧.

٣ ابن عابدين، الدر المختار (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ) ج ٣ ص ٢٧٣-٢٧٤.

٤ القرآن، ٥: ٣٨.

حفظ النسل:

وقد حرّم الزنا لحفظ النسل في جميع الشرائع القديمة والحديثة إذن سواء في ذلك مسلم أو غير مسلم.^١ ومن هنا أطلق القرآن الكريم في بيان حد الزنا: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة".^٢

الحاصل: إن هذه الجوانب الهامة في الحقوق والقوانين سواء كانت مدنية أم جنائية فالمسلمون وغير المسلمين يتمتعون بتلك الحقوق والفرص القانونية على السواء لتمييز بينهم حسب الدين.

٣. الحرية الدينية:

كما أن العهد الذي بذله المسلمون لأهل الذمة لم يكن قاصراً على أن يكونوا آمنين على أنفسهم وأموالهم بل على دياناتهم وعباداتهم حيث كفل الإسلام لهم حرية العقيدة والعبادة في نفس الوقت وهذه الحرية تدعم جانب المساواة بين المسلمين وأهل الأديان الأخرى، أهمها:

أولاً: إن العقيدة لا يمكن الإكراه عليها بل لا بدّ فيها من الاقتناع والرضا، يقول عزّ وجلّ: "لا إكراه في الدين".^٣ وذلك لأن الإكراه ينزع إلى قهر النفس الإنسانية ويزرع في القلوب الضغائن والأحقاد، وينزع إلى النفور وردود الفعل حين تسنح الظروف فوق ذلك، إن الإسلام أعطى كل فرد حق الحرية في أن يختار من الكفر أو الإيمان ما يشاء، ويقول عزّ وجلّ في هذا المعنى: "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين".^٤ والتاريخ الإسلامي كله يخلو من فرض

١ أبو الأعلى المودودي، تفسير سورة النور، تعريب: محمد عاصم الحداد (بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٤٠٣هـ) ص ٣٢.

٢ القرآن، ٢٤: ٢.

٣ القرآن، ٢: ٢٥٦.

٤ القرآن، ١٠: ٩٩.

المسلمين دينهم بالقوة والإكراه على الرعايا غير المسلمين أو اضطهادهم شعبا لينطق كلمة أو حرفا.^١

ثانيا: لايجوز التسلط والقهر أو البذاءة مع المخالفين من الأديان الأخرى ولاسب عقائدهم ولو كانوا وثنيين، ولذا قال عزوجل: "ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم".^٢ وهنا أرشد الإسلام للدعوة إليه بالحكمة وفى حدود الأدب والحجة والإقناع والمجادلة الحسنة، ويقول عزوجل: " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن".^٣ ويقول سبحانه وتعالى مخاطبا للمؤمنين: " ولاتجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن".^٤

ثالثا: إن الناس لاينبغى أن يؤدى اختلافهم فى أديانهم إلى أن يقتل بعضهم بعضا أو يعتدى بعضهم على بعض بل يجب أن يتعاونوا على فعل الخير وترك العدوان ومكافحة الشرك.° ويقول عزوجل: "وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".^٥ أما الفصل بينهم فيما يختلفون فيه، فالله وحده هو الذى يحكم بينهم يوم القيامة حيث يقول عزوجل: " وقالت اليهود ليست النصارى على شىء، وقالت النصارى ليست اليهود على شىء، وهم يتلون الكتاب ، كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم، فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون".^٦

رابعا: الناس كافة أسرة واحدة واختلافهم شعوبا وقبائل للتعارف حيث يقول عزوجل: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن

١ أبو الأعلى المودودى، الحكومة الإسلامية، تعريب: أحمد إدريس (القاهرة: المختار الإسلامى،

١٣٩٧م) ص ١٨٦.

٢ القرآن، ٦: ١٠٨.

٣ القرآن، ١٦: ١٢٥.

٤ القرآن، ٢٩: ٤٦.

٥. مصطفى السباعى، روائع من حضارتنا (بيروت: المكتب الإسلامى، ١٤٠٥م) ص ٨٢.

٦ القرآن، ٥: ٢.

٧ القرآن، ٢: ١١٣.

أكرمكم عند الله أتقاكم".^١ ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "الخلق عيال الله، فأحبهم إليه أنفعهم لعياله".^٢ فالناس جميعا يستحقون البر والإحسان ولا يحجزهم اختلاف في الدين.

خامسا: إن اختلاف الناس في الأديان لا يجعل حاجزا في المحافظة على أموالهم ودمائهم وأعراضهم وعدم ظلمهم وانتقاصهم وتكليفهم فوق طاقتهم حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم في شأن غير المسلمين: "من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ شيئا منه من غير طيب نفسه فأنا حجيجه يوم القيامة".^٣

وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه أمانا لأهل مصر عند الفتح: "هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبجرهم لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص".^٤

سادسا: فإذا انتصرت الأمة على من اعتدى عليها في الدين إن أراد سلبها حرمتها، فلا يجوز الانتقام منهم بإجبارهم على ترك دينهم أو اضطهادهم في عقائدهم وحسبهم أن يعترفوا بسُلطان الدولة، وقيموا على الإخلاص لها "حتى يكون لهم مالنا وعليهم ما علينا".^٥

ويكفيها هنا موقف الرسول صلى الله عليه وسلم الذي هجر من مكة تحت اعتداء كفار قريش، ولما فتح مكة لم ينتقم منهم، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في يوم فتح مكة: "يامعشر قريش ماترون أنى فاعل فيكم؟ قالوا: خير أخ كريم ابن أخ كريم، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء".^٦

١ القرآن، ٤٩: ١٣.

٢ علاء الدين بن حسام، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ٦ ص ٣٦.

٣ الإمام أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣ ص ٤٣٧.

٤ المستشار على منصور، الشريعة الإسلامية و القانون الدولي العام (قاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ب ت) ص ٣٦٩.

٥ د. مصطفى السباعي، روائع من حضارتنا، ص ٨٣.

٦ عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام، ص ٢٥٨.

٤. المنعة والدفاع عنهم:

وذلك إذا بقى أهل الذمة على دينهم فإن الجزية تحجب عليهم فى مقابل تعهد المسلمين بالدفاع عنهم والمنعة لهم. فالحكمة التى كان يراعيها المسلمون فى فرض الجزية هى أن تكفل المنعة لمن يؤدونها. ودليل ذلك ما نجد فى الكتب التى عقد بها أمراء الأجناد الصلح مع أهالى البلاد التى فتحوها. ففى الكتاب الذى صالح به خالد بن الوليد أهل الخيرة : عاهد هم على.....وعلى المنعة، فإن لم يمنعم فلا شئ عليهم حتى يمنعم.

وفسر أبو يوسف الشرط الذى يقع عليه الصلح بأداء الجزية بقوله: فإنما كان الصلح جرى بين المسلمين وأهل الذمة فى أداء الجزية، وفتحت المدن على أن لا تهدم بيعم ولا كنائسهم وعلى أن يحققوا دمايمهم وعلى أن يقاتلوا من نأواهم من عدوهم، ويذبوا عنهم، فأدوا الجزية إليهم على هذا الشرط.

٥. الإعفاء من الجزية:

إذا كانت الجزية فى مقابل المنعة فإن المسلمين رضوا فى بعض الوقائع أن ينهضوا معهم بواجب الدفاع، ويحملوا عبء القتال.

كما حدث حين غزا حبيب بن سلمة الفهرى أهل الجرجومة شمالى سورية فطلبوا الصلح على أن يكونوا أعوانا للمسلمين فقبل منهم ذلك، وغيرهم كثير.^١

الفصل الثالث: فى واجبات الرعية نحو الحاكم

إذا قام الحاكم بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم،

ووجب له عليهم حقان: الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله.^٢

أما الطاعة: فالأصل فيها قوله تبارك وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".^٣

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ٢ ص ٧٧-٧٨.

٢ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ١٧.

٣ القرآن، ٤: ٥٩.

لما أمر سبحانه القضاة والولاة إذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالحق، أمر الناس بطاعتهم ها هنا، أى أطيعوا الله وأطيعوا رسوله بالتمسك بالكتاب والسنة، وأطيعوا الحكام إذا كانوا مسلمين متمسكين بشرع الله إذ لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق، وفى قوله (منكم) دليل على أن الحكام الذين تجب طاعتهم يجب أن يكونوا مسلمين حسا ومعنى، لحما ودما لا أن يكونوا مسلمين صورة وشكلا.^١

قال أمير المؤمنين سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه: "حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدى الأمانة، فإذا فعل ذلك فحق على الرعية أن يسمعوا وأطيعوا".^٢

وأعاد الفعل وإن كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله تعالى اعتناءً بشأنه عليه الصلاة والسلام وقطعا لتوهم، إنه لا يجب امتثال ما ليس فى القرآن الكريم وإيدانا بأنه له صلى الله عليه وسلم استقلالاً بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد فى قوله سبحانه: "وأولى الأمر منكم" إيدانا بأنهم لاستقلال لهم فيها استقلال الرسول صلى الله عليه وسلم.^٣

وفى الآية مسائل:

المسألة الأولى: قالت المعتزلة: الطاعة موافقة الإرادة.

وقال أصحابنا: الطاعة موافقة الأمر لا موافقة الإرادة.

لنا أنه لانزاع فى أن موافقة الأمر طاعة، إنما النزاع أن المأمور به هل يجب أن يكون مرادا أم لا؟ فإذا دللنا على أن المأمور به قد لا يكون مرادا ثبت حينئذ أن الطاعة ليست عبارة عن موافقة الإرادة، وإنما قلنا إن الله قديماً بما لا يريد لأن علم الله وخبره قد تعلقا بأن الإيمان لا يوجد من أبى لهب البتة، وهذا العلم وهذا الخير يتمتع زوالهما وإنقلابهما جهلا، ووجود الإيمان مضاد ومناف لهذا العلم ولهذا الخير، والجمع بين الضدين محال، فكان صدور الإيمان من أبى لهب محالا والله تعالى عالم بكل هذه الأحوال فيكون عالما بكونه محالا، والعالم بكون الشئ محالا لا يكون مريدا له فثبت أنه تعالى غير مريد للإيمان من أبى لهب وقد أمره بالإيمان فثبت أن

١ محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، ج ٢ ص ١٠٦.

٢ الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج ١٠ ص ١٤٣.

٣ محمود الألوسى البغدادى، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثانى، ج ٥ ص ٦٥.

الأمر قد يوجد بدون الإرادة ، وإذا ثبت هذا وجب القطع بأن طاعة الله عبارة عن موافقة أمره لاعتن موافقة إرادته.

وأما المعتزلة فقد احتجوا على أن الطاعة اسم لموافقة الإرادة بقول الشاعر:

رب ما انضجت غيظاً صدره + قد تمنى لي موتاً لم يطع

رتب الطاعة على التمني وهو من جنس الإرادة.

والجواب: إن العاقل عالم بأن الدليل القاطع الذي ذكرناه لا يليق معارضته. تمثل هذه

الحجة الركيكة.

المسألة الثانية: إن قوله: "وأولى الأمر منكم" يدل عندنا على أن إجماع الأمة حجة.

والدليل على ذلك أن الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية

ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد وأن يكون معصوماً عن الخطأ.

إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله

بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ والخطأ لكونه خطأ منهى عنه، فهذا يفضي إلى

الاجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وأنه محال، فثبت أن الله تعالى أمر

بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم.

وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ،

فثبت قطعاً أن أولى الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً ثم نقول: ذلك

المعصوم إما مجموع الأمة أو بعض الأمة، لاجتماع أن يكون بعض الأمة، لأننا بينا أن الله تعالى

أوجب طاعة أولى الأمر في هذه الآية قطعاً، وإيجاب طاعتهم قطعاً مشروط بكوننا عارفين بهم

قادرين على الوصول إليهم والاستفادة منهم.

ونحن نعلم بالضرورة أننا في زمننا هذا عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم، عاجزون عن

الوصول إليهم ، عاجزون عن استفادة الدين والعلم منهم، وإذا كان الأمر كذلك علمنا أن

المعصوم الذي أمر الله المؤمنين بطاعته ليس بعضاً من أبعاض الأمة، ولا طائفة من طوائفهم.

ولما بطل هذا وجب أن يكون ذلك المعصوم الذي هو المراد بقوله "وأولى الأمر" أهل

الحل والعقد من الأمة، وذلك يوجب القطع بأن إجماع الأمة حجة.

فإن قيل: المفسرون ذكروا في "أولى الأمر" وجوهاً أخرى سوى ما ذكرتم:

أولها: أن المراد من أولى الأمر الخلفاء الراشدون.

ثانيها: المراد أمراء السرايا، قال سعيد بن جبير: نزلت هذه الآية في عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً على سرية. وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في خالد بن الوليد رضي الله عنه بعثه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً على سرية وفيها عمار بن ياسر رضي الله عنهما. فجرى بينهما اختلاف في شيء، فنزلت هذه الآية وأمر بطاعة أولى الأمر.

ثالثها: المراد العلماء الذين يفتنون في الأحكام الشرعية ويعلمون الناس دينهم، وهذا رواية الثعلبي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقول الحسن ومجاهد والضحاك.

رابعها: نقل عن الروافض أن المراد به الأئمة المعصومون، ولما كانت أقوال الأمة في تفسير هذه الآية محصورة في هذه الوجوه، وكان القول الذي نصرتموه خارجاً عنها كان ذلك بإجماع الأمة باطلاً.

السؤال الثاني: أن نقول: حمل أولى الأمر على الأمراء والسلاطين أولى مما ذكرتم. ويسدل عليه وجوه:

الوجه الأول: أن الأمراء والسلاطين أوامرهم نافذة على الخلق، فهم في الحقيقة أولو الأمر أما أهل الإجماع فليس لهم أمر نافذ على الخلق، فكان حمل اللفظ على الأمراء والسلاطين أولى.

الوجه الثاني: أن أول الآية وأخرها يناسب ما ذكرناه، أما أول الآية فهو أنه تعالى أمر الحكام بأداء الأمانات وبرعاية العدل، وأما آخر الآية فهو أنه تعالى أمر بالرد إلى الكتاب والسنة فيما أشكل، وهذا إنما يليق بالأمراء لا بأهل الإجماع.

الوجه الثالث: أن النبي صلى الله عليه وسلم بالغ في الترغيب في طاعة الأمراء، فقال: "من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني". فهذا ما يمكن ذكره من السؤال على الاستدلال الذي ذكرناه.

والجواب: أنه لانزاع أن جماعة من الصحابة والتابعين حملوا قوله "وأولى الأمر" على العلماء. فإذا قلنا: المراد منه جميع العلماء من أهل الحل والعقد لم يكن هذا قولاً خارجاً عن أقوال الأمة، بل كان هذا اختياراً لأحد أقوالهم وتصحيحاً له بالحجة القاطعة، فاندفع السؤال الأول:

وأما سؤاله الثاني، فهو مدفوع، لأن الوجوه التي ذكروها وجوه ضعيفة، والذي ذكرناه برهان قاطع، فكان قولنا أولى، على أننا نعارض تلك الوجوه بوجوه أخرى أقوى منها:

فأولها: أن الأمة مجمعة على أن الأمراء والسلاطين إنما يجب طاعتهم فيما علم بالدليل أنه حق وصواب، وذلك الدليل ليس إلا الكتاب والسنة، فحينئذ لا يكون هذا قسماً منفصلاً عن طاعة الكتاب والسنة، وعن طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، بل يكون داخل فيه، كما أن وجوب طاعة الزوجة للزوج، والولد للوالدين، والتلميذ للأستاذ داخل في طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، أما إذا حملناه على الإجماع لم يكن هذا القسم داخل تحتها، لأنه ربما دل الإجماع على حكم بحيث لا يكون في الكتاب والسنة دلالة عليه، فحينئذ أمكن جعل هذا القسم منفصلاً عن القسمين الأولين، فهذا أولى.

ثانيها: أن حمل الآية على طاعة الأمراء يقضى إدخال الشرط في الآية، لأن طاعة الأمراء إنما تجب إذا كانوا مع الحق، فإذا حملناه على الإجماع لا يدخل الشرط في الآية، فكان هذا أولى.

ثالثها: أن قوله من بعد "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله" مشعر بإجماع مقدم يخالف حكمه حكم هذا التنازع.

رابعها: أن طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واجبة قطعاً، وعندنا أن طاعة أهل الإجماع واجبة قطعاً، وأما طاعة الأمراء والسلاطين فغير واجبة قطعاً، بل الأكثر أنها تكون محرمة لأنهم لا يأمرون إلا بالظلم، وفي الأقل تكون واجبة بحسب الظن الضعيف، فكان حمل الآية على الإجماع أولى، لأنه أدخل الرسول وأولى الأمر في لفظ واحد وهو قوله "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر" لأنه أدخل الرسول وأولى الأمر في لفظ واحد وهو قوله "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر" فكان حمل أولى الأمر الذي هو مقرون بالرسول على المعصوم أولى من حمله على الفاجر الفاسق.

خامسها: أن أعمال الأمراء والسلاطين موقوفة على فتاوى العلماء، والعلماء فى الحقيقة أمراء الأمراء، فكان حمل لفظ أولى الأمر عليهم أولى، وأما حمل الآية على الأئمة المعصومين على ما تقوله الروافض فى غاية البعد لوجه:

الوجه الأول: ما ذكرناه أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم، فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يطلق، ولو أوجب علينا طاعتهم إذا صرنا عارفين بهم وبمذاهبهم صار هذا الإيجاب مشروطاً، وظاهر قوله "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" يقتضى الإطلاق، وأيضاً فى الآية ما يدفع هذا الاحتمال، وذلك لأنه تعالى أمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وطاعة أولى الأمر فى لفظة واحدة، وهو قوله "وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" واللفظة الواحدة لا يجوز أن تكون مطلقة ومشروطة معاً، فلما كانت هذه اللفظة فى حق الرسول صلى الله عليه وسلم وجب أن تكون مطلقة فى حق أولى الأمر.

الوجه الثانى: أنه تبارك وتعالى أمر بطاعة أولى الأمر، وأولو الأمر جمع، وعندهم لا يكون فى الزمان إلا إمام واحد، وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر.

الوجه الثالث: أنه قوله تبارك وتعالى "فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول" ولو كان المراد بأولى الأمر "الإمام المعصوم لوجب أن يقال: فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الإمام، فثبت أن الحق تفسير الآية بما ذكرناه.^١

وجاء عن النبى الكريم صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة تحض على طاعة أولى الأمر منها: عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "من أطاعنى فقد أطاع الله ومن يعصنى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى".^٢

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عليك السمع والطاعة فى عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك".^٣

١ الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج ١٠ ص ١٤٣-١٤٦.

٢ الإمام مسلم القشيرى، صحيح مسلم مع شرح النووى، ج ١٢ ص ٢٢٣.

٣ المصدر نفسه، ج ١٢ ص ٢٢٤.

قال النووي: قال علماء الحديث معناه "تجب طاعة ولاية الأمور فيما يشق وتكره النفوس وغيرها مما ليس بمعصية فإن كانت لمعصية فلا سمع ولا طاعة".^١
وقال الإمام الرضا في وجوب طاعة الفرد للحاكم بقوله: "الناس عبيد لنا في الطاعة موال لنا في الدين فليبلغ الشاهد الغائب".^٢

حدود الطاعة: فلاخلاف بين أمة الإسلام جميعا على أنه لا تجوز الطاعة إلا فيما وافق الشرع. وقد بينت حدود هذه الطاعة آيات كثيرة من القرآن الكريم وأحاديث كثيرة عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم منها: أى من الآيات قوله تبارك وتعالى: "ولا يعصينك فى معروف".^٣

هذه الآية احتوت على صيغة البيعة التى أخذها الرسول صلى الله عليه وسلم على النساء المؤمنات.

وقال المفسر أبو السعود فى شرحه للآية: "والتنفيذ بالمعروف مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا به- للتنبيه على أنه لا يجوز طاعة مخلوق فى معصية الخالق".^٤
نقول: ويمكن أن يستنبط الحكم أيضا من الآية الكريمة: "ولا تطيعوا أمر المسرفين. الذين يفسدون فى الأرض ولا يصلحون".^٥

مما جاء فى كلام الغزالي: "أن طاعة الإمام لا تجب على الخلق، إلا إذا دعاهم إلى موافقة الشرع".^٦

نذكر هنا أقوال المفسرين المختلفة التى تدل على وجوب طاعة الإمام فيما وافق

-
- ١ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ٢ ص ٢٢٤.
 - ٢ د. توفيق سلطان اليوزيكى، دراسات فى النظم العربية الإسلامية (جامعة الموصل: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ١٣٩٧م) ص ٣٠.
 - ٣ القرآن، ٦٠: ١٢.
 - ٤ أبو السعود محمد بن محمد العمادى الحنفى، تفسير أبى السعود (مصر: محمد على صبيح وأولاده، ب ت) ج ٥ ص ١٥٩.
 - ٥ القرآن، ٢٦: ١٥١-١٥٢.
 - ٦ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، الرد على الباطنية (طبعة ليدن، ١٩١٦م) ص ٨١.

الشرع عند توضيح معنى الآية الكريمة: " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".^١

قال الطبري: "أن الأمر بذلك فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة واستشهد بالحديث الشريف الذى ورد فيه: فإن أمر بمعصية فلا طاعة. ثم قال: فلا طاعة واجبة لأحد غير الله أو الرسول أو لإمام عادل".^٢

وذكر العالم الجليل الشيخ عبد الله البيضاوى فى تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل ما يأتى: "أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل تنبيها على أن وجوب طاعتهم ما داموا على الحق".^٣

وقال الإمام الفخر الرازى فى تفسيره يسمى مفاتيح الغيب: "أن الأمة مجتمعة على أن الأمراء والسلاطين إنما تجب طاعتهم فيما بالدليل أنه حق وصواب".

وقال أيضا: "إن طاعة الأمراء إنما تجب إذا كانوا مع الحق". واتبع ذلك بقوله: "وأما طاعة الأمراء والسلاطين فغير واجبة قطعاً بل الأكثر أنها تكون محرمة لأنهم لا يأمرون إلا بالظلم".^٤

وقال صاحب الكشاف أبو القاسم جبار الله محمود بن عمر الزمخشري فى تفسير الآية: "لما أمر الولاة بأداء الأمانات إلى أهلها وأن يحكموا بالعدل أمر الناس بأن يطيعوهم، وينزلوا على قضايهم. والمراد "بأولى الأمر منكم" أمراء الحق. لأن أمراء الجور، الله ورسوله بريئان منهم، فلا يعطفون على الله ورسوله فى وجوب الطاعة لهم. وإنما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما: فى إثارة العدل، واختيار الحق والأمر بهما والنهى عن أضدادهما: كالخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان".

ثم قال: "وكيف تلزم طاعة أمراء الجور، وقد جنح الله الأمر بطاعة أولى الأمر بما لا يبقى معه شك، وهو أن أمرهم أولاً بأداء الأمانات، وبالعدل فى الحكم وأمرهم أخيراً

١ القرآن، ٤: ٥٩.

٢ ابن جرير الطبري، جامع البيان فى تفسير القرآن، ج ٥ ص ٩٥.

٣ ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوى، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (مصر: شركة مصطفى البابى الحلبي، ١٣٨٨هـ) ج ١ ص ٢٢٦.

٤ الفخر الرازى، التفسير الكبير، ج ١٠ ص ١٤٥.

بالرجوع إلى كتاب الله والسنة فيما أشكل؟ وأمرء الجور لا يؤدون أمانة ولا يحكمون بعدل ولا يردون شيئاً إلى الكتاب ولا إلى السنة، إنما يتبعون شهواتهم حيث ذهب بهم فهم منسلخون عن صفات الدين هم أولو الأمر عند الله ورسوله، وأحق أسمائهم للصوص المتغلبة".^١

وكذلك نذكر هنا أحاديث تحض على طاعة أولى الأمر على الخلق إذا دعاهم إلى الكتاب والسنة: منها عن يحيى بن حصين قال سمعت جدتي تحدث أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع وهو يقول: "لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له واطيعوا".^٢

وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".^٣

ونختم هذا بخطبة سيدنا أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه - الخليفة الأول في

أول خطاب له.

حيث قال:

"أيها الناس

"إني وليت عليكم ولست بخيركم.....

"إن أحسنت فأعينوني.....

"وإن أسأت فقوموني.....

"ألا أن الضعيف فيكم قوى عندي، حتى آخذ الحق له.....

"ألا وأن القوى فيكم ضعيف عندي، حتى آخذ الحق منه.....

"أطيعوني ما أطعت الله ورسوله.....

١ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل

(بيروت: دار المعرفة، ب ت) ج ١ ص ٥٣٥.

٢ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ١٢ ص ٢٢٥.

٣ المصدر نفسه، ج ١٢ ص ٢٢٦.

" فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم....."

ألا إنه على كثرة ما وعى التاريخ من موثيق وخطب استهل بها الحكام عهد
حكمهم، لآنجد، ولن نجد قط مثل هذه الحكمة، وهذا القسطاس!!
ولقد زاد الموقف روعة وعظمة أن سلوك صاحبه لم يند عنه لحظة، ولم يعزب عنه قيد
شعرة...!!

وأما **النصرة للحاكم**: فتكون المعاونة الحاكم في كافة أعمال الخير على قاعدة قول الله
تبارك وتعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".^١
يأمر سبحانه وتعالى عباده المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات وهو البر، وترك
المنكرات وهو التقوى، وعلى كل ما يقرب إلى الله تبارك وتعالى، وينهاهم عن التناصر على
الباطل والتعاون على المأثم والمحارم.^٢

ولما نهاهم الله تبارك وتعالى عن الاعتداء أمرهم بالتعاون على البر والتقوى أى ليعين
بعضكم بعضاً على ذلك، وهو يشمل كل أمر يصدق عليه أنه من البر والتقوى كائناً ما كان.
قيل: إن البر والتقوى لفظان لمعنى واحد، وكرر للتأكيد.

وقال ابن عطية: "إن البر يتناول الواجب والمندوب، والتقوى تختص بالواجب".
وقال الماوردي: إن فى البر رضا الناس وفى التقوى رضا الله تعالى فمن جمع بينهما فقد
تمت سعادته ثم نهاهم سبحانه وتعالى عن التعاون على الإثم والعدوان.
فالإثم: كل فعل أو قول يوجب إثم فاعله أو قائله.

والعدوان: التعدى على الناس بما فيه ظلم.

فلا يبقى نوع من أنواع الموجبات للإثم ولأنواع من أنواع الظلم للناس الذين من
جملتهم النفس إلا وهو داخل تحت هذا النهى لصدق هذين النوعين على كل ما يوجد فيه

١ خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، ص ١١١.

٢ القرآن، ٥: ٢.

٣ محمد على الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج ١ ص ٤٧٨.

معناهما.^١

قال ابن جرير: "الإثم: ترك ما أمر الله تعالى بفعله".

والعدوان: مجاوزة ما حد الله في دينكم ومجاوزة ما فرض الله تعالى عليكم في أنفسكم وفي غيركم. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" قيل يا رسول الله هذا نصرته مظلوماً فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال: "تحجزه وتمنعه من الظلم فذاك نصره".

وقال أحمد عن يحيى بن وثاب - رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أعظم أجراً من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدال على الخير كفاعله".

وفي الصحيح: "من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً".^٢

النصرة إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون قولاً.

ومن نصرة الحاكم بالفعل: أن يؤيد ويعاضد إذا وجه البغى يعنى الخروج على الحاكم الحق بدون حق. لأن الباغي يريد أن يفرق شمل الجماعة ويشق عصا الوحدة فهو خطر على المجتمع والدولة ولذا تجب مقاومته إلى أن يزول خطره وهو الذى عنته الأحاديث الشريفة إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه".^٣

وهذا إذا كان شهر السيف فى وجه الجماعة ولم يكن هناك سبيل لدفعه إلا بذلك.^٤

١ محمد بن على بن محمد الشوكانى، فتح القدير الجامع بين فنى الرواية و الدراية من علم التفسير

(بيروت، لبنان: دار المعرفة للطباعة و النشر، ب ت) ج ٢ ص ٧

٢ محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير، ج ١ ص ٤٧٨

٣ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ١٢ ص ٢٤٢

٤ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣٣٨

ويجب على الإمام أن يطلب من الخارجين العودة الى الطاعة قبل قتالهم فإن أبوا الطاعة فعندئذ يجوز قتالهم. ويشترط في قتال البغاة ألا يكون القصد قتلهم، بل القصد هو ردهم عن بغيهم وإعادتهم للطاعة مرة ثانية فإذا هربوا فلا يجوز للحاق لإعطائهم الفرصة للعودة للطاعة^١.

ويخالف قتالهم قتال المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه:

الوجه الأول: أن يكون القصد من قتالهم هو الودع والتأديب لا القتل والإفناء، ويجوز أن يعتمد قتل المشركين والمرتدين.

الوجه الثاني: أن يقاتلهم الإمام وهم مقبلون، وأن يكف عنهم وهم مدبرون، ويجوز للإمام قتال أهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين.

الوجه الثالث: أن لا يجهز على الجرحى منهم وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين. أمر أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مناديه أن ينادى يوم الجمل: "ألا لا يتبع مدبر ولا يذفف على جريح".

الوجه الرابع: وأن لا يقتل الأسرى منهم وإن قتل أسرى المشركين والمرتدين. ويعتبر أحوال من في الأسر منهم، فمن آمنت رجعت إلى القتال أطلق، ومن لم تؤمن الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يطلق ولم يجوز أن يحبس بعدها. أطلق الحجاج أسيرا من أصحاب قطرى بن الفجاءة لمعركة كانت بينهما فقال له قطرى بن الفجاءة عد إلى قتال عدو الله تعالى الحجاج، فقال هيهات غل يدا مطلقها واسترق رقبة معتقها، وأنشأ يقول (من الكامل):
أأقاتل الحجاج عن سلطانه + بيد تقربأنها مولاته.

أنى إذا لأخو الزيارة والذى + شهدت بأقبح فعله غدراته.

ما ذا أقول إذا برزت إزاءه + فى الصف واحتجت له فعلاته.

أقول جار على لأنى إذا + لاحق من جارت عليه ولاته.

وتحدث الأقسام إن صنائعا + عرست لدى فحنظلت نخلاته.

الوجه الخامس: أن لا يغنم أموالهم ولا يسبي ذراريهم. روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "منعت دار الإسلام ما فيها وأباحت دار الشرك ما فيها".

الوجه السادس: أن لا يستعين الإمام بالمشركين المعاهدين والذميين على قتال البغاة وإن جاز أن يستعين الإمام بهم على قتال أهل الحرب والردة.

الوجه السابع: أن لا يهادنهم إلى مدة ولا يوادعهم على مال، فإن هادنهم إلى مدة لم يلزمه، فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم، وإن وادعهم على مال بطلت الموادة ونظر في المال، فإن كان من فيئهم أو من صدقاتهم لم يرده عليهم وصرف الصدقات في أهلها والفئ في مستحقه، وإن كان من خالص أموالهم لم يجوز أن يملكه عليهم ووجب رده إليهم.

الوجه الثامن: أن ينصب عليهم العرادات، ولا يحرق عليهم المساكن، ولا يقطع عليهم النخيل والأشجار لأنها دار إسلام تمنع ما فيها وإن بغى أهلها، فإن أحاطوا أهل العدل وخافوا منهم الاضطلام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتماد قتلهم ونصب العرادات عليهم، فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها إذا كان لا يندفع بغير القتل، ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ولا سلاحهم، ولا يستعان به في قتالهم ويرفع اليد عنه في وقت القتال وبعده.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجوز أن يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم ما كانت الحرب قائمة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه".

فإذا انجلت الحرب ومع أهل العدل لهم أموال ردت عليهم، وما تلف منها في غير قتال فهو مضمون على متلفه، وما أتلّفوه في تائفة الحرب من نفس ومال فهو هدر وما أتلّفوه على أهل العدل في غير تائفة الحرب من نفس ومال فهو مضمون عليهم، وما أتلّفوه في تائفة الحرب.

ففي وجوب ضمانه عليهم قولان:

أولهما: يكون هدرا لا يضمن.

ثانيهما: يكون مضمونا عليهم لأن المعصية لا تبطل حقا ولا تسقط غرما، فتضمن النفوس بالقرود في العمد والدية في الخطأ ويغسل قتلى أهل البغي ويصلى عليهم.

ومنع أبو حنيفة رحمه الله تعالى من الصلاة عليهم عقوبة لهم، وليس على ميت في الدنيا عقوبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "فرض على أمتي غسل موتاهم والصلاة عليهم".

وأما قتلى أهل العدل في معركة الحرب في غسلهم والصلاة عليهم فقولان:

القول الأول: لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريما وتشريفا كالشهداء في قتال المشركين.

القول الثاني: يغسلون ويصلى عليهم وإن قتلوا بغيا وقد صلى المسلمون على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما وصلى بعد ذلك على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وإن قتلوا ظلما وبغيا، ولا يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا، لقول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: "القاتل لا يرث".

وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أورث العادل من الباغي لأنه محقق ولا أورث الباغي من العادل لأنه مبطل.

قال إمام أبو يوسف رحمه الله تعالى: أورث كل واحد منهما من صاحبه لأنه متأل في قتله، وإذا أمر تجار أهل الذمة بعشار أهل البغي فعشر أموالهم ثم قدر عليهم عشروا، ولم يجزهم المأخوذ منهم بخلاف المأخوذ من الزكوات، لأنهم مروا بهم مختارين، والزكوات مأخوذة من المقيمين المكرهين.

وإذا أتى أهل البغي قبل القدرة عليهم حدودا ففي إقامتها عليهم بعد القدرة وجهان^١.

ومن النصرة بالقول: بذل النصيحة له سرا وعلانية. فالنصيحة للآئمة والولاء واجبة على المسلمين قد أمرت بها الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وهي داخلة أيضا في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقارنة للشورى.^١

فمن الآيات الكريمة قوله تبارك وتعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".^٢

يأمر سبحانه وتعالى عباده المؤمنين بالمعونة على فعل الخيرات وهو البر وترك المنكرات وهو التقوى، وعلى كل ما يقرب إلى الله تبارك وتعالى، وينهاهم عن التناصر على الباطل والتعاون على المآثم والمحارم.^٣

ومن الأحاديث الشريفة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو من جوامع الكلم: - "الدين النصيحة قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولآئمة المسلمين وعامتهم".^٤

قال العلماء إنه أحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام.

وقال النووي: ليس الأمر كما قالوه بل عليه مدار الإسلام.

قال خطابي: النصيحة كلمة معناها حيازة الحظ للمنصوح له ومعنى الأخبار عن الدين بها أن عماد الدين قوامه النصيحة، قالوا: والنصح لله الإيمان به ونفى الشرك عنه وترك الإلحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى.

قال الخطابي: "وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه والله تبارك وتعالى غنى عن نصح الناصح".

١ د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣٣٨

٢ القرآن، ٥: ٢.

٣ محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، ج ١ ص ٤٧٨.

٤ الإمام مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي، ج ٢ ص ٣٧.

والنصيحة لكتابه الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حلله وتحريم ما حرمه والاهتداء بما فيه والتدبر لمعانيه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجه والمعرفة له.

والنصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه وتوقيره حيا وميتا ومحبة من أمر بمحبته من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء إليها والذب عنها.

والنصيحة لأنمة المسلمين إعاتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم لحوائجهم العباد ونصحهم فى الرفق والعدل.

قال الخطابى: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم. وتعداد أسباب الخير فى كل من هذه الأقسام لا تنحصر.

قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء: فنصحهم بقبول أقوالهم وتعظيم حقهم والاقتداء بهم ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما.

والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم فى دنياهم وأخراهم وكف الأذى عنهم وتعليمهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك.

استنباط الأحكام وهو على وجوه:

الوجه الأول: قال ابن بطال فى الحديث دليل على أن النصيحة تسمى دينا وإسلاما وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول.

الوجه الثانى: قال: والنصيحة فرض كفاية يجزى فيها من قام بها وتسقط عن الباقين.

الوجه الثالث: والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه فإن خشى أذى فهو فى سعة.^١

١ الإمام محمد الأمير اليمنى الصنعانى، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة

فخص ولاية الأمر بالنصيحة لما فيه من أداء حقهم وعموم المصلحة بهم وتكون كذلك
ببذل النفس والمال في الدفاع عن دينهم.

ويذكر إمام أبو يوسف رحمه الله تعالى في الخراج واجبات المسلمين تجاه حكامهم
وخلاصة ذلك.

١. أن يطيعوهم ولا يعصوهم،

٢. ألا يقاتلوهم،

٣. ألا يسبوهم،

٤. أن يصيروا عليهم،

٥. ألا يغشوهم،

٦. أن يخلصوا في النصح لهم،

٧. أن ينهوهم عن المنكر،

٨. أن يعاونوهم في الخير.^١

الباب الخامس

النظر فى التسعير وولاية الحسبة

إذا أردنا أن نتكلم فى التسعير وولاية الحسبة فلا بد لنا أن نحدد المفهوم للتسعير وولاية الحسبة وقسمتهما. ولذا جعلت هذا الباب فصلين مستقلين:

الفصل الأول: فى وقف الحاكم من تسعير السلع

التسعير لغة: التسعير مصدر من باب تفعيل ومادته **سعر**. يقال سعرت الشئ تسعيراً: جعلت له سعراً معلوماً ينتهى إليه.

وأسعرت به بالألف لغة وله سعر إذا زادت قيمته.^١

السعر ما يقوم عليه الثمن. ويقال له سعر إذا زادت قيمته.

وليس له سعر إذا أفرط رخصه.

وسعر السوق: الحالة التى يمكن أن تشتري بها الوحدة أو ما شابهها فى وقت ما.

وسعر الصرف: سعر السوق بالنسبة لنقود الأمم. والجمع أسعار مثل حمل وأحمال.^٢

أما فى اصطلاح الفقهاء:

تحديد قيمة معينة لأنواع السلع من قبل الحاكم.^٣

١ العلامة أحمد الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ١ ص ٢٧٧.

٢ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (تحقيق) ج ١ ص ٤٣٢-٤٣٣.

٣ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٠.

وجملة القول في موقف الحاكم من التسعير أن التسعير نوعان:

النوع الأول: تسعير محرم لأن فيه الظلم للبائع، فلا يجوز للحاكم التدخل فيه ، وهذا النوع هو ماتضمنه ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله تعالى لهم،

مثال ذلك: ماروى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: " غلا السعر، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله! لو سعرت لنا ؟ فقال: إن الله هو القابض الرزاق الباسط السعر، وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه فى دم ولا مال".^١ ويفهم من ذلك أنه إذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر، أما لقلّة الشئ أو لكثرة الناس- فهذا إلى الله تعالى فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها: إكراه بغير حق، لا يجوز للحاكم فعله.

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم عدم تدخله فى التسعير بقوله: " وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه فى دم ولا مال". ففهم من قول النبى صلى الله عليه وسلم أنه لو أجبر الناس على التسعير لكان فى ذلك مظلمة لهم وهذا محمول على أن السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بصورة طبيعية دون ظلم واحتكار لذا قرر الرسول صلى الله عليه وسلم عدم التدخل وتحديد السعر، لأن غلا السعر لو كان عن ظلم و احتكار لما عقل أن النبى صلى الله عليه وسلم لا يتدخل لرفع الظلم.^٢

أما النوع الثانى: فتسعير عادل يجب على الحاكم التدخل فيه ورفع الظلم عن الناس فيه، يقول ابن القيم عن هذا النوع: إذا تضمن التسعير العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب. ثم يمثل لهذا النوع بقوله: ومثال هذا النوع أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا

١ الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية، ص ٣٢٤.

٢ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢١

يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير إلا بإلزامهم بقيمة المثل فالتسعير هنا من الحاكم إنما هو إلزام بالعدل الذى ألزمهم الله به.^١

ومن صور التسعير أيضا والتي يجب على الحاكم إلزام الناس بقيمة المثل:

أن يلزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف الأناس معروفون فلاتباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم بما يريدون من السعر، فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب، فهذا من البغى فى الأرض والفساد، والظلم الذى يجبس به قطر السماء،

فهؤلاء يجب التسعير عليهم، وأن لا يبيعوا إلا بقيمة المثل، ولا يشتروا إلا بقيمة المثل، بلا تردد فى ذلك عند أحد من العلماء.

لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاءوا أو يشتروا بما شاءوا: كان ذلك ظلما للناس: ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع: وظلما للمشتريين منهم.

فالتسعير فى مثل واجب بلا نزاع، وحقيقته: إلزامهم بالعدل، ومنعهم من الظلم بالبيع بقيمة المثل بذلك رعاية مصلحة الناس ودفع الضرر عنهم.^٢

الفصل الثانى: فى ولاية الحسبة

الحسبة فى اللغة:

أصلها احتسب والحسبة اسم لها. وهى بكسر الحاء يقال: احتسبت بالشئ اعتددت به.^٣

الحسبة: الحساب. ويقال: فلان حسن الحسبة فى الأمر: يحسن تدبيره. وفعله حسبة: مدخرا

أجره عند الله تعالى.

١ الإمام ابن القيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية، ص ٣٢٤-٣٢٥

٢ د فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٢.

٣ أحمد المقرئ الفيومى، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ١ ص ١٣٥

الحسبة اصطلاحاً:

الحسبة: منصب كان يتولاه فى الدول الإسلامية رئيس يشرف على الشئون العامة من مراقبة الأسعار ورعاية الآداب.^١

قال الماوردى: هى أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن المنكر إذا أظهر فعله، وإصلاح بين الناس.^٢

حكم الحسبة: فرض على الكفاية، وفرض عين على القادر الذى لم يقم به غيره.

وقد فسرت القدرة على القيام بواجب الحسبة بأنها السلطان أو من يعينه على ذلك.^٣

الأدلة على مشروعية الحسبة:

أ. من القرآن الكريم:

١. قوله تبارك وتعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون".^٤

٢. قوله سبحانه وتعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله".^٥

٣. قوله تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".^٦

١ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (تحقيق) ج ١ ص ١٧١-١٧٢.

٢ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٢٤٠.

٣ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٣.

٤ القرآن، ٣: ١٠٤.

٥ القرآن، ٣: ١١٠.

٦ القرآن، ٩: ٧١.

٤. قوله تبارك وتعالى على لسان لقمان عليه الصلوة والسلام هو يعظ ابنه: "يا بني اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر".^١

ب. من السنة النبوية:

١. قوله صلى الله عليه وسلم: "لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعون فلا يستجاب لكم".

٢. عن أبي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من عين رأت منكرا أو معصية لله فلم تغيره إلا أبكاها الله يوم القيامة وإن كان وليا لله".

٣. قال الحسن البصرى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أفضل شهداء أمتى رجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله على ذلك، فذلك الشهيد، منزلته فى الجنة بين حمزة وجعفر".

نشأة الحسبة ومكانتها:

الحسبة من أهم قواعد الدين ومن أهم الولايات فى الإسلام لأنها تقوم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكان أول نشأتها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث باشرها بنفسه وولى على القيام بها.

ومما يؤكد قيامه صلى الله عليه وسلم بها ما رواه الترمذى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا: فقال: يا صاحب الطعام ما هذا؟ فقال: أصابته بالسماء يا رسول الله، قال صلى الله عليه وسلم: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال: من غشنا فليس منا".

فهذا ولا شك نهى منه صلى الله عليه وسلم عن منكر، هو غش الناس فى طعامهم وهو احتساب ظاهر، ومراقبة منه صلى الله عليه وسلم لما يقع فى الأسواق من غش وتغريب.

وكان صلى الله عليه وسلم يدفع الحسبة إلى وال يأمر الناس فى الأسواق بالمعروف وينهاهم عن المنكر.

كما أن الخلفاء الراشدين كانوا معتنين بأمر الحسبة، إذا كان الخليفة يتولاها بنفسه أو يعين لها من يراه أهلا للقيام بها على نهج النبى صلى الله عليه وسلم واقتداء بأمره.

ولما اتسعت الدولة فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اتسع مفهوم هذه الولاية فى عهده، فكان يقوم بنفسه حيث يشرف على السوق ويراقب الموازين والمكايل كما كان يستعمل الولاية ويدفعهم إلى القيام بها.

ثم اتسع مفهوم الحسبة فى الدولة الأموية والعباسية حيث أصبحت ولاية كولاية القضاء وولاية المظالم، فوضعت لها القواعد وحددت لها الاختصاصات واستقلت سلطة متوليها.

وقد ظهر آثار الاهتمام بالحسبة فى العهد العباسى والأموى فى الأندلس حيث يذكر المقرئى فى نفع الطيب ما يفيد:

إن أهم ما كانت تمتاز به الحسبة فى الأندلس ما كان من عناية علمائها وأهل الرأى فيها، بوضع قواعدها ودراسة أحكامها كما يتدارس الفقهاء أحكام الفقه.

المحتسب:

المحتسب هو الذى يقوم بعمل الحسبة ولا يسمى بذلك إلا إذا كان معيناً من ولى الأمر.

والمتطوع بالحسبة:

هو من قام بها دون تكليف.... وقيل فى تعريف المحتسب أنه من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعية، والكشف عن أمورهم ومصالحهم^١.

والحسبة فريضة تقع من كل مسلم، ولكن هناك فروق بين من يتولاها من قبل الإمام وبين من يتطوع بها من المسلمين، وخلاصة هذه الفروق:

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٤-٢٥

١. إنها فرض عين على المحتسب بحكم الولاية وفرض كفاية على المتطوع بها.
٢. إن قيام المحتسب به من حقوق تصرفه الذى لا يجوز أن يتشاغل عنه وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذى يجوز أن يتشاغل عنه بغيره.
٣. إنه منصوب للاستعداد إليه فيما يجب إنكاره، وليس المتطوع منصوبا للاستعداد.
٤. على المحتسب إجابة من استعداه وليس على المتطوع إجابته.
٥. إن المحتسب عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل إلى إنكارها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته وليس ذلك للمتطوع.
٦. إن للمحتسب أن يتخذ على إنكاره أعوانا لأنه عمل هو له منصوب وإليه مندوب ليكون له أقهر وعليه أقدر وليس للمتطوع أن يندب لذلك أعوانا.
٧. للمحتسب أن يأخذ أجرا على عمله من بيت المال ولا يجوز للمتطوع أن يأخذ أجرا على عمله من بيت المال.
٨. إن له يعزر في المنكرات الظاهرة لا يتجاوز إلى الحدود وليس للمتطوع أن يعزر على منكر.
٩. إن له اجتهاد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد فى الأسواق وإخراج الأجنحة فيه وينكر من ذلك ما أداه اجتهاده إليه وليس هذا للمتطوع.^١

شروط والى الحسبة:

نظرا لأهمية هذه الولاية، وضعت عدة شروط يجب توافرها فى المحتسب أهمها:

١. أن يكون مكلفا مسلما قادرا.....ليخرج المجنون والصبي والعاجز.

٢. أن يكون حرا.^٢

٣. أن يكون ذا رأى وصرامة وخشونة فى الدين.

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٢٤٠.

٢. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٦.

٤. أن يكون عدلا فليس للفاسق أن يحتسب.^١

لأن الحسبة أمر معروف ونهى عن منكر وإصلاح بين الناس، لذلك وجب أن يكون المحتسب عدلا عارفا بأحكام الشريعة ملتزما بها.

٥. أن يكون عالما ومن أهل الاجتهاد فى أحكام الدين ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه، وهو موضع خلاف بين العلماء.

كما أن على المحتسب أن يراعى بعض الأداب وأن يكون متحليا بها بحكم وظيفته ومن هذه الأداب:

الأدب الأول: أن يقصد بقوله وفعله وجه الله تبارك وتعالى وطلب مرضاته.

الأدب الثانى: أن يكون مواظبا على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من نظافة وطيب وغير ذلك من السنن المحببة.

الأدب الثالث: أن يكون من شيمته الرفق وطلاقة الوجه وسهولة الأخلاق.... وليكن متأنيا غير مبادر إلى العقوبة ولا يواخذ أحدا بأول ذنب يصدر منه.

الأدب الرابع: كما ينبغى أن يكون عفيفا عن أموال الناس متورعا عن قبول الهدية من أرباب الصناعات وغيرهم، فإن ذلك رشوة.

الأدب الخامس: كما ينبغى له أن يتخذ سوطا وأعوانا.^٢

عمل الحسبة:

تقوم الحسبة على أساسين هما:

الأساس الأول: الأمر بالمعروف.

الأساس الثانى: النهى عن المنكر.

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٢٤١.

٢ ٥. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٦-٢٧.

فأما الأمر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام:

أولها: ما يتعلق بحقوق الله تعالى.

ثانيها: ما يتعلق بحقوق الناس.

ثالثها: الحقوق المشتركة بينهما.

ويمكن إجمال الأعمال التي يقيم بها المحتسب فيما يلي:^١

١. أمر عامة الناس بالصلوات الخمس في مواقيتها وكذلك الجمعة والجماعة وللمحتسب أن يعاقب من يخل بذلك بالضرب والحبس وأما القتل: فيلبي غيره.

٢. الإشراف على الآئمة والمؤذنين، فمن فرط منهم فيما يجب عليه من حقوق الأمة وخرج عن المشروع: ألزمه: به، واستعان فيما يعجز عنه بوالى الحرب والقاضى.

٣. الأمر بأداء الأمانة والحث على الصدق والنصح فى الأقوال والأعمال.^٢

٤. الأمر بأداء الحقوق العامة للناس، كالديون إذا مطلّت أو إذا أخرت عن موعدها فله أن يلازم ذلك حتى يضمن الأداء.^٣

٥. النهى عن الخيانة وتطفييف المكيال و الميزان وتفقد أحوال المكاييل والموازين. والأصل فى ذلك: قوله تبارك وتعالى: "ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون".^٤ وقوله تعالى: "ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين".^٥

٦. النهى عن الغش فى الصناعات والبيعات والشراء وله منعهم من ذلك ومما يؤكد ذلك ماروى فى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه

١ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٢٤٣.

٢ الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية، ص ٣١٨.

٣ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٧.

٤ القرآن، ٨٣: ١-٣.

٥ القرآن، ٢٦: ١٨٣.

وسلم مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشنا فليس منا. فقد أخطر النبي صلى الله عليه وسلم أن الغاش ليس بداخل في مطلق اسم أهل الدين والإيمان. والغش في البيع يكون بكتمان العيوب وتدليس السلع، كان يكون ظاهر البيع خيرا من باطنه.

وكذلك يدخل الغش في الصناعات مثل الذين يصنعون المطعومات من الخبز والطبخ والعدس والشواء وغير ذلك. وكذلك النساجين الخياطين ونحوهم وكذلك الجواهر والعطر. فهؤلاء كلهم يجب أن ينهون عن الغش والخيانة والكتمان.

٧. الإشراف على الصناع الذين يصنعون الأطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرمات.^١

٨. ويمنع من إفساد نقود الناس وتغيرها، ويمنع من جعل النقود متجرا، فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب: أن تكون النقود رؤس أموال، يتجر بها، ولا يتجر فيها، وإذا حرم السلطان سكة أو نقدا منع من الاختلاط بما أذن في المعاملة به. ومعظم ولايته قاعدتها: الإنكار على هؤلاء الزغلية، وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها، فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة، والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه، فعليه ألا يهمل أمرهم، وأن ينكل بهم وأمثالهم، ولا يرفع عنهم عقوبته.

فإن البلية بهم عظيمة، والمضرة بهم شاملة ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يغشون النقود والجواهر، والعطر والطيب وغيرها، يضاؤون بزغلهم وغشهم خلق الله تعالى، والله عز وجل لم يخلق شيئا فيقدر العباد أن يخلقوا كخلقهم. قال الله تعالى فيما حكى عنه رسوله صلوات الله وسلامه عليه: "ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى، فليخلقوا ذرة، فليخلقوا شعيرة".

ولهذا كانت المصنوعات - كالطبائخ والملابس والمساكن - غير مخلوقة إلا بتوسط الناس،

وقال تعالى: "وآية لهم أننا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون، وخلقنا لهم من مثله ما يركبون".^١

وقال الله تعالى: "قال أتعبدون ما تئنحون، والله خلقكم وما تعملون".^٢

وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدور لبنى آدم أن يصنعوها، لكن يشبهون بها على سبيل الغش، وهذا حقيقة الكيمياء، فإنها ذهب مشبه.^٣

٩. منع الناس من مواقف الريب ومضان التهمة.

لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك". ويجب على المحتسب أن ينكر قبل التأديب، لما روى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء، فرأى رجلا يصلى مع النساء فضربه بالدرّة، فقال له الرجل والله لئن كنت أحسنت فقد ظلمتني، ولئن كنت أسأت فما أعلمتني، فقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "أما شهدت عزمى؟ فقال: قال: ماشهدت لك عزمة. فألقى إليه الدرّة وقال له: اقتص، قال لا اقتص اليوم، قال فاعف عني، قال: لا أعفو، فافترقا على ذلك ثم لقيه من الغد فتغير وجه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال له الرجل: يا أمير المؤمنين كأنى أرى ما كان منى قد أسرع فيك، قال: أجل، فاشهد الله إنى عفوت عنك.

وإذا رأى وقوف رجل مع امرأة فى طريق سابل فلم تظهر منهما إمارات الريب، لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار فما يجد الناس بدًا من هذا.

وإن كان الوقوف فى طريق خالية، فخلوا المكان رية فينكرها على هؤلاء ولا يعجل فى التأديب عليهما، حذرا من تكون ذات محرم. وليقل له إن كانت ذات محرم فصنها عن مواطن الريب، وإن كانت أجنبية فخف الله تعالى فى خلوة تؤديك إلى معصية الله تعالى وليكن زجره بحسب الإمارات.^٤

١ القرآن، ٣٦: ٤١-٤٢.

٢ القرآن، ٣٧: ٩٥-٩٦.

٣ الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية، ص ٣١٩-٣٢٠.

٤ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٢٨-٢٩.

الحسبة والقضاء:

الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم، أما ما بين الحسبة والقضاء فنجد أن ولاية الحسبة موافقة للقضاء في أمور، ومختلفة في أمور أخرى كما تزيد ولاية الحسبة عن ولاية القضاء في أمور أخرى.

أما عن توافق الحسبة مع القضاء ففي أمرين:

الأمر الأول: أن لوالى الحسبة الاستعداد إليه وسماع دعوى المستعدى على المستدعى عليه في حقوق الناس، كما أن ذلك للقاضى، ولكن ليس فى عموم الدعاوى. وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعوى:

النوع الأول: أن يكون فيما يتعلق ببخس وتطيف فى كيل أو وزن.

النوع الثانى: أن يكون فيما يتعلق بغش أو تدليس فى مبيع أو ثمن.

النوع الثالث: أن يكون فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع القدرة على الدفع.

والسبب فى نظر المحتسب فى هذه الأمور الثلاثة من الدعاوى دون ماعداها من سائر الدعاوى لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب لإزالته و اختصاصها بمعروف بين هومندوب إلى إقامته، لأن موضوع الحسبة إلزام الحقوق والمعونة على استيفائها وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز والفصل البات، فهذا أحد وجهى الموافقة.

الأمر الثانى: أن لوالى الحسبة إلزام المدعى عليه للخروج من الحق الذى عليه وليس هذا على العموم فى كل الحقوق وإنما هو خاص فى الحقوق التى جاز له سماع الدعوى فيها.

وكذلك فإن القاضى يلزم المدعى والمدعى عليه بالحق الذى يثبت^١.

وتزيد ولاية الحسبة عن ولاية القضاء فى أمرين:

الأمر الأول: أن لوالى الحسبة أن ينظر فيما يأمر به من المعروف، وما ينهى عنه من المنكر وإن لم يحضره خصم مستعد، وليس للقاضى أن ينظر لذلك إلا بحضور خصم يجوز له

سماع الدعوى منه، فإن تعرض القاضى لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزا فى قاعدة نظره.

الأمر الثانى: أن لوالى الحسبة سلاطة اللسان والخشونة والرهبه فيما تعلق بالمنكرات مالمس للقضاة لأن الحسبة موضوعه للرهبه، فإذا كان ذا صرامه وشده فى عمله فإنه لا يكون ظلما أو خرقا لعمله.

أما القضاء فموضوع للمناصفه فهو بالأناة والوقار أحق وخروجه عنهما إلى سلاطة الحسبة تجوز وخرق لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف فالتجوز فيه خروج عن حده.

قصور ولاية الحسبة عن ولاية القضاء فى أمرين^١:

الأمر الأول: قصور الحسبة عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من الدعاوى فى العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات، فلا يجوز أن ينتدب لسماع الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لا فى كثير الحقوق ولا فى قليلها من درهم فما دونه إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحسبة فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعا بين قضاء وحسبة، فيراعى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد، وإن اقتصر به عن مطلق الحسبة فالقضاة والحكام بالنظر فى قليل ذلك وكثيره أحق.

الأمر الثانى: الحسبة قاصرة على الحقوق المعترف بها، أما ما يتداخله التجاحد والتناكر فلا يجوز له النظر فيه، لأن الحاكم فيها يقف على سماع بينة وأحلاف يمين، ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بينة على إثبات الحق، ولا أن يحلف يمينا على نفى الحق، والقضاة والحكام بسماع البينة وأحلاف الخصوم أحق.^٢

ولاية الحسبة وولاية المظالم:

ولاية المظالم: ولاية تقوم على نصرة المظلوم عن طريق الرهبه وزجر المتنازعين عن طريق

الهيبة.

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٣٠.

٢ الماوردى، الأحكام السلطانية فى الولايات الدينية، ص ٢٤٢.

أما عن الفروق بين الحسبة والمظالم فتتلخص في أنها تتفق مع المظالم في أمرين وتختلف عنها في أمرين أيضا.

اتفاق الحسبة مع المظالم:

تتفق ولاية الحسبة مع ولاية المظالم في أمرين:

الأمر الأول: أن موضوع الحسبة والمظالم يقوم على الرهبة المختصة بسلطة السلطنة وقوة الصرامة.

الأمر الثاني: جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع إلى إنكار العدوان الظاهر

اختلف الحسبة عن المظالم:

وتختلف الولاية الحسبة عن ولاية المظالم في أمرين:

الأمر الأول: النظر في ولاية المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة، والنظر في الحسبة لما ترفع عنه القضاة.

الأمر الثاني: أنه يجوز لوالى المظالم أن يحكم بين الخصمين ولا يجوز لوالى الحسبة أن يحكم.^١

علاقة الحسبة بصاحب الشرطة:

الحسبة مصطلح من مصطلحات القانون الإدارى، معناه الحساب أو وظيفة المحتسب. ثم اكتسبت هذه الكلمة معنى خاصا هو الشرطة، وأصبحت أخيرا تدلّ على الشرطة المؤكدة بالأسواق والأدب العامة.

والمحتسب إمام للمجتمع الإسلامى الذى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومن الوظائف المتصلة بالأحكام الشرعية وظيفة المحتسب وكان يلقب (بالشيخ) ويتخلص عمل المحتسب فى المحافظة على النظام العام والأدب فى الجماعة وإلزام الناس باحترامها .

هذا النظام اختلف اختصاصه باختلاف العصور والحكام، ولكنه على العموم يجمع بين السلطة البلدية والمحافظه على الأرض ومكافحة الغش مع اختصاص محدود فى بعض الأحوال الشخصية.

والمحتسب منصب دينى يتصل بالقضاء وأصبح المحتسب فى عصر المماليك بمصر من وظائف الإدارة الهامة، فكان يشرف على الأسواق والطرق ويحافظ على الأداب العامة، وتطبيق القوانين المرعية وكان له نواب يطوفون الشوارع والمساجد والأسواق والمدارس والحمامات ولهذا الغرض^١.

ويمكن القول أن هذه الوظيفة فى وقتنا الحاضر هى عبارة عن مزيج من سلطات العلماء ورجال الشرطة، ورجال القانون ورجال التمويل والصحة والشئون البلدية، ومصحة الكفاية الانتاجية والمقاييس والمكايل وغير ذلك.

ولعل قيام المحتسب بالإشراف على الأسواق والموازين والمكايل والقيام بالمحافظة على الأداب العامة، وصيانة الحرمات وتنظيم المرور ومراعات أحكام الشريعة. محاربة الغش فى البيوع والقبض على المتهمين ومحاربة المنكرات من العقود المحرمة كالربا والميسر إلى غير ذلك من أعمال دعت الخلفاء والحكام فى مراحل مختلفة أن يسموا المحتسب بصاحب الشرطة لأن كثيرا من هذه الاختصاصات حاليا من اختصاص وزارة التموين والصحة والتعليم والصناعة والزراعة والداخلية، وهى ماتسمى بالشرطة والمباحث العامة. ولأن المحتسب كان له مطلق الحق فى تنفيذ ما يراه صالحا لصيانة الأمن العام.

ومن هنا تظهر العلاقة بين المحتسب وصاحب الشرطة، وفى الاصطلاح الجديد الذى أطلق عليه^٢.

١ د. فخرى، محاضرات فى السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة، ج ١ ص ٣١-٣٢.

٢ المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٨-٢٩.

الخاتمة

إن الدين عند الله الإسلام فالإسلام دين متكامل ماترك أى جانب تساهلا وعبثا. وإنما جعل لجميع نواحي الحياة سواء كانت حياة فردية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية وغير ذلك أنظما وأسسا كما أنه حل المشكلات لتلك النواحي كلها.

ففى عصرنا الحاضر عدونا بدأ بالغزو الفكرى ضدنا. وأول خطوة من خطواتهم انفصال السياسة عن الدين وظهور العيوب فى الأنظمة السياسية الإسلامية حتى يعطل قوة المسلمين. ولكن فى الحقيقة ليس الأمر كذلك. وإنما الإسلام كما لاينفصل من السياسة كذلك السياسة لاتبقى إلا به.

فالإسلام دين إلهى، وضعت قوانينه من السماء أى من رب العزة والجلال. الذى وضعها بالدقة فلايحتاج أى تغيير مهما كانت الظروف متغيرة ولقيام هذه الأنظمة جعل الناس خليفة فى الأرض ورفع بعض الناس فوق بعض. كما قال الله تبارك وتعالى: "وهو الذى جعلكم خلائف فى الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم".^١ وانطلاقا من قوله عزّ وجلّ: "ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".^٢

فينقسم الناس على أنظمة السياسية الإسلامية إلى قسمين: حاكم (أمر) ومحكوم (مأمور).

فالحاكم يراعى المحكوم بالسياسة الإسلامية الواردة من الكتاب المجيد والسنة النبوية والإجماع والقياس. فالأهمية تلك الأنظمة والشروط التى لابد أن تتوفر فى الحاكم. وضحت كل نقطة منفصلة فى هذه الأطروحة.

١ القرآن، ٦: ١٦٥.

٢ القرآن، ٤: ٥٩.

فبينت خلال أطروحتي تعريف نظام الحكم الإسلامي وبيان أهميته وأساسه المعروفة كما وضحت فيه الشروط لاختيار الخليفة وأهل الاختيار. وكذلك تناولت طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وواجبات لكل واحد منهما نحو غيره بالإيجاز.

فأما واجبات الحاكم نحو الرعية فهي عشرة، وواجبات الرعية نحو الحاكم فهي إثنان. وفصلت الكلام عن النظر في التسعير وولاية الحسبة.

وأخيرا أنصح لكل قارى ومطلع أن يطبق هذه الأنظمة وأسسها في مجتمعاتهم وبلادهم وأدعو الله تعالى أن ينفعنا جميعا من هذه الأطروحة.

كما أنى بذلت جهدى بالدقة حيث بقدر ما استطعت. فإن كان صوابا فمن الرحمان. وإن كان خطأ فمنى ومن الشيطان. فأسأل الله عز وجل المعرفة.

وفى اختتام أطروحتي هذه أشكر الله سبحانه وتعالى على منح هذه الفرصة. وأصلى وأسلم على رسوله محمد البشير النذير السراج المنير، المخصوص بالمقام المحمود والخوض المورود. وأدعو لأصحابه الأطهار النجباء الأخيار وأهل بيته الأبرار الذين أذهب عنهم الرجس وخصهم بالتطهير. وعلى التابعين لهم بإحسان والمقتدين بهم فى كل زمان.

البلوغرافيا

المصادر المطبوعة وغير المطبوعة

سورة البقرة	سورة الفرقان	سورة الحشر
سورة آل عمران	سورة الشعراء	سورة الممتحنة
سورة النساء	سورة النمل	سورة الجمعة
سورة المائدة	سورة العنكبوت	سورة المنافقون
سورة الأنعام	سورة الروم	سورة التغابن
سورة الأعراف	سورة لقمان	سورة الملك
سورة الأنفال	سورة الأحزاب	سورة القلم
سورة التوبة	سورة سبأ	سورة المزمل
سورة يونس	سورة فاطر	سورة القيامة
سورة هود	سورة يس	سورة عبس
سورة يوسف	سورة الصافات	سورة التكويد
سورة الرعد	سورة ص	سورة المطففين
سورة إبراهيم	سورة الزمر	سورة الغاشية

سورة الفجر	سورة المؤمن	سورة الحجر
سورة الشمس	سورة الشورى	سورة النحل
سورة التين	سورة الزخرف	سورة بنى إسرائيل
سورة العلق	سورة الجاثية	سورة الكهف
سورة البينة	سورة محمد	سورة مريم
سورة الزلزال	سورة الفتح	سورة طه
سورة الهمة	سورة الحجرات	سورة الأنبياء
سورة الكافرون	سورة ق	سورة الحج
	سورة الطور	سورة المؤمنون
	سورة الحديد	سورة النور

أبو الأعلى المؤدودي، تفسير سورة النور، تعريب: محمد عاصم الحداد (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ).

أبو السعود محمد بن محمد العمادى الحنفى، تفسير أبى السعود (مصر: محمد على صبيح وأولاده، ب ت).

أبو الفضل محمد فخر الدين الرازى، التفسير الكبير (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ب ت).

أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان فى تفسير القرآن (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ).

أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبى، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٤٨٧هـ).

أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل (بيروت: دار المعرفة، ب ت).

أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ب ت).

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخارى (مصر: دار إحياء الكتب العربية، ب ت).

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، سنن الترمذى (مصر: دار إحياء الكتب العربية، ب ت).

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي (بيروت: دار الكتب العلمية، ب ت).

أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥م).

أبو داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داؤد (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ب ت).

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، سنن الدارمي (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ب ت).

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، صحيح مسلم مع شرح النووي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٢م).

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ١٣٧٥م).

أحمد عبد الرحمن البنا، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (قاهرة: دار إحياء التراث العربي، ب ت).

الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري (بيروت: دار المعرفة، ب ت).

الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل (بيروت: دار صادر، ب ت).

أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، مؤطا الإمام مالك (مصر: دار إحياء الكتب العربية، ب ت).

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الملوك والأمم، تحقيق أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٤م).

الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ب ت).

أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ب ت).

ابن سعد، الطبقات الكبرى (بيروت: دار صادر، ١٩٨٥م).

أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، الكامل في التاريخ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م).

أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧م).

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٧٣م).

الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج لأبي يوسف (قاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٩٦م).

ابن عابدين، الدر المختار (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥م).

أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، العناية في شرح الهداية بهامش شرح فتح القدير لابن الهمام (دمشق: دار الفكر، ١٣٩٧م).

أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م).

أبو محمد على بن أحمد بن حزم الظاهري، المحلى (القاهرة: مكتبة الجمهورية العربية،
١٣٨٧هـ).

أبو الحسن على الندوى، الإسلام وأثره فى الحضارة وفضله على الإنسانية (لخنو: ندوة العلماء،
المتجمع الإسلامى العلمى، ١٩٨٥م).

أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى، أصول الدين (إستانبول: مدرسة الإلهيات
مدار الفنون، ب ت).

الشيخ أبو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٥م).

أبو الحسن الماوردى، التحفة الملوكية فى الآداب السياسية (إسكندرية: مؤسسة شباب
الجامعة، ب ت).

د. أبو اليزيد العجمى، حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم (مكة المكرمة: رابطة العالم
الإسلامى، سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٤هـ).

أبو الأعلى المؤدودى، الحجاب، تعريب: دار السعودية (جدة: الدار السعودية للنشر
والتوزيع، ١٤٠٧هـ).

أبو الأعلى المؤدودى، حقوق أهل الذمة فى الدولة الإسلامية، تعريب: الدار السعودية للنشر
والتوزيع (جدة: الدار السعودية، ١٩٨٨م).

أبو الأعلى المؤدودى، الحكومة الإسلامية، تعريب: أحمد إدريس (القاهرة: المختار الإسلامى،
١٣٩٧هـ).

أبو الأعلى المؤدودى، الخلافة والملك (كويت: دار القلم، ١٣٩٨هـ).

أبو حامد محمد بن محمد الغزالى، الرد على الباطنية (طبعة ليدن، ١٩١٦م).

- د. أحمد شلبي، السياسة والاقتصادية في التفكير الإسلامي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤ م).
- أحمد زكي اليماني، العدالة الاجتماعية في الإسلام (كراتشي: المعهد المركزي للأبحاث الإسلامية، ١٩٦٥ م).
- الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (القاهرة: مطبعة المدني، ب ت).
- أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ).
- إبراهيم نجيب محمد عوض، القضاء في الإسلام (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ).
- أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (القاهرة: مطبعة الاستقامة، ب ت).
- أبو العباس قلقشندي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة (بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٤ م).
- د. أحمد شلبي، موسوعة الحضارة الإسلامية، الاقتصاد في الفكر الإسلامي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧ م).
- د. أحمد محمد جمال، محاضرات في الثقافة الإسلامية (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٧٧ م).
- العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي (مصر: دار المعارف، ١٣٩٧ هـ).

قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (طهران: المكتبة العلمية، ب ت).

العلامة بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القارى شرح صحيح البخارى (بيروت لبنان: دار إحياء التراث العربى، ب ت).

شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، الحسبة فى الإسلام (دمشق: مكتبة دار البيان، ١٣٨٧ هـ).

تقى الدين بن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية (مصر: دار الكتاب العربى، ١٩٦٩ م).

٥. توفيق سلطان اليوزبكي، دراسات فى النظم العربية الإسلامية (جامعة الموصل: وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ١٣٩٧ هـ).

٥. ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢ م).

٥. جمعة الخولى، الاتجاهات الفكرية المعاصرة (المدينة المنورة: مطابع الجامعة الإسلامية، ١٩٨٦ م)

٥. حسن إبراهيم حسن و ٥. على إبراهيم حسن، النظم الإسلامية (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٥٨ هـ).

خالد محمد خالد، خلفاء الرسول (بيروت لبنان: دار الكتاب العربى، ١٩٨٤ م).

٥. رجاء حنفى، الحريات والحقوق فى الإسلام (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامى، سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٧ هـ).

الراغب الأصفهانى، الذريعة إلى مكارم الشريعة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٠ م).

سعيد حوى، الإسلام (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١ م).

الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، شرح العقائد النسفي (داكا: مكتبة إمدادية، ب ت).

د. سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة (بيروت: دار الفكر الحديث، ١٩٧٦ م).

سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي (بيروت: دار الشروق، ١٤٠٤ هـ).

الحافظ شمس الدين السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ).

الشريف الرضي، نهج البلاغة (سورية: دار الكتاب العربي، ب ت).

د. صبحي الصالح، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨ م).

ظافر قاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٠ هـ).

الحافظ عماد الدين بن كثير، تفسير القرآن الكريم (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٠ هـ).

الإمام عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، الدر المنثور (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ).

الشهيد عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ).

الشهيد عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ب ت).

علاء الدين بن علي بن عثمان الماورديني الشهير، السنن الكبرى للبيهقي (بيروت: دار المعرفة، ١٣٤٤ هـ).

علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (حلب: مكتبة التراث الإسلامي، ب ت).

- الحافظ عماد الدين بن كثير، البداية والنهاية (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧ م).
- الشيخ عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ).
- عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة (بغداد: سمان الأعظمي، ١٩٧٢ م).
- عباس محمود العقاد، الإنسان في القرآن (بيروت: المكتبة العصرية، ب ت).
- عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٧ م).
- د. عبد الستار فتح الله السعيد، المعاملات في الإسلام (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٣ هـ).
- د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، مبدأ المساواة في الإسلام (لخنو: مجلة البعث الإسلامي ندوة العلماء، ب ت).
- عبد السميع المصري، مقومات العمل في الإسلام (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٢ م).
- د. عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام (بيروت: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٠١ هـ).
- عباس محمود العقاد، المرأة في القرآن (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ب ت).
- د. عبد الحليم عويس، ثقافة المسلم في وجه التيارات المعاصرة (الرياض: النادي الأدبي، ١٣٩٩ هـ).
- د. عبد الحكيم حسن العيلي، الحريات العامة (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٧٤ م).

- عباس محمود العقاد: وعبد الغفور العطار، الشيوعية والإسلام (بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٢ م).
- عفيف عبد الفتاح طبارة، روح الدين الإسلامي (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٣ م).
- د. فخرى خليل أبو صافية، محاضرات في السياسة الشرعية لطلاب السنة الثالثة (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٤ م).
- د. فتحى الدريني، خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢ م).
- الكسيس كاريل، الإنسان ذلك المجهول، تعريب: شفيق أسعد فريد (بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٧٧ م).
- الشيخ محمد بن على بن محمد الشوكانى، فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير (بيروت لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، ب ت).
- مسعود الندوى، الاشتراكية والإسلام، تعريب: صهيب حسن عبد الغفار (الرياض: مطبعة المدينة، ١٣٩٩ م).
- الإمام محمد بن إدريس الشافعى، كتاب الأم (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١ م).
- المرحوم الشيخ محمد الخضرى بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية) (مصر: دار الفكر العربى، ب ت).
- الإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمنى الصنعانى، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام (الأزهر: مكتبة عاطف، ب ت).
- د. محمد فاروق النبهان، المدخل إلى التشريع الإسلامى (بيروت: دار القلم، ١٩٧٧ م).

المستشار على منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ب ت).

د. مصطفى السباعي، روائع من حضارتنا (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ).

د. منير العجلاني، عبقرية الإسلام في أصول الحكم (دمشق: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥م).

د. منير حميد البياتي، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي (بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩م).

د. مصطفى كمال وصفي، مصنفة النظم الإسلامية (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٣٩٧هـ).

الحافظ المفسر خادم القرآن العظيم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل (بيروت لبنان: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م).

محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٨١م).

د. محمد الصادق عفيفي، الإسلام والعلاقات الدولية (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٥هـ).

د. مصطفى عبد الواحد، المجتمع الإسلامي (بيروت: دار الجيل، ١٩٦٥م).

المستشار على منصور، مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٣٩٠هـ).

د. محمد شوقي الفجرى، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (مكة المكرمة: مجلة دعوة الحق لرابطة العالم الإسلامي، ١٤٠٤هـ).

محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨م).

محمد بن عمر بن واقد، كتاب المغازي (بيروت: عالم الكتب، ب ت).

الشيخ محمد طيب النجار، القول المبين في سيرة سيد المرسلين (الرياض: دار اللواء، ١٤٠٣هـ).

محمد عبد الرحمان أنوارى، مبدأ المساواة في الإسلام (مقالة إيم فيل مخطوطة).

محمد علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن (دمشق: مكتبة الغزالي، ١٩٨٠م).

محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٨١م).

٥. مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ).

٥. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٩م).

٥. محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام (كويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م).

محمد مبارك، نظام الحكم في الإسلام (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ).

٥. محمد معروف الدوليبي، نظرات إسلامية (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٩م).

٥. محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي، مقارنا بالنظم المعاصرة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥م).

الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح (بيروت لبنان: المركز العربي للثقافة والعلوم، ب ت).

الحافظ المنذرى، مختصر صحيح مسلم، تحقيق ناصر الدين الألباني (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٨هـ).

الشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار (شباب الأزهر: مكتبة الدعوة الإسلامية، ب ت).

د. محمد الصادق عفيفي، المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي سلسلة دعوة الحق، ١٤٠٧هـ).

د. محمد سعيد رمضان البوطي، على طريق العودة إلى الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ).

الإمام محمد بن عبد الوهاب، مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم (حسن الأكبر: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٦م).

السيد مهدي الصدر، أصول العقيدة في النبوة (بيروت: دار الزهراء، ب ت).

ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (مصر: شركة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٨هـ).

ولي الدين أبو زيد عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٦٨هـ).

د. يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ).

د. يوسف القرضاوي، الخصائص العامة للإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ).

TANZĪM AL-ILĀQAH BAIN AL-ḤĀKIM WA AL-
MAḤKŪM FĪ NIZĀM AL-ḤUKM AL-ISLĀMĪ

A THESIS

SUBMITTED TO THE UNIVERSITY OF DHAKA FOR
THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY

IN

ARABIC



BY

ABUL KALAM MD. IBRAHIM AZAD

M.A. (DHAKA)

UNDER THE SUPERVISION OF

DR. MD. ABU BAKER SIDDIQUE

M. A.(DHAKA), PH. D. (ALIGARH)

PROFESSOR & EX. CHAIRMAN

DEPARTMENT OF ARABIC

UNIVERSITY OF DHAKA

DHAKA-1000, BANGLADESH.

ঢাকা
বিশ্ববিদ্যালয়
গ্রন্থাগার

DECEMBER, 1997.

Dhaka University Library



382349